



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية
التخصص : محاسبة

**فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية
في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية
- دراسة ميدانية -**

إشراف الأستاذ :

■ د. بالقاسم بن خليفة

إعداد الطلبة :

- المولدي محبوب
- محمد الصالح فرجاني
- محمد الصغير عوني

لجنة المناقشة :

رئيس اللجنة
المشرف (المقرر)
المناقش

أستاذ محاضر صنف أ
أستاذ محاضر صنف أ
أستاذ محاضر صنف أ

د.الأزهر عزه
د. بالقاسم بن خليفة
د. فاتح سردوك

السنة الجامعية : 2017 - 2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية
التخصص : محاسبة

**فعّالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية
في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية
- دراسة ميدانية -**

إشراف الأستاذ :

▪ د. بالقاسم بن خليفة

إعداد الطلبة :

- المولدي محبوب
- محمد الصالح فرجاني
- محمد الصغير عوني

لجنة المناقشة :

رئيس اللجنة
المشرف (المقرر)
المناقش

أستاذ محاضر صنف أ
أستاذ محاضر صنف أ
أستاذ محاضر صنف أ

د.الأزهر عزه
د. بالقاسم بن خليفة
د. فاتح سردوك

السنة الجامعية : 2017 - 2018

إهداء

في البداية أشكر الله عزّ وجلّ على كل النعم التي أنعمني بها وعلى كل النجاحات التي توصلت إليها .

إلى التي حملتني وهنا في صمت
إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان، فأهدتني الدفئ والحنان
إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع
إلى التي تحمل أحلى الكلمات في الوجود
إلى التي أرجو أن أكون قد نلت رضاها، إليك يا أغلى شيء في الوجود
إلى التي رافقتني دعواتها دائما
إلى التي لو أفنيت عمري لأرضيها لما وفيت لها حقها
إلى التي تشجعني، وكانت العين التي تحرصني وكانت أول قلب يخفق لنجاحي
إليك أُمي العزيزة حفظك الله .
إلى من شق طريق نجاحي
إلى رمز العطاء

إلى من تعب وضحى من أجل وصولي إلى هذه المرحلة
إلى الذي علمني معنى التعب والشقاء وضحى من أجلي
إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر والثبات
إلى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي
إلى من أكن له كل مشاعر التقدير والإحترام والعرفان
إلى من كافح وناضل من أجل نجاحي
أهدي هذا النجاح إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه .
إلى من تطمئن نفسي بوجودهم شريكة حياتي زوجتي وأولادي محمد البشير وعبد الغني و
الكتكوتة أسيل

إلى أخواتي و إخوتي سعاد وإبراهيم و ساسية وعادل وزكية وسليم و إيمان ومحمد عبد
النور وأسرهم وإلى جميع أقاربي وخاصة مياسي كوثر وإلى روح خالي الطاهرة مياسي
الأزهر رحمه الله .

كما أتقدم بالشكر والإخلاص للأستاذ الفاضل الذي نصحنا وتعب معنا بلقاسم بن خليفة.
وكما لا أنسى رفيقاي في المشوار الجامعي محمد الصغير عوني و محمد الصالح فرجاني.
كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان وأروع كلمات التقدير إلى كل من ساهم في إنجاز
هذا العمل .

المولدي

إهداء

مع إشراقة فجر المحبة و مع كل نسمة من نسيمات الحياة و مع كل نغمة من نغمات
البلبل الصداح التي نادى بها مع ظهور النور وقبل غروب الشمس ومع كل
" قطرة ندى " داعبت وريقات الأشجار

ومع إشراقة " بدر الدجى " في سماء الكون، أرسل إليك نبض قلبي و قلبي إليك يا
أمي...أمي ... أمي ...، إلى من كد وناضل من أجلي الذي عرفني معنى للحياة حلوها
ومرها أبي الغالي ، إلى من فارقتنا في هذه الدنيا إلى جوار ربي أخي وروحي وكل شيء
بالنسبة لي " سليم أسكنك الله فسيح جناته وإلى أجدادي رحمهم الله أيضا " إلى إخوتي
وأخواتي كلا بإسمه " نورة وسمية وعواطف عمار ومحي الدين وشفيفة " ربي يحفظهم
ويطول في أعمارهم، إلى الزوجة الكريمة التي ساندتني كثيرا " وفاء " إلى براعمي ربي
يحفظهم لي " علي و راوية " و إلى خالتي وأولادها " رقية ودلال و رضا " إلى الأخوال
والأعمام وأصدقاء العمل والدرب كل بإسمه و إلى أعز صديقين على قلبي اللذان تقاسمت
معهم حلاوة الدراسة والتخرج " عوني محمد الصغير و محبوب المولدي " و إلى رفقائي
بالعمل كل بإسمه الخاص و إلى كل من قريب أو من بعيد رغم أن الحروف تعجز أن تكتب
ما بقلبي وأن تصف ما إختلج بفؤادي، فمشاعري هي كلماتي المسطورة وكلماتي هي أملي
وأملي هي ذكرياتي.. وذكرياتي هي دليل قلبي.. وقلبي نبضاته تقول لك.. ألف.. ألف..
ألف.. مبروك على التخرج.

محمد الصالح

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام
لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي
بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،
أبي الغالي على قلبي ميلود أطل الله في عمره؛
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي
رعتني و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعما لي بالتوفيق، تتبعثني خطوة بخطوة في
عملي، إلى أُمي أعز ملاك على القلب و العين فتيحة أطل الله في عمرها
إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.
و إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي زوجتي إلى سندي في الحياة
إخوتي محمد البشير و محمد الأخضر وأسره
و أخواتي وأسره الذين تقاسموا معي عبء الحياة وكما لا أنسى محمد إياد وأنيس
وملاك و خديجة و محمد العربي وفادي ودارين و محمد العربي وخديجة وسيدي الطيب
وأيمن وأمجد و بدر الدين ومحمود وجوايرية
كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي بالقاسم بن خليفة كما لا أنسى زملاء دربي
المولدي و محمد الصالح وأصدقائي علي وشكري وعبد الحميد
و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا
قبل أن تكون في أشياء أخرى...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

محمد الصغير

شكر وعرفان

الحمد لله خالق الكون ومبدع الإنسان والصلاة والسلام على خير الأنام الذي
بعث بالرحمة والسلام، وعلى آله الأخيار .

قال صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكره الله "

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل بالقاسم بن خليفة
الذي أمدنا بالمعلومات والتوجيهات التي كانت لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل،
كما أحي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل فلهم منا جميعا
خالص الشكر و الإمتنان وأسمى عبارات التقدير و الإحترام.

فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية

- دراسة ميدانية -

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز و اهتمام من قبل مراجعي الحسابات ونحن ومن خلال هذا الموضوع الذي بعنوان " فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية " قمنا بتسليط الضوء على دور مراجع الحسابات في الكشف والحد من تلاعبات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والتي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والبالغ 75 فردا وبعد حصر وتجميع البيانات وتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS 21 و EXCEL 2007.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الخارجية، المحاسبة الإبداعية.

Abstract:

The concept of creative accounting has become a focus of attention by auditors. Through this topic, entitled "The Effectiveness of External Review of Financial Statements in Disclosure of Creative Accounting Practices," we have highlighted the role of the auditor in disclosing and reducing creative accounting manipulations on the financial statements.

In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used by collecting the data obtained through the distribution of the questionnaire lists on a sample of the study population of 75 individuals and after the data was collected, collected and analyzed using SPSS 21 and EXCEL 2007

Key words:

Creative Accounting , External Audit

الفهارس

الفهرس

أ-ج	المقدمة العامة :
	الفصل الأول : مدخل عام حول المراجعة.....
1	تمهيد الفصل
2	المبحث الأول : ماهية المراجعة.
2	المطلب الأول : نشأة المراجعة وتعريفها.....
8	المطلب الثاني : أهداف وأهمية المراجعة.
10	المطلب الثالث : مبادئ وفروض المراجعة.
13	المبحث الثاني : معايير المراجعة.....
15	المطلب الأول : معيار الشخصية (العامة).....
17	المطلب الثاني : معايير العمل الميداني (الأداء المهني).....
18	المطلب الثالث : معايير إعداد التقرير.
24	المبحث الثالث : تصنيفات المراجعة.....
24	المطلب الأول : تصنيفات المراجعة من حيث الالتزام القانوني.....
26	المطلب الثاني : تصنيفات المراجعة من حيث القائم بعملية المراجعة.....
28	المطلب الثالث : تصنيفات المراجعة من حيث حدود مجال ونطاق المراجعة.....
31	المطلب الرابع : تصنيفات المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة.....
32	المطلب الخامس : تصنيفات المراجعة من حيث مدى الفحص.....
34	خلاصة الفصل.....
35	الفصل الثاني : تنظيم مهنة المراجعة بالجزائر.....
36	المبحث الأول : الإطار التشريعي للمراجعة الخارجية في الجزائر.....
36	المطلب الأول : النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر.....
40	المطلب الثاني : مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات.....
41	المطلب الثالث : مهام وإتقاء مهام محافظ الحسابات.....
42	المطلب الرابع : الوثوقية والمعايير المتعلقة بعرض القوائم المالية.....
47	المبحث الثاني : الإجراءات العملية للمراجعة في الجزائر.....
47	المطلب الأول : الإجراءات التمهيدية لمراجعة الحسابات.....
49	المطلب الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجزائر.....
50	المطلب الثالث : مراجعة القوائم المالية.....
53	المطلب الرابع : إعداد التقرير.....
55	المبحث الثالث : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....
55	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها.....
56	المطلب الثاني: أهمية ومكونات القوائم المالية.....
57	المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية والهدف من مراجعتها.....
59	خلاصة الفصل.....

60	الفصل الثالث : ممارسات المحاسبة الإبداعية ودور محافظ الحسابات في الحد منها.....
61	المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية.....
61	المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية.....
62	المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية.
64	المطلب الثالث: أشكال المحاسبة الإبداعية والمنظور الأخلاقي لها.
66	المبحث الثاني: إستخدامات المحاسبة الإبداعية.....
66	المطلب الأول: دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية.
67	المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية.
72	المطلب الثالث: نتائج إستخدام المحاسبة الإبداعية في المؤسسة.
74	المبحث الثالث: مساهمة المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
74	المطلب الأول: مسؤولية المدقق إتجاه المحاسبة الإبداعية.
75	المطلب الثاني: الإتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحدّ منها.....
75	المطلب الثالث: الإجراءات والإختبارات التي يطبقها المدقق للحدّ من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.....
78	خلاصة الفصل.....
79	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية (عرض و تحليل الإستبيان).....
80	المبحث الأول: الطرق و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....
80	المطلب الأول: عرض الإستبيان.....
81	المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة.....
82	المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
85	المبحث الثاني: معالجة بيانات الإستبيان وتحليل النتائج.....
85	المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة.....
90	المطلب الثاني : تحليل نتائج المحور الأول من الإستبيان.....
102	الخلاصة.....
103	الخاتمة.....

قائمة المراجعة

الملاحق

الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	ملخص لمعايير المراجعة المتعارف عليها	(01-01)
30	الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية	(02-01)
64	الأشكال المختلفة للمحاسبة الإبداعية	(03-03)
81	محاور الإستبيان وعدد فقرات كل محور	(04-04)
82	توزيع الإستمارات الموزعة على مجتمع الدراسة	(05-04)
83	قيمة ألفا كرومباخ	(06-04)
83	درجات مقياس ليكارت الخماسي	(07-04)
84	إجابات الأسئلة ودلالاتها	(08-04)
84	أبعاد (محاور) الدراسة التطبيقية	(09-04)
86	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	(10-04)
87	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية	(11-04)
88	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة أو الوظيفة	(12-04)
89	يبن توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	(13-04)
91	نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الأول	(14-04)
94	نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثاني	(15-04)
98	نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثالث	(16-04)

الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
15	معايير المراجعة المتعارف عليها	(01-01)
22	أنواع تقارير المراجعة الخارجية	(02-01)
88	توزيع أفراد العينة حسب السن	(03-04)
89	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	(04-04)
90	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة أو المهنة	(05-04)
91	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	(06-04)

الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
105	إستمارة الإستبيان	ملحق 01
110	جداول التكرارات	ملحق 02
129	مخرجات نظام SPSS	ملحق 03

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة الأجنبية	الدلالة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
UEC	Union européenne des experts-comptables, économiques et financiers	اتحاد الخبراء الاقتصاديين والمحاسبين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IAS	International Accounting Standards	معايير المراجعة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الدولية للتقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية

المقدمة

1 . تمهيد :

تهدف المراجعة الخارجية إلى إثبات صفة القوائم المالية من خلال إلزام المراجعين بالمعايير المهنية، وذلك من خلال تحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية و تحديد العوامل المؤثرة عليها بدعم رفع مستوى المهنة وتدعيم المراجعة الخارجية، حيث تصبح التقارير المالية في خدمة إحتياجات المستخدمين . ونتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة و تضارب المصالح بين الإدارة و المساهمين و المستخدمين من القوائم المالية، وكذلك المرونة في تطبيق المبادئ و القواعد المحاسبية مما دفع الإدارة إلى التفكير بابتداع طرق و أساليب في المعالجات المحاسبية، لأجل إظهار الشركة بوضع على غير حقيقة لخدمة أغراض خاصة بالإدارة وقد أطلق على هذا النوع من التلاعب بالمحاسبة الإبداعية.

2 . الإشكالية:

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي :

ما مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

وللإجابة عن الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمراجعة و أهميتها ؟
- ما هي المحاسبة الإبداعية و ما ضرورة التلاعب بالقوائم المالية ؟
- ما هي الوسائل التي يعتمد عليها مراجع الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

3 . الفرضيات :

- يمكن تعريفها إنها عملية فحص لتفادي و هي أداة مستقلة تتصف بالحيادية و تكمن أهميتها في إعطاء الصورة الصادقة الحقيقية للوضعية المالية .
- عموما توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين أنماط المحاسبة الإبداعية و مصداقية القوائم المالية.
- قد تختلف الأساليب من مراجع حسابات لآخر وفقا لحجم الكيان أو التأهيل المهني لمراجع الحسابات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

4 . مبررات إختيار الموضوع :

- الاهتمام بالموضوع وهذا نظرا لارتباطه بمجال التخصص؛
- محاولة الإسهام في إثراء هذا المجال من الدراسة ؛
- مدى تلائمه مع التخصص .

5 . أهداف الدراسة :

- محاولة تحديد الإطار النظري للمراجعة الخارجية مع بيان الأطراف التي بحاجة إلى هذا النوع من المراجعة ؛
- إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على كشف الممارسات السلبية للحاسبة الإبداعية .

6 . أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال وجود و محددات تتضمن تأثير المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية يسمح بتطوير و تفعيل مصداقية هاته القوائم على مستخدميها مع بيان أهمية و أهداف المراجعة الخارجية .

7 . تحديد إطار الموضوع :

إقتصرت الدراسة في جانبها النظري على المراجعة الخارجية و المحاسبة الإبداعية و الدور التي تلعبه هاته الأخيرة في الكشف عنها إما فيما يخص الدراسة الميدانية فتحدد الدراسة في ما يلي :

الحدود المكانية : تم توزيع الاستبيان على مكاتب محافضي الحسابات وبعض المؤسسات بالولاية .

الحدود الزمنية : تتمثل في تتبع رأي عينة الدراسة من خلال الاستبيان سنة 2017\2018 و يتمثل المجتمع الدراسة في المحاسبين و محافضي الحسابات و أساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا .

8 . المنهج المستخدم :

في هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، ذلك لأنه المنهج المناسب في الدراسة و الذي يسمح بعرض الموضوع بشكل جيد و كذا القيام بالتحليل و التفسير بشكل علمي منظم .

و كذا على المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطور التاريخي لكل من المراجعة و المحاسبة الإبداعية .

9 . تقسيمات الموضوع :

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار فرضياته و الوصول إلى إبراز أهميته و تحقيق لأهدافه تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول حيث ضم ثلاث فصول و الفصل الرابع عبارة عن دراسة ميدانية .

الفصل الأول : تناول ماهية المراجعة و تمثلت في نشأتها و تعريفها و أهميتها و أهدافها و مبادئها و كذا إلى معايير المراجعة و تصنيفها .

الفصل الثاني : و هو بعنوان تنظيم مهنة محافض الحسابات بالجزائر وتمحور حول الإطار التشريعي لمحافظة الحسابات و الإجراءات العملية للمراجعة في الجزائر و عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي .

الفصل الثالث : و يتمثل في ممارسات المحاسبة الإبداعية و دور المراجع الخارجي في الحد منها و لقد تم التطرق فيه إلى ماهية المحاسبة الإبداعية و دوافع و أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية والتأثيرات الناجمة عنها و كذا إلى مساهمة المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

الفصل الرابع : تناول دراسة الميدانية (عرض و تحليل إستبيان) وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول الطرق و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج.

الفصل الأول

مدخل عام حول المراجعة

نقهيـد:

تعتبر مراجعة الحسابات من بين المجالات التي شهدت تطوراً كبيراً بشكل ملحوظ ومتواصل أدت بها إلى أن تحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات، فقد حظيت باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين ، يلجأ إليها أصحاب رأس المال و المساهمين ومختلف الهيئات التي تستخدم القوائم المالية كالبנק ومصالح الضرائب، ضماناً لحقوقهم وحماية ممتلكاتهم وهذه الوسيلة تهدف أساساً لإبداء رأي في محايد حول صدق وشرعية الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية.

وقد نشأت المراجعة وتطورت نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي تقدمها، فالمراجعة بشكل عام تهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، والإدارية والتشغيلية للمؤسسة، ومدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة لتسيير أنشطتها، بغرض تفادي مختلف الأخطاء، وحماية لممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والاختلاس، والمراجعة بدورها تقوم على مجموعة من المعايير التي تعتبر كأساس لممارسة هذه المهنة.

فللمراجعة أنواع مختلفة ويدور الفصل الأول حول ماهية المراجعة ، الممثلة في شخص المراجع الخارجي، حيث أن توافر الاستقلال الحياد لديه يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره على القوائم المالية سواء إن كانت معدة يدوياً أو آلياً.

وستتناول ما سبق بشكل أكثر تفصيلاً حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

المبحث الثاني: معايير المراجعة.

المبحث الثالث: تصنيفات المراجعة.

المبحث الأول: ماهية المراجعة

سنتناول في هذا المبحث بع العموميات حول المراجعة، وحتى نتعرف عن المراجعة يجب أن نتطرق إلى التطور التاريخي لها، بحيث نصل إلى أهميتها وثم نتطرق إلى مبادئ وأنواع المراجعة التي تتحقق في ظلها الأهداف المسطرة.

المطلب الأول : نشأة المراجعة وتعريفها

تعتبر مهنة المراجعة من المهن القديمة التي ساهمت في تطور الإنسان، التي كانت في الأساس تعمل على تسيير والإشراف على حاجياته الإقتصادية البسيطة .

الفرع الأول : نشأة المراجعة

لقد ظهرت المراجعة منذ القديم وتطور مفهومها مع تطور النشاط الاقتصادي وتعبده ، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، وبكبر حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها مهام تسجيل العمليات المالية ، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من أوكلت لهم إدارة نشاطاته.

كما لوحظ مع مرور الزمن ومع التطور المستمر للنشاط الاقتصادي وظهور الشركات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية ، ظهرت الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة هذا التطور، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض عن المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال، وهذا بدوره أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة تدريجياً.

ومع ظهور شركات الأموال وتطورها لوحظ أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى تفويض البعض منهم للقيام بإدارة مختلف وظائف المؤسسة غير ممكن في الغالب، وهنا ظهرت الحاجة إلى كفاءات متخصصة ينبغي اقتنائها من سوق العمل للقيام بتلك المهام، وهكذا فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سببا في ظهور المراجعة التي يقوم بها شخص محترف محايد ومستقل كوسيلة يطمئن بها أصحاب الأموال عن نتيجة ما إستثمروه وعن عدم التلاعب فيه.¹

إن التطورات التي عرفت مهنة المراجعة كانت نتيجة تطور أهدافها والبحث المستمر بغية تطويرها لتتماشى والتغيرات التي عرفت حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، وقد عرف تطور مهنة المراجعة عدة مراحل نلخصها في الآتي

¹ بوترين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص8.

أولا : المرحلة ما قبل 1500م

لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة، حيث كانت تتم في هذا العهد عن طريق الاستماع ، فأصل مصطلح المراجعة "Audit" بمعناه اللفظي مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" الذي يعني الإستماع¹ ، أي أن المراجع يستمع إلى القائمين على تسجيل العمليات المالية المثبتة في السجلات الحكومية، وهو المجال الذي كان يتم فيه تفويض السلطات ويحتاج إلى المراجعة والتفتيش، وقد كان الغرض الأساسي للمراجعة في هذه المرحلة هو محاولة تفادي الوقوع في الغش والتلاعب والاختلاس، كما كانت تتم المراجعة على أساس الفحص التفصيلي لكل العمليات. وتدل الوثائق التاريخية على أنه خلال الألفية الثانية قبل ميلاد المسيح (عليه السلام)، قد أقر السوماريون أنه من المهم أن يكون في نظام المعلومات طريقة واضحة للاتصال بين من ينتج المعلومة ومن يستخدمها، كما ظهر عندهم كذلك قانون حامورابي الذي لم يكن فقط مجرد مجموعة من القوانين التجارية والاجتماعية، بل كان يفرض ضرورة وجود مخطط محاسبي ودليل للمحاسبة يتضمن إجراءات، تسجيل الصفقات. وقد ظهر في وقت لاحق عند الرومان ولأول مرة نظام لحماية المحاسبة العمومية للحد من اختلاس الأموال، وتمثل في فصل المسؤوليات أي الفصل بين مهام الأمر بالصرف l'ordonnateur والمحاسب العمومي في المحاسب العامة بين المراقبين الذين يرخصون الإيرادات والنفقات ووزير المالية الذي يسير الأموال، حيث يقوم بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات.

وقد كان للصينيين تاريخا طويلا في تطوير ممارسات التسيير الجيد بما فيها المراجعة كوسيلة رقابة ، حيث أنه في القرن الثاني عشر وضع في الصين نظام الرقابة المتبادلة (Système de contrôle réciproque) وذلك بالفصل بين الوظائف .

في القرن الخامس عشر، ظهرت في إيطاليا أول دراسة حول المحاسبة من طرف الإيطالي (Lucas Pacioli) سنة 1494 ، حيث طور علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج ، وظهور الجرد المادي ومبدأ الرقابة السطحية (Contrôle de vraisemblance) ، ولقد جاء ذلك في كتاب ألفه بعنوان²:
(Summa di arithmetica géométrica proportioni et proportionalita) ، بعد أن كانت الطريقة المحاسبية السائدة والتي عرضها المازندلاني في مخطوطته عام 1363 م، تتم بقيد الإيرادات في الجانب الأيمن والمصروفات في الجانب الأيسر³.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 ، ص 03.

² شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2012، ص6.

³ حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 16.

ثانيا : مرحلة ما بين 1500 و 1850 م

في هذه المرحلة إتسع نطاق المراجعة ليشمل النشاط الصناعي وذلك بظهور الثورة الصناعية، حيث زادت أهمية اكتشاف التلاعب و الإحتلاس بسبب فصل ملكية رأس المال عن الإدارة الذي أدى إلى ظهور نظرية الوكالة بمعنى أن الإدارة وكيل عن المساهمين بإدارة الشركة لمصلحتهم، وقد تطور مفهوم الوكالة لتسجل بالإضافة إلى المساهمين الأطراف المختلفة الأخرى كالدائنين والدولة، ويقاس نجاح الإدارة بمدى قدرتها على تعظيم الأرباح، ولكي يتمكن رقم صافي الربح من التعبير عن كفاءة الإدارة، جاء الحرص على التمسك بالتكلفة التاريخية لتسجيل قيم الأصول، وقد ظهرت في هذه المرحلة اتجاهات جديدة في المراجعة وهي الإعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم بغرض دقة التقرير، كما نشير إلى القبول العام لاستعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة¹.

ثالثا: مرحلة ما بين 1850 و 1905 م

مع التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها أوربا عامة وبريطانيا خاصة وظهرت شركات أموال ضخمة ذات عمليات كثيرة، ظهرت حاجة أصحاب رؤوس الأموال إلى رقابة من أوكلت لهم أعمال الإدارة بغرض التأكد من سلامة العائد على رأس المال المستثمر، وهذا ما تطلب وجود مراجع مستقل يقوم بمراجعة عمليات تلك الشركات².

ونظرا لتعدد الأطراف المستفيدة من بيانات الشركة، ظهرت ضرورة الإفصاح المحاسبي والذي يكون على شكل إعلان ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي، ولكن المساهمين وذوي العلاقة لا يستطيعون الإطلاع على السجلات المحاسبية للتأكد من تمثيل الميزانية لحقيقة الظروف الاقتصادية، ويرجع ذلك لعدم المعرفة لديهم أو عدم توفر الزمن الكافي لمثل هذه المهمة، أو تواجد المساهمين في مناطق بعيدة جغرافيا عن مركز الشركة، بالإضافة إلى أن القوانين لا تسمح لجميع الناس بمراجعة الحسابات، ولهذا الأسباب دعت الحاجة إلى تعيين مراجع للحسابات حيث أن ظهور مبدأ الإفصاح ولجوء شركات المساهمة إلى تعيين مراجع خارجي للحسابات هو الذي أدى إلى نشأة مهنة المراجعة، علما أنه في ذلك الوقت لم تكن هناك ممارسات موحدة لمعالجة حسابات الشركات أو الإفصاح عنها بسبب غياب المبادئ الرسمية³.

¹ عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت)، ص 06.

² شريقي عمر، مرجع سابق، ص 04.

³ حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سابق، ص 17.

والجديد في هذه المرحلة هو توجيه الإهتمام نحو الإعتراف بجانب من نظام الرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي، بالإضافة إلى قبول بعض الإختبارات في نطاق محدود مع بقاء العمل بالمراجعة التفصيلية¹.

رابعا: مرحلة ما بين 1905 و 1933 م

في هذه المرحلة تطورت المراجعة وأصبح الهدف الرئيسي لها هو إبداء رأي في حول مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى محاولة تفادي الوقوع في الغش والأخطاء والتلاعبات، كما زاد اهتمام المراجعين في هذه المرحلة بنظام الرقابة الداخلية وزيادة اتجاههم إلى أسلوب المراجعة الاختبارية².

خامسا : مرحلة ما بين 1933 و 1940 م

خلال هذه المرحلة زاد الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية، وقد تميزت بالتغير الكامل من أسلوب المراجعة التفصيلية إلى أسلوب المراجعة الاختبارية³.

سادسا : مرحلة ما بعد 1940 م

بعد سنة 1940، أصبح الغرض الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي في محايد حول عدالة وصحة القوائم المالية، بالإضافة إلى التركيز القوي و الإعتماد الكبير من طرف المراجعين على نظام الرقابة الداخلية وربط الإختبارات التي يقومون بها بنتيجة تقييمهم لهذا النظام، كما نسجل في هذه المرحلة زيادة الإهتمام بالأساليب العلمية المتطورة كالأساليب الرياضية والإحصائية وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات⁴. وقد ساند في إرساء قواعد تطوير مهنة المراجعة في مختلف مراحلها إنشاء المنظمات المهنية والمعاهد العلمية المتخصصة، حيث ظهرت أول منظمة مهنية في مجال مراجعة الحسابات في فينيسيا عام 1581. وقد كانت بريطانيا الثانية بعد إيطاليا في تنظيم المهنة، حيث ظهرت المهنة بها في حوالي عام 1773، وقد أصبحت مهنة مستقلة فيها عندما أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين بأدنبرة عام 1854، وتبعها فرنسا عام 1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، ألمانيا عام 1896، كندا عام 1902، أستراليا عام 1904 وفنلندا عام 1911، وتتابع بعد ذلك معظم دول العالم حتى لا يكاد يخلو بلد في العالم اليوم من تنظيم لمهنة المراجعة⁵.

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 25.

² شريقي عمر، مرجع سابق، ص: 8.

³ عبد الفتاح الصحن، محمد ناجي درويش، مرجع سابق، ص: 25، 26.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 26.

⁵ أشرف عبد الحليم محمود كراجة، مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص 24.

وقد كان لجمهورية مصر العربية سبق على مستوى الدول العربية في مجال تنظيم مهنة المراجعة، إذ كانت المهنة تمارس دون تنظيم لغاية عام 1909 حيث صدر القانون رقم (01) الذي نظم ممارسة المهنة، وقد أنشئت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية عام 1946، ثم تحولت إلى نقابة بموجب القانون رقم (394) عام 1955¹. ومن خلال تتبعنا لتطور المراجعة تاريخياً، فإنه يتبين لنا أن ذلك التطور كان نتيجة للتغيرات والتطورات التي طرأت على أهدافها وأساليبها من جهة، وتطور البشرية وحجم الأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي من جهة أخرى، كما نشير إلى ظهور عدة أنواع من المراجعة بتعدد الهدف المرجو منها، بالإضافة إلى ظهور المنظمات المهنية التي كان لها إسهاماً كبيراً في تنظيم المهنة وتطويرها.

الفرع الثاني : تعريف المراجعة

هناك العديد من التعاريف للمراجعة والتي تصب كلها في نفس المعنى، ويقصد بها فحص المستندات والسجلات وحسابات المؤسسة من أجل اطمئنان المراجع على أنها تعبر بصورة واضحة وحقيقية عن المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة زمنية محددة، ويشمل الفحص التأكد من صحة القياس المحاسبي والكمي للعمليات التي قامت بها المؤسسة والتي سجلتها في دفاترها.

- وقد عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية (A A A) كما يلي:

" المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"².

- كما عرف اتحاد الخبراء الاقتصاديين والمحاسبين (UEC):

في ديسمبر 1977 المراجعة كما يلي: "هدف مراجعة القوائم المالية هو إبداء رأي في عما إذا كانت هذه القوائم تعطي صورة صادقة عن وضعية المؤسسة في تاريخ الميزانية ونتائجها المالية بالنسبة للسنة المنتهية، مع مراعاة قانون وممارسات البلد الذي تقيم فيه المؤسسة"³.

- وقد عرف كذلك المراجعة على أنها: " الفحص الذي يقوم به مهني مستقل وذو كفاءة ب

غرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية الشركة في

تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذاً بعين الاعتبار القوانين والأعراف المتعامل بها في

الدولة التي يتواجد بها مقر الشركة"¹.

¹ نفس المرجع السابق، ص 25.

² محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير و التطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 18.

³ شريقي عمر، شريقي عمر، مرجع سابق، ص 10.

- كما عرفت أيضاً على أنها: "عملية منهجية منظّمة للجمع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بمزاعم مرتبطة بنتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية، وتحديد مدى تماشي تلك المزاعم وتطابقها مع المعايير المقررة وتوصيل النتائج لمستخدمي التقارير المعنيين بالمراجعة"².

- وعرفت بأنها: "جملة إجراءات تستهدف الفحص الانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات المالية والمحاسبية التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات الثبوتية للتأكد من انتظامها وسلامتها (صحتها) وانسجامها مع قواعد المحاسبة، بحيث أن الميزانية تظهر المركز المالي الصحيح وأن حسابات النتائج تظهر بصدق نتيجة الأعمال التي تحققت خلال الدورة المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف مستعملي القوائم المالية التي يعطي المراجع رأيه الفني فيها"³.

الفرع ثاني : تعريف المراجعة الخارجية.

للمراجعة الخارجية عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف المراجعة الخارجية على أنها " عملية منظّمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة من القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع تواصل النتائج للمستخدمين ذوي الإهتمام"⁴.

- كما عرفت " هي تلك التي يقوم بها جهاز مراجعة من خارج المؤسسة ويتم تعيينه بهدف القيام بالفحص الانتقادي للقوائم المالية والحسابات الختامية وإبداء رأي المستقل عنها"⁵.

- وعرفت أيضاً بأنها " عملية فحص لمجموعة من المعلومات، يقوم هذا الإستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية والتي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية مع ضرورة إيصال هذا الرأي للأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات و تحديد الإعتماد على تلك القوائم"⁶.

- ويمكن تعريفها أيضاً بأنها " الأداة الرئيسية والمستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة".

- ومن ناحية أخرى "ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة"⁷.

¹ شريقي عمر، مرجع سابق، ص 10.

² د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 03.

³ الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، دروس و تطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 03.

⁴ عبد الفتاح محمد صحن، وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2333، ص: 7.

⁵ رؤوف عبد المنعم، سين الشاذلي، مبادئ المراجعة بين الفكر وتطبيق، الفاروا الحديثة للطباعة والنشر، مصر، 1187، ص: 21.

⁶ أحمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 1992، ص: 6.

⁷ السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية (معايير والقواعد)، دار الكتاب الحديث، بدون بلد نشر، 2008، ص: 41.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن المراجعة الخارجية " تعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الإقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب، وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة".

المطلب الثاني : أهداف وأهمية المراجعة

سندرج في هذا المطلب الأهمية التي ترمي إليها المراجعة وأهدافها الأخيرة:

الفرع الأول: أهداف المراجعة الخارجية.

ويمكن تحديد أهداف المراجعة الخارجية في مجموعتين، التقليدية والحديثة أو "المتطورة":

أولاً: الأهداف التقليدية: وتتفرع بدورها إلى :

1. أهداف رئيسية :

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها.
- إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

2 . أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً ومستقبلاً.
- طمأنه مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم¹.

ثانياً: الأهداف الحديثة أو "المتطورة":

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف و تحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقاً للنتائج المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات و المؤيدة للقيود الدفترية.
- التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.
- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي و الإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات

¹ زاهر توفيق، عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009 ، ص ص:19،20.

تبدأ بالتأكيد من صحة هذه النظم¹.

بالإضافة إلى الأهداف التقليدية والحديثة أو "المتطورة" والتي تطرقنا لها، هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها ما يلي:

أ. **الشمولية:** والمقصود هنا أن تكون كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية، أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تستمع فيما بعد من تسجيلها محاسبياً، وعد موجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.

ب. **التقييم:** معنى هذا أن كل العمليات التي تمت قد تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبق بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

ج. **الوجود والتحقق:** يسعى المراجع الخارجي في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً².

د. **إبداء رأي فني:** يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، ويتمثل ذلك في تقريره الذي يقوم بإعداده في نهاية عملية المراجعة³.

الفرع الثاني: أهمية المراجعة

إن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المالية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي المستقل، وذلك لتلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من معلومات والتي تختلف تبعاً لاختلاف مصالحها وأهدافها، ومن أهم هذه الفئات ما يلي:

- **إدارة المؤسسة:** إن إدارة المؤسسة عند قيامها بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على معلومات صحيحة ودقيقة، وهذا لتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة إلا إذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد.

- **المساهمين:** تمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم، وضمان استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثلاً وبكفاءة عالية، فالمراجعة الخارجية تساعد المساهمين في الاطلاع على كل ما يجري داخل المؤسسة⁴.

- **الدائنون (الموردون):** حيث أنه يمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة

عليها.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 19.

² زاهر توفيق، عاطف سواد، مرجع سابق، ص: 21، 22.

³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 17، 18.

⁴ خالد راغب اطيح، خليل حمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 11.

الجهات الحكومية: يساعد التقرير الجهات الحكومية في تنظيم نشاطات الشركات ووضع السياسات الضريبية وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي¹.

المطلب الثالث: مبادئ وفروض المراجعة

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مبادئ المراجعة وكذا فروضها وذلك فيما يلي :

الفرع الأول : مبادئ المراجعة الخارجية

نقسم هذه المبادئ إلى ركنين (الفحص والتقرير) على النحو التالي:

أولاً: المبادئ المرتبطة بركن الفحص

1. **مبدأ التكامل الإدراك الرقابي:** يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وأثرها الفعلية المحتملة على كيانها.
2. **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري :** يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية و كذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.
3. **مبدأ الموضوعية في الفحص:** نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.
4. **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والخوافز والاتصال والمشاركة.

ثانياً: المبادئ المرتبطة بركن التقرير

1. **مبدأ كفاية الاتصال:** يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
2. **مبدأ الإفصاح:** يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات .

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص:115.

3. مبدأ الإنصاف: يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.

4. مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق، وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

الفرع الثاني: فروض المراجعة

تمثل الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية، وهو نفس الشيء بالنسبة لفروض المراجعة.

يعرف فرض المراجعة كما يلي: " يعبر الفرض عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالمراجعة تجمع بين أكثر من مفهوم رقابي واحد، وتعتبر الأساس الذي يستفيد منه أو تبني عليه المبادئ العلمية للمراجعة"¹.

وتعرف الفروض بأنها: "متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار"²

ومن خلال التعريفين السابقين، يمكن القول أن الفروض في المراجعة "هي بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الباحثون في تطوير نظرية المراجعة، وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة، وبالتالي بقية عناصر نظرية المراجعة المتمثلة في المفاهيم، المعايير، الأهداف والإجراءات".

وفيما يلي أهم الفروض التي تعتمد عليها نظرية المراجعة بصفة أساسية:

- قابلية البيانات للفحص:

المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المعتمد، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- ملائمة المعلومات.

- قابلية الفحص.

- قابلية القياس الكمي.

- عدم التحيز في التسجيل.

- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:

يقوم هذا الفرض على تبادل المنافع بين الإدارة والمراجع، حيث أن الإدارة تقدم معلومات واقعية للمراجع الذي يبدى على أساسها رأيه الفني المحايد، وفي نفس الوقت يقوم المراجع بتزويد الإدارة بمعلومات صالحة لاتخاذ قرارات سليمة.

- خلو المعلومات التي تقدم للفحص من أي أخطاء تواطئية

يشير هذا الفرض مسؤولية المراجع في

¹ محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000، ص 26.

² شريقي عمر، مرجع سابق، ص 16.

اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية الكافية، وعدم مسؤوليته على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بالتقليل من الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل عملية المراجعة اقتصادية عن طريق الاكتفاء بالمراجعة الاختبارية "أي يكتفي المراجع في هذا النوع من المراجعة بالتركيز على عينة من البيانات وتعميم نتائج الفحص على كل المجتمع، وستتطرق لها لاحقاً"، بدلا من المراجعة التفصيلية¹.

- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يعتبر الالتزام بالمبادئ المحاسبية مؤشرا حقيقيا للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

- المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل: يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي وتمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، ولذلك فإنه من الضروري على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة لكشف مواطن الضعف في إجراءات النظام المفروض، وخاصة مع إدخال النظم الآلية لمعالجة البيانات التي أصبحت تهدد بعدم صلاحية هذه الفرضية في المؤسسات الحديثة.

- مراجع الحسابات يزاوّل عمله كمراجع فقط: حسب هذا الفرض، يتولى المراجع مهامه حسب الإتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة محل المراجعة، بشرط عدم إخلال هذه الإتفاقية بمعايير المراجعة والتي على رأسها معيار الإستقلال.

- المركز المهني للمراجع يفرض عليه إلتزامات مهنية تتناسب وهذا المركز: ويعني هذا الفرض أن المكانة المهنية التي يتمتع بها المراجع المستقل تفرض عليه أن يكون ملتزما في مسلكه بطريقة تتناسب مع هذه المكانة².

¹ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 26.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 12.

المبحث الثاني: معايير المراجعة

تعتبر المعايير عنصراً رئيسياً في نظرية المراجعة، وهي كنتيجة طبيعية ومنطقية لفروض ومفاهيم المراجعة، حيث أن مهنة المراجعة كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية وتلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيئات، وتنعكس في الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة المراجعة. كما تمثل معايير المراجعة النموذج الذي يقتدي به المراجع في ممارسته المهنية، وتعتبر عن قواعد إرشادية يمكن للمراجع الرجوع إليها في تقييم أدائه المهني، كما تمثل الإطار العام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة المسؤولية المهنية للمراجع وطبيعة عملية المراجعة للجهات المستفيدة منها، مما يدعم الثقة في هذه المهنة ويجعلها ذات كيان مستقل.

وقد عرفت أيضاً على أنها: "مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الإتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشداً عاماً يوضح طريقة العمل وتمثل مقياساً للأداء"¹.

ويقول الباحثان SHARL.J & .SCHANDL أنه لا يمكننا أن نتصور وجود مراجعة بدون معايير، فهذه الأخيرة لازمة لإبداء الرأي ويجب علينا أن نقبل هذا الفرض بدون إثبات، فالأحكام التي نقوم بإصدارها بدون افتراض معايير معينة هي أحكام غير منطقية، والمعايير هي التي تحدد نوعية الحكم، وهي بذلك تمثل وحدة القياس اللازمة لكي نعبر عن رأينا².

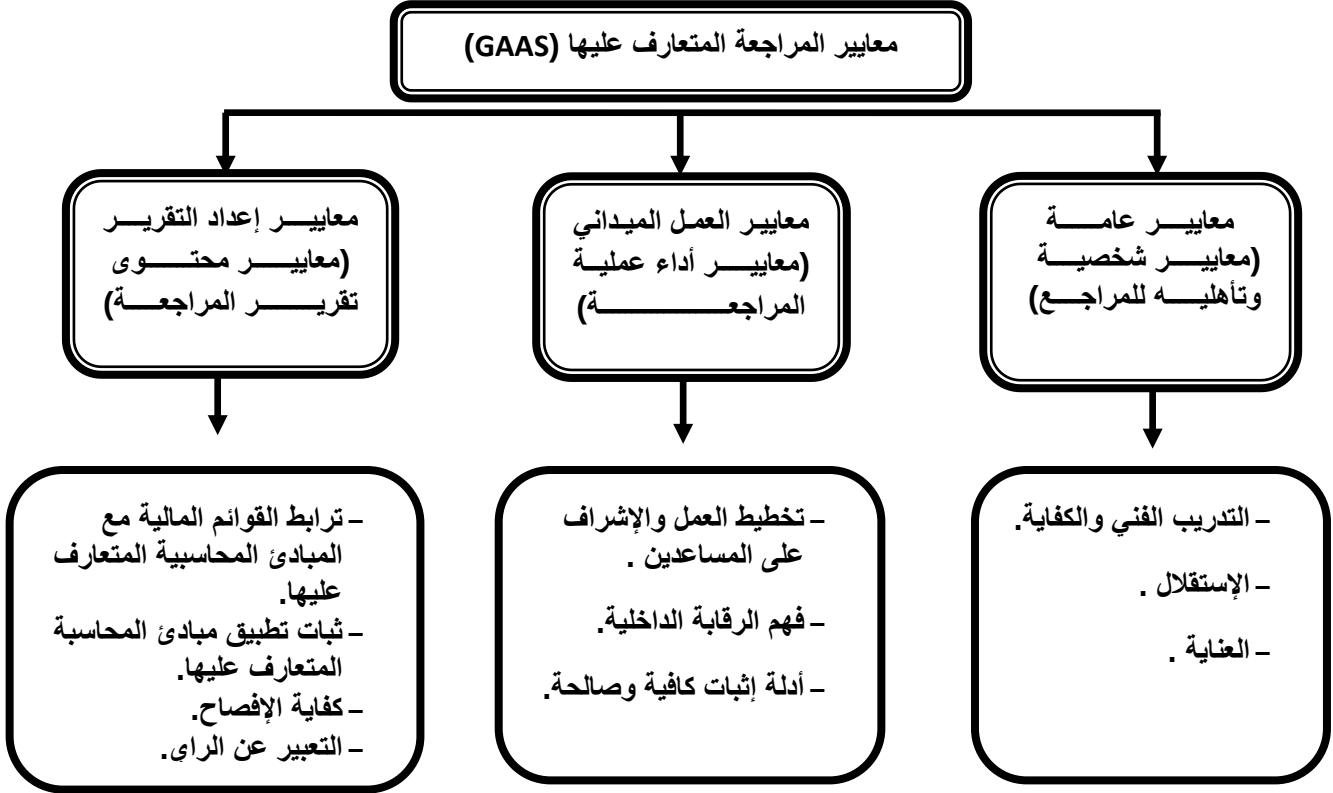
نشير إلى أن إصدار معايير المراجعة المتعارف عليها من قبل الهيئات المهنية المختصة الدولية والمحلية على مستوى الدول كان له الأثر الكبير في تطوير المهنة ورفع مستوى المراجعين وتقليل التفاوت بينهم، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة فيما بينهم وعلاقتهم بعملائهم و الهيئات المهنية التي ينتمون إليها.

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها، فالمعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة الموجهة لعمل المراجع، وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين معايير المراجعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية مثلما يوضحها الشكل الموالي:

¹ إبراهيم شاهين، مفهوم معايير الأداء المهني في المراجعة المالية الخارجية، مجلة المحاسبين، الكويت، العدد 05 سنة 1995، ص 36.

² صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 45.

الشكل رقم (01-01): معايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 108.

يتقيد المراجع بمجموعة من المعايير بهدف إنجاز المهمة التي أوكلت إليه و قبل القيام بها بدون تقصير، تمثل المعايير قواعد عامة مرشدة للسلوك و تأخذ أشكالا متعددة كالقوانين و اللوائح و السياسات و الإجراءات و الموازنات والمتطلبات و التي تحددها الهيئات المهنية ، و يعتبر إستخدامها أمر هام لجميع مجالات النشاط و المهن و تحتاج المراجعة إلى وجود معايير خاصة بها توفر الإرشادات اللازمة لممارسي المهنة و ينعكس تطبيق هذه المعايير على مستوى جودة عملية المراجعة¹.

وتتمثل أهم معايير المراجعة المتعارف عليها في : المعايير العامة و الشخصية ، معايير العمل الميداني ، و معايير إعداد تقرير المراجعة.

المطلب الأول: المعايير الشخصية (العامة)

سميت بالمعايير الشخصية لإهتمامها بشخص المراجع لما يلعبه من دور محوري في تشكيل منتج عملية المراجعة ، فالمراجع شخص مهني و فني لابد أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات الشخصية نوجزها في العناصر التالية :

أولاً: الكفاءة المهنية

هي جملة من المعارف والخبرات في الميادين التي لها علاقة بالمراجعة ، يتحصل عليها المراجع بالتكوين الأكاديمي والميداني و تتوج بالحصول على شهادات علمية².

وهنا يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمراجع يتطلب : تأهيلا علميا، تأهيلا مهنيا ، و التعليم المستمر، فمن ناحية التأهيل العلمي يجب أن يتحصل المراجع على الشهادة العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة و مجالات أخرى مثل: مبادئ العلوم السلوكية و الحاسبات الآلية و بحوث العمليات و الإحصاء و غيرها من المؤهلات التي ترفع من مستواه العلمي³.

أما التأهيل المهني وهو تدريب المراجع تدريباً مهنيًا وفنياً كافياً حتى يتمكن من حل المشاكل والمتطلبات العملية للمهنة في كل المجالات التي لها علاقة بعمله مثل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية و المالية. أما التعليم المستمر فهو عملية التحديث للمعارف العلمية و المهنية للمراجع من خلال متابعته المستمرة لكل المستجدات المهنية و الفكرية المحلية و الدولية كالتشريعات المنظمة للمهنة و الطلب المستحدث على خدمات المراجعة و هذا بهدف رفع الأداء لدى المراجع.

¹ عبد الفتاح الصحن و آخرون، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 27.

² محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط 2 ، الجزائر، 2005 ، ص 38.

³ عبد الفتاح الصحن و آخرون ، مرجع سابق ، ص 29.

ثانياً: الإستقلالية

تتمثل في نزاهة و إستقامة ونضج المراجع و تمتعه بكامل حقوقه المدنية و الحرية المطلقة إتجاه المؤسسة موضوع الفحص وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالمؤسسة عقد عمل¹.

تقوم المراجعة في جزء كبير منها على الأحكام الشخصية للمراجع وهي تتفاوت من شخص إلى آخر تبعاً لقدراته العلمية و نوعية تدريبه المهني و منطلقاته الأخلاقية ، وقد إعتمدت المنظمات المهنية الدولية ورغبة منها في تقليل هذا التفاوت وزيادة موضوعية الأحكام الشخصية مجموعة من المعايير المتعارف عليها يعتمد عليها أعضاؤها عند قيامهم بأداء خدماتهم في مجال المراجعة².

يجب أن يتحلى المراجع بالإستقلالية في الظاهر والواقع بحيث يترفع عن قبول أي منفعة يمكن أن تكون قيداً على سلوكه و تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة ، أما موضوع المراجع فتتطلب منه الفصل بين مصالحه الشخصية و متطلبات عمله المهني و تمنح الإستقلالية لمستخدمي القوائم المالية الثقة في رأي المراجع بمدى صدق وشرعية هذه القوائم.

إستقلالية المراجع في الواقع تعني عدم خضوعه لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية المراجعة وهو إستقلال ذهني يلتمس في عقل المراجع و مدى قدرته على تقييم سلوك الآخرين معه للتأثير على إستقلاليته³. أما الإستقلالية في الظاهر فهي أن لا تكون للمراجع مصلحة مالية أو مادية مباشرة أو غير مباشرة ، ومن العلاقات المالية المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع مع عمله⁴.

- ملكية المراجع لحصص في رأسمال الشركة موضوع المراجعة؛

- حصول المراجع على قرض من المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها ، ماعدا القروض التي يتحصل عليها من المؤسسات المالية إذا كانت تتم في إطار إجراءات الإقراض العادية و دون تمييز في معدل الفائدة أو مدة القرض و غيرها؛

أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع في عمله منها :

- وجود مصالح مالية كبيرة لمراجع الحسابات في مؤسسة لها هي الأخرى مصالح في المؤسسة التي يراجعها

مثل: إمتلاك المراجع لحصص في رأسمال البنك الذي يقرض المؤسسة التي يراجعها؛

- وجود دعاوى قضائية بين المراجع و العميل؛

¹ بوتيّن محمد، مرجع سابق، ص 39.

² حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 24، 25.

³ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سابق، ص 31.

⁴ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

كما يمكن أن تتأثر إستقلالية المراجع بالعناصر التالية:

- إذا كان للمراجع أو مساعديه علاقة مالية مباشرة أو غير مباشرة أو كان وصياً أو إدارياً أو مديراً أو عضواً في مجلس الإدارة.

- الضيافة و المنافع الأخرى من طرف العميل للمراجع؛

- وجود دعوى قضائية من العميل ضد المراجع بسبب الإهمال أو التقصير أو العكس؛

- بقاء المراجع مدة طويلة لدى العميل تجاوزت سبعة سنوات؛

- وجود موظف سابق لدى العميل ضمن فريق عمل المراجع؛

- عوامل أو مؤثرات أخرى قد تساهم في تقليل إستقلالية المراجع¹؛

ثالثاً : العناية المهنية الملائمة

يقضي هذا المعيار بوجوب بذل العناية المهنية اللازمة لإنجاز الفحص و إعداد التقرير وهذا يعني إعطاء الإهتمام الكافي لجميع مراحل عملية المراجعة إنطلاقاً من حرصه على ذلك و بذل كل مجهود من أجل الوفاء بمسؤولياته ، كما تتحقق العناية المهنية إذا إلتمز المراجع بالمعايير المتعارف عليها بمهنية ويظهر ذلك من خلال جودة الإلتزام بهذه المعايير ، فالمراجع له علاقة تعاقدية صريحة مع العميل كما له علاقة غير تعاقدية مع مستخدمي القوائم المالية وهذه المسؤولية القانونية تلزمه بضرورة بذل العناية المهنية من أجل عدم مساءلته عن كل إهمال أو تقصير أو تواطؤ وبالإضافة إلى المسؤولية القانونية لا بد أن يسترشد المراجع بالمسؤولية المهنية و المتمثلة في الإلتزام بمعايير و آداب السلوك المهني التي تسعى المنظمات المهنية لتطويرها حتى تتماشى مع التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية والثقافية للمجتمع² .

المطلب الثاني : معايير العمل الميداني (الأداء المهني).

إن الأعمال التي يقوم بها المراجع في تنفيذ المهمة لا بد أن تكون موضوع تخطيط و برمجة و ذلك حسب الأهداف و الإمكانيات المتاحة لتحقيقها و لذلك يجب عليه القيام بـ :

- الدراسة و التحليل لتقييم نظام الرقابة الداخلية من جهة و من جهة أخرى لتحديد مجال المراقبة و أخذ العينات بهدف كشف نقاط الضعف ؛

- التحقيقات ، الإختيارات ، المصادقات من الأطراف الأخرى بهدف تكوين رأي عن القوائم المالية والحسابات³؛

¹ هادي التميمي ،مدخل إلى التدقيق ، دار وائل للنشر ، ط 1، عمان،الأردن، 2004 ،ص ص 64، 65.

² عبد الفتاح ،محمد الصحن وآخرون، مرجع سابق ، ص ص35،34.

³ بوترين محمد، مرجع سابق ، ص ص 40، 41 .

و لاحتزام معايير العمل الميداني يجب على المراجع القيام بما يلي :

-وضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة و مراقبة الحسابات و الإشراف على أعمال مساعديه و عليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها إذ ليس له حق تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم و هو المسؤول المسؤولية الكاملة.

-جمع أدلة و قرائن الإثبات تبرر الرأي الفني المحايد بالاعتماد على الأدلة الأساسية أو بعضها مثل

المستندات ، الجرد المادي ، المصادقات ، الإستفسارات و البيانات المقدمة من طرف أعضاء الإدارة .

-تكوين الملف الدائم و الملف الجاري حيث يتعلق الملف الدائم بجمع الوثائق الأساسية عن حياة المؤسسة

الصالحة للإستعمال في الدورات اللاحقة كالنظام الأساسي ، الهيكل التنظيمي و التعرف على المؤسسة من كل

النواحي كالإتفاقيات المبرمة مع أطراف معينة و طرق العمل الدائمة المحاسبية و المالية و محيط المؤسسة ... إلخ ، فيما الملف الجاري يتعلق بمعطيات الدورة الحالية موضوع المراجعة مع أدلة الإثبات المتعلقة بها .

-تقييم نظام الرقابة الداخلية بعد الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة على المراجع أن يقوم بتقييم نظام

رقابتها و المتمثل في مجموعة الإجراءات و قواعد العمل التي تدير المؤسسة و بناءً على هذا يمكنه تخطيط أعماله

و نطاق التدخل و تحديد الإختبارات التي ينبغي له القيام بها مع تحديد درجة الثقة في بيانات المؤسسة المراقبة.

مما سبق يمكن تلخيص معايير العمل الميداني في العناصر التالية :

-يجب تخطيط خطوات العمل الميداني تخطيطاً مناسباً و كافياً و يجب الإشراف على أعمال المساعدين إن

وجدوا بطريقة فعالة و مناسبة .

-يجب دراسة نظام الرقابة الداخلية و تقييمه بشكل مفصل و وافي حتى يمكن تقدير الإعتماد عليه و

تحديد نوعية الإختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة .

-يجب الحصول على أدلة و براهين كافية و مقنعة عن طريق الفحص و الملاحظة المادية و الإستفسارات و

المصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية¹ .

المطلب الثالث : معايير إعداد تقرير المراجعة

يعتبر تقرير المراجعة المنتج النهائي لعملية المراجعة و هو أداء إتصال بين المؤسسة و مستخدمي القوائم المالية

و يتم الإعتماد عليه لإتخاذ مختلف القرارات ، و نظراً للأهمية التي يكتسبها التقرير فقد تم تأطيره بمجموعة من المعايير .

¹ بونتين محمد، مرجع سابق ، ص 40-41 .

أولاً : معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً

حيث يقضي هذا المعيار بأن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و يبين عند اللزوم المبدأ المحاسبي الذي تم إعماله في إنتاج بعض المعلومات المالية كطرق تقييم التثبيتات أو المخزونات و إذا لم تتوفر لمراجع الحسابات المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه في هذا الصدد فيجب عليه أن يشير إلى ذلك صراحة و يبيدي تحفظاً في تقريره.

يكون المراجع ملماً بالمبادئ المحاسبية و التطور في قواعد القياس و الإفصاح المحاسبي و أن يحرص على استخدام عناصر الإطار الفكري للمحاسبة المالية كدليل للحكم على جودة القوائم المالية فالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً تعتبر بمثابة معايير موحدة يستخدمها جميع المراجعين لضمان مستوى من الجودة في ممارسة العملية .

ثانياً : معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً

يهدف هذا المعيار إلى ضمان القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية بين الدورات المحاسبية و يقضي بوضوح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً المطبقة في الدورة المالية الحالية هي نفسها المطبقة في الدورات المالية السابقة¹ .

غير أن القابلية للمقارنة تتأثر ببعض العوامل الأخرى غير المبادئ المحاسبية مثل :

- التغير في الظروف المحيطة بالمؤسسة توجب إجراء تغييرات محاسبية ؛
- وجود أخطاء في القوائم المالية للدورات السابقة ؛
- التغير في الظروف التي ليس لها علاقة بالمحاسبة² .

ثالثاً : معيار ملاءمة الإفصاح

يقضي هذا المعيار بأن ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة مقبولة ما لم يوضح التقرير غير ذلك و على ضوء ذلك يتأكد المراجع من كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية من خلال التوبؤب السليم لعناصرها و الملاحظات المتممة في جدول الملحق .

غير أن المراجع غير مطالب بالإشارة إلى مستوى الإفصاح في تقريره إلا في حالة عدم كفايته بصورة معقولة فإن تبين للمراجع أن هناك بعض الإيضاحات المهمة التي تم إغفالها فينبغي التحفظ على ذلك في تقريره .
ينبغي على المراجع أن لا يغفل عن الأحداث التي تقع بعد غلق الحسابات و إعداد تقرير المراجعة من أجل أن يتحقق الإفصاح الكافي .

¹ عبد الفتاح ، محمد الصحن وآخرون ، مرجع سابق ، ص 45.

² غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، دار المسيرة ، ط 2 ، عمان ، الأردن، 2009 ، ص 47.

و يرى البعض أن الحكم على ملاءمة الإفصاح يتم للإعتبارات التالية :

- الإفصاح الملائم يخدم المصلحة العامة للجمهور ؛
- عامل الأهمية يساهم بدرجة كبيرة في عملية الإفصاح كونه مرتبط بالمصلحة العامة ؛
- الإفصاح الملائم يعبر عن محتوى القوائم المالية بشكل صريح لا يحتمل التأويل .
- عدم الإفصاح أحيانا يعتبر مبررا خاصة في حالة تضارب المصالح¹ .

رابعا : معيار وحدة الرأي

يقضي هذا المعيار بأن يتضمن تقرير المراجع رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة و عندما لا يتمكن من ذلك يجب أن يوضح أسباب ذلك² .

و من الأسباب التي تمنع المراجع من إبداء رأي شامل .

- تحديد نطاق عمل المراجع بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص و ع -د إمكانية القيام بها بشكل كاف ؛

- حالة عدم التأكد و الذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة ؛

- عدم إستقلالية المراجع عن العميل .

يتبنى المراجع عند إبداء الرأي إحدى المواقف الأربعة التالية :

1. الرأي النظيف: يتمثل في أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن الصورة الصادقة للمؤسسة من حيث المركز المالي و نتيجة النشاط و غيرها .

2. الرأي المتحفظ : يتمثل في أن القوائم المالية تعبر عن الصورة الصادقة في بعض جوانبها مع وجود بعض القيود و التحفظات يتم الإعلام عنها مستعملي القوائم المالية .

3. الرأي المعاكس : و ذلك عندما يتوصل المراجع إلى أن القوائم المالية لا تعبر عن الصورة الصادقة

للمركز المالي و نتيجة النشاط بصورة عادلة و يسمى هذا الرأي معاكسا لأنه يتعارض مع الرأي النظيف .

4. الامتناع عن إبداء الرأي: رفض إبداء الرأي لأسباب معينة كفقْدان الإستقلالية لدى المراجع ،عدم توفر أدلة الإثبات و برنامج المراجعة³ .

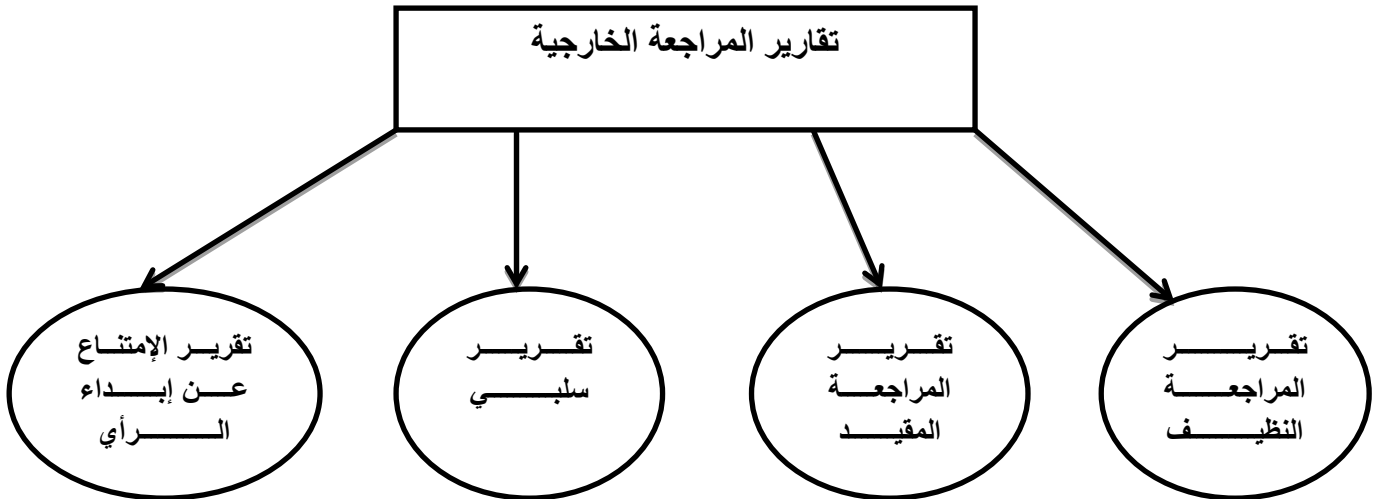
ويمكن توضيح أنواع تقارير المراجعة في الشكل الآتي:

¹ نفس المرجع أعلاه ، ص 48.

² حسين القاضي ، حسين دحدوح ، مرجع سابق ، ص 27.

³ غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 48.

شكل رقم (02) : أنواع تقارير المراجعة الخارجية



المصدر: حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار (النظري والإجراءات العملية)، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 288.

و لتوضيح أكثر يمكن تلخيص معايير المراجعة المتعارف عليها في الجدول أدناه :

الجدول رقم (01-01) :ملخص لمعايير المراجعة المتعارف عليها

المجال الرئيسي	المجال الفرعي	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي و الكفاءة المهنية	يجب أن يكون المراجع لديه الكفاءة العلمية والتدريب الفني الكافي و الخبرة على الإطلاع بالقوانين و المجالات التي لها علاقة بمهنته .
	إستقلالية المراجع	يجب أن يتمتع المراجع و مساعده بال إستقلالية في الواقع و المظهر .
	العناية المهنية	يجب بذل العناية المهنية اللازمة لإنجاز الفحص و إعداد التقرير والقيام بكل خطوات المراجعة.
معايير الفحص الميداني	تخطيط العمل والإشراف على المساعدين	يجب تخطيط العمل و القيام بخطوات المراجعة بدرجة كافية و مباشرة الإشراف على المساعدين في حالة وجودهم.
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	إجراء فحص وتقييم لنظام الرقابة الداخلية و مدى إمكانية الإعتماد عليه و تحديد الإختبارات المطلوبة لتحديد إطار إجراءات المراجعة
	توفير الأدلة و القرائن الكافية و الملائمة	يجب الحصول على أدلة و قرائن إثبات كافية و ملائمة من خلال الفحص و الملاحظة و الإستعلام والمصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص
	إعداد و عرض القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية	يجب أن يبين التقرير ما إذا تم إعداد و عرض القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
معايير إعداد التقرير	الاثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية	يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت المبادئ المطبقة في الدورة الحالية هي نفسها المطبقة في الدورات السابقة من أجل قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ملائمة الإفصاح في القوائم المالية	ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية على أنه كافي ما لم يوضح العناصر غير المفصّل عنها بدرجة كافية في ملحقات القوائم المالية وخاصة الأحداث اللاحقة .
وحدة الرأي	يجب أن يكون إبداء الرأي في القوائم المالية في تقرير المراجع كوحدة واحدة أي أن يكون رأيا شاملا وعند تعذر ذلك يجب أن يوضح المراجع أسباب ذلك في كل أنواع الرأي الأخرى .

المصدر : عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 26.الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت.)، ص25.

المبحث الثالث: تصنيفات المراجعة

يمكن تصنيف مراجعة الحسابات إلى عدة تصنيفات و تبويات، وكل تبويب يتضمن أنواع مختلفة ، إلا أن هذا التنوع والتعدد هو تنوع وصفي، أي أنه لا يتعرض إلا للجانب الوصفي للمراجعة فقط، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع تبقى واحدة.

حيث أن مفهوم مراجعة الحسابات ومبادئه العلمية لا تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى عملية المراجعة.

و يمكن تقسيم أنواع مراجعة الحسابات كما يلي:

- من حيث النطاق
 - من حيث الوقت
 - من حيث المسؤولية (القائم بعملية المراجعة)
 - من حيث درجة الإلزام
 - من حيث الشمول والمسؤولية في التنفيذ¹
- مع الإشارة إلى أنه يمكن استخدام أكثر من أساس للتبويب في آن واحد.
- المطلب الأول: تصنيف مراجعة الحسابات من حيث النطاق**
- يمكن أن تقسم مراجعة الحسابات حسب مجالها أو نطاقها إلى:

- مراجعة كاملة
- مراجعة جزئية

أولاً: المراجعة الكاملة

تعرف المراجعة الكاملة بأنها المراجعة التي تخول لمراجع الحسابات إطاراً غير محدود للعمل الذي يؤديه، ولا يعني هذا فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة.

لقد كان هذا النوع من المراجعة كاملاً تفصيلياً، حيث كان مراجع الحسابات يفحص القيود والعمليات بصفة شاملة يوم كانت المؤسسات التي يتم مراجعة حساباتها صغيرة الحجم والنشاط، ثم تحول هذا النوع إلى المراجعة الكاملة الاختيارية نتيجة للتطور الذي حدث في عالم الأعمال وما صاحب ذلك من ظهور الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، دار وائل النشر، عمان، 2000، ص 27.

ولقد زاد إتباع أسلوب العينة والاختبار من اهتمام المنشأة بأنظمة الرقابة الداخلية لأن كمية الاختيارات وحجم العينات كان يعتمد على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يقوم مراجع الحسابات بزيادة نسبة اختباراته في حالة ضعف هذا النظام وكثرة الاختلالات به.

إذا اعتمد مراجع الحسابات المراجعة الكاملة فإنه يتعين عليه أن يقدم الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة التقارير المالية ككل، وبغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤولية المراجع تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص، وفي هذه الحالة يترك لمراجع الحسابات حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباراته وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات¹.

ثانيا : المراجعة الجزئية

يقصد بالمراجعة الجزئية المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، أو هي بمثابة ذلك النوع من المراجعة الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجهة التي تعين مراجع الحسابات هي التي تحدد العمليات المطلوب مراجعتها وتدقيقها على سبيل الحصر.

وفي هذه الحالة فإن مسؤولية المراجع تنحصر في مجال المراجعة المكلف بها، وحتى لا ينسب إلى المراجع أي اتهام بالتقصير في أداء مهمته فإنه يجب أن يكون هناك اتفاق كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة، والهدف منها هو أن يتمكن مراجع الحسابات من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها. إن مراجعة الحسابات سواء كانت كاملة أو جزئية تتوقف على الإلزام القانوني لهذه المؤسسات وعلاقتها بالمالك، ولذلك فإن الشركات المساهمة تتبع المراجعة الكاملة بينما بالنسبة لشركات الأشخاص والمؤسسات الفردية فإن ذلك يتوقف على طبيعة الاتفاق وعقد الشركة (الأشخاص) لتحديد طبيعة المراجعة وحدودها².

¹ احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص10.

² احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص12.

المطلب الثاني: تصنيف مراجعة الحسابات من حيث الوقت

انطلاقاً من منظور الوقت الذي تتم فيه مراجعة الحسابات ومختلف الأعمال المرتبطة بها، فإن مراجعة

الحسابات تنقسم إلى نوعين¹:

- المراجعة المستمرة

- المراجعة النهائية

أولاً: المراجعة المستمرة

تعتبر مراجعة الحسابات المستمرة هي المراجعة التي يتم فيها تتبع حسابات المنشأة أولاً بأول خلال السنة، حيث يقوم مراجع الحسابات بالتردد على المنشأة من وقت إلى آخر وعلى فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت خلال السنة المالية.

إن هذا النوع من المراجعة يعتبر مناسباً لشركات الأموال، وغيرها من المؤسسات والشركات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث يحتاج إلى وقت طويل لفحصها، كما أن المراجعة المستمرة توفر للمراجع الوقت الكافي خلال فترة مهمته مما يساعده على التوسع في عملية المراجعة، وبالتالي تؤدي إلى التقليل من فرص ارتكاب الغش والتلاعب، إضافة إلى سرعة اكتشاف الأخطاء.

وفي حالة الجزائر فإن القانون ومن خلال مواد ممكن محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وهما اللذان يمارسان مهنة المراجعة في الجزائر، من الإطلاع على مختلف السجلات والموازنات ومختلف الإجراءات التي يشملها نظام الرقابة الداخلية وهذا ما نصت عليه المادة 31 من القانون 01/10 الموافق لـ 29 يونيو 2010 م².

بالرغم من أن هذا النوع من المراجعة له عدة مزايا تدعم استخدامه ففي نفس الوقت فإن استخدامه تحيطه عدة مخاطر وعيوب لذلك سيتم التطرق لها بالتفصيل كما يلي:

1. مزايا المراجعة المستمرة:

توفر المراجعة المستمرة مجموعة من المزايا للمنشأة محل المراجعة والمراجع في حد ذاته كما يلي:

- توفر المراجعة المستمرة الوقت الكافي لمراجع الحسابات للتعرف على المنشأة بصورة أفضل، وبما أن مراجع الحسابات يتحمل مسؤولية المراجعة في المنشأة فإنه يعتبر مركز من مراكز المسؤولية في المنشأة، فانه ملزم كباقي مراكز المسؤولية الأخرى على أن يتعرف على جميع جوانب نشاط المنشأة وأهدافها وكل ما عليه فعله من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة¹.

¹ عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 48.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 42، الموافق لـ 29 يونيو 2010، ص 8.

- تساعد المراجعة المستمرة على سرعة اكتشاف الأخطاء والغش في وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية السنة المالية.

- وجود مجال زمني واسع لعملية المراجعة يؤدي إلى سير العمل بشكل منتظم بمكتب المراجعة وفي المنشأة ككل، وبالتالي تجنب الإرهاق الموسمي وتوزيع العمل على طول السنة.

- تقلل مراجعة الحسابات المستمرة من فرص التلاعب بالدفاتر، لما للزيارات المتكررة من طرف

مراجع الحسابات المنشأة محل المراجعة من أثر نفسي على موظفي المنشأة.

ونظرا لكثرة مزايا المراجعة المستمرة في مجال التقليل من الغش والتلاعب، فانه يطلق على هذه المراجعة بالمراجعة المانعة والمصححة في وقت واحد².

2 . عيوب المراجعة المستمرة:

وعلى الرغم من مزايا المراجعة المستمرة إلا أن العمل بها قد يبرز عدة عيوب ومن أهمها³:

- احتمال قيام موظفي المنشأة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود بالمستندات والسجلات بعد مراجعتها، سواء كان ذلك بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية اختلاس، اعتمادا على أن مراجع الحسابات لا يقوم بمراجعة تلك المستندات والسجلات ؛

- إن زيارات مراجع الحسابات المستمرة للمنشأة من فترة إلى أخرى ليقوم بمراجعة ما يكون قد اثبت

بالدفاتر والسجلات تؤدي إلى تعطيل عمل موظفي مصلحة المحاسبة ؛

- احتمال سهو المراجع عن إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في آخر زيارة للمنشأة ؛

- إن الزيارات المتكررة لمراجع الحسابات تطرح احتمال نشوء صلات تعارف وصدقة بينه وبين موظفي

المنشأة، مما يسبب له حرجا وضغطا نفسيا، عند اكتشافه للغش أو أخطاء في دف - اتر المنشأة، أو عند

كتابته لتقريره ؛

- يوجد احتمال تحول عملية المراجعة المستمرة إلى عمل روتيني آلي رتيب ؛

وبالرغم من هذه العيوب التي تعكر عملية المراجعة، فإن بإمكان مراجع الحسابات تجنبها بعدة إجراءات كما يلي:

- يستطيع مراجع الحسابات إعداد برنامج للمراجعة على أساس مراعاة مواعيد العمل ؛

- يمكن للمراجع وضع علامات أو رموز معينة أمام البيانات لتحديد الحسابات التي تمت مراجعتها، من

أجل تجنب احتمال تغييرها بعد عملية مراجعتها لغاية تاريخ المراجعة، وكذلك لتجنب النسيان.

¹ فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية / نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004، ص38.

² احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، المرجع السابق، ص 15.

³ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، المرجع السابق، ص 29- 30.

ثانيا: المراجعة النهائية

تعتمد المراجعة النهائية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المراجع يبدأ عمله بعد أفعال الدفاتر و ترصيد الحسابات، وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد مراجعتها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة، وذلك لعدم تردد المراجع ومساعدته على المنشأة، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة. تعتبر تكاليف المراجعة النهائية منخفضة نسبيا مقارنة بالمراجعة المستمرة. بالرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها المراجعة النهائية، إلا أن هناك خطر حدوث الاحتمالات التالية:

- تأخر النتائج ؛

- حدوث ارتباك في مكتب المراجعة نظرا للضغط الموسمي الناتج عن المراجعة ؛

- عدم اكتشاف الغش، الأخطاء والتلاعب؛

- عدم قيام مراجع الحسابات بالفحص على المستوى المرغوب .

وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية مراجعة السحابات، وذلك لأن المراجع يلتزم بإنهاء عملية المراجعة وإبداء الرأي الفني المحايد في تاريخ محدد وفقا لقانون الشركات ونظام الشركة، أوفي ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة، وكذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب المراجعة.

المطلب الثالث: تصنيف مراجعة الحسابات من حيث المسؤولية

يمكن تقسيم مراجعة الحسابات حسب الجهة المسؤولة على تنفيذها من داخل المؤسسة أو من خارجها والمتمثلة أساسا في المراجع الخارجي المستقل، إلى نوعين وهما:

أولا: المراجعة الداخلية

يقوم بالمراجعة الداخلية هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة أو الشركة، وذلك من أجل حماية أموال المنشأة وتحقيق أهدافها، بواسطة اكتشاف الغش والخطأ ومعالجتها، بالإضافة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية والقضاء على الإسراف والضياع، والإشراف على تقديم البيانات المالية اللازمة للإدارة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات.

تمثل المراجعة الداخلية أحد عناصر الرقابة الداخلية ووسيلة لحصول الإدارة على المعلومات المستمرة حول كفاءة تنفيذ الهام في الأقسام المختلفة للمنشأة وكفاءة النظام المحاسبي، كمؤشر على صحة المعلومات المحاسبية، ومن أجل الحصول على صورة صحيحة للمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

ثانيا : المراجعة الخارجية

وهي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المنشأة، ولا تخضع لإشراف الإدارة وتعتمد هذه المراجعة خصوصا في الشركات المساهمة كوكيلة عن المساهمين، وتطبق إدارة الشركة هذه المراجعة على أساس القانون الأساسي لها، وكذلك بقانون الشركات المعمول به.

ويجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يغني عن المراجعة الخارجية وهذا لأن المراجع الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة ويخدم أهدافها، بينما المراجع الخارجي يتمتع بخاصية الاستقلالية، حيث يعتبر المراجع هنا وكيل بأجر عن مجموعة المساهمين أو أصحاب المشروع. تعتبر المراجعة الداخلية عاملا مساعدا للمراجعة الخارجية، حيث أنه بوجود المراجعة الداخلية فإن مراجع الحسابات ينظر بصورة فيها نسبة من الثقة إلى نوعية صحة ومصادقية حسابات المنشأة ونتائجها، بل بإمكانه أن يعتمد على بعض أعمال و إجراءات المراجعة الداخلية¹.

وبالتالي يمكن القول بأنها هناك تكامل بين كل من المراجعة الداخلية والخارجية ويتمثل فيما يلي:

- وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يعني تقليص حجم الاختيارات التي يقوم بها المراجع الخارجي وتوفير الوقت والجهد.

- إن وجود المراجعة الداخلية لا يغني عن المراجعة الخارجية وهذا يجسد ويؤكد صفة التكامل، ولكن بالرغم من التشابه والتعاون المتكامل بين المراجعة الداخ — لية والمراجعة الخارجية إلا أن هناك عدة اختلافات بينهما

(كما يوضحها الجدول رقم ()) ، ويمكن توضيح هذا الاختلاف من النواحي التالية:

1. من حيث الهدف.
2. من حيث العلاقة بالمنشأة.
3. من حيث التوقيت المناسب للأداء.
4. من حيث المستفيدين.

¹ فاتح سردوك، مرجع سابق، ص 40.

جدول رقم (02-01): الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية

الرقم	البيان	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
01	الهدف	تحقيق أعلى كفاءة إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف، واكتشاف الغش والتلاعب في الحسابات. - التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط، واتخاذ القرارات وتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة، وتوصيل النتائج الى الفئات المستفيدة منها.
02	علاقة القائم بعملية المراجعة بالمنشأة.	موظف داخل المنشأة(تابع)	شخص طبيعي أ و معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل).
03	نطاق وحدود المراجعة	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع، كما أن طبيعة عمل المراجع الداخلي تسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانيات للقيام بمراجعة جميع عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمراجع الخارجي، والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة المراجعة وغالبا ما تكون المراجعة الخارجية تفصيلية أو اختبارية وفقا لحجم وطبيعة عمليات المنشأة محل المراجعة.
04	التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. - اختياريًا وفقا لحجم المنشأة.	- يتم الفحص مرة واحدة(نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية خلال السنة المالية(مستمرة). - قد يكون كاملا أو جزئيا.

05	المستفيدون	إدارة المنشأة	- إلزاميا وفقا للقانون السائد.
			- قراءة التقارير المالية.
			- أصحاب المصالح.
			- إدارة المنشأة.

المصدر: أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص 18.

المطلب الرابع: تصنيف مراجعة الحسابات من حيث درجة الالتزام

إن تقسيم مراجعة الحسابات حسب درجة الالتزام على القيام بها يظهر نوعين رئيسيين وهما:

أولاً: المراجعة الإلزامية

إن المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي تلتزم بها المنشأة وفقاً لأحكام القوانين (مثل قوانين الشركات أو قوانين الضرائب وغيرها).

ويتم تعيين مراجع الحسابات من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، وفي حالة تعدد المراجعين فإنهم مسؤولين بالتضامن، وإستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراجع الأول، ومن الضروري أن تكون المراجعة في هذه الحالة كاملة اختباريه.

إن المراجعة الإلزامية تتميز بعنصر الالتزام وبالتالي فإنه يترتب على عدم القيام بهذه المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقاب.

بالنسبة للجزائر فمن أمثلة المراجعة الإلزامية، مراجعة حسابات شركات المساهمة والتي نصت على ما يلي: تعيين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوباً للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني، وتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة والموازنة، وصحة ذلك¹.

وفي هذه المادة إشارة واضحة إلى مجال عمل المراجع من حيث الفحص والمراجعة وإبداء الرأي وكذلك التأكيد على ضرورة حياد المراجع في إبداء الرأي وعدم تدخله في التسيير أي أن دور المراجع هنا يعتبر دوراً استشارياً. لقد نص المشرع الجزائري في القانون التجاري المادة رقم 609 على إلزامية تعيين مراجع الحسابات للقيام بالوظائف المكلف بها قانوناً، وضرورة تعيين مندوب حسابات في قانون التأسيس لشركات الأموال المساهمة. يعين القائمون بالإدارة الأولون وأعضاء مجلس الرقابة الأولون و مندوبوا الحسابات الأولون في القوانين الأساسية².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الموافق ل 27 أبريل 1993، ص 32.

² حسين مبروك: الكامل في القانون التجاري، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص 281.

ثانيا : المراجعة الاختيارية

إن الأصل في المراجعة هو أن تكون اختيارية، ويرجع قرار القيام بها إلى أصحاب المنشأة أو أعضاء مجلس الإدارة، وإلى غيرهم من أصحاب المصالح فيها ففي المراجعة الاختيارية لا يوجد إلزام قانوني يحتم القيام بها، وهذه المراجعة تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشأة.

إن المراجعة الاختيارية تناسب شركات الأشخاص و المنشآت الفردية، لأن المراجعة تفيد في زيادة الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من مراجع الحسابات عند تحديد الشركاء المتضامنين عند الانضمام أو الانفصال، كذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المراجع عند طلب الاستفادة من القروض والتسهيلات الائتمانية فضلا عن الأمل في قبول الإقرارات المقدمة من المنشأة للضرائب وعدم التعديل فيها واعتمادها¹.

ويمكن تطبيق هذا النوع من المراجعة على مختلف نشاطات المنشأة كالمراجعة الجبائية ومراجعة الموارد البشرية وغيرها.

وقد أشار القانون التجاري الجزائري إلى تعيين المراجع بصفة اختيارية وذلك من خلال المادة 584 والتي نصت على تعيين مندوب للحسابات عند الحاجة إليه أي بصفة اختيارية².

المطلب الخامس : تصنيف مراجعة الحسابات من حيث الشمول والمسؤولية في التنفيذ

من هذا المنظور فإنه مراجعة الحسابات وعلى أساس مدى شمول الفحص لمختلف العناصر في المنشأة، والمسؤولية التي تقع على عاتق المراجع على أساسها، تنقسم الى نوعين وهما:

أولا: المراجعة العادية

وهي المراجعة التي سبقت الإشارة إليها من أنها فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المراجع الفني المحايد حول ذلك. وغالبا ما يرجح ويلجأ المراجع إلى إتباع المراجعة الاختيارية، ويعتبر مسؤولا بالطبع على أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذر المهني، أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاوِل المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المنشأة محل المراجعة.

¹ أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، المرجع السابق، ص 20.

² حسين مبروك، المرجع السابق، ص 263.

ثانياً: المراجعة لغرض معين (الفحص لغرض معين)

يهدف هذا النوع من المراجعة الى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع المراجعة قد سبقت مراجعتها مراجعة عادية بهدف الخروج برأي فني محايد ومعلل حول المركز المالي ونتائج الأعمال.

من الأمثلة على المراجعة لغرض معين، فحص الدفاتر والسجلات بهدف كشف غش ما أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو انضمام آخر أو لتحديد قيمة السهم في حالة الدمج أو في حالة حساب تركه تشمل على أسهم وغير ذلك. ويجب أن لا يتبادر للأذهان أن هناك أي تعارض بين وجود مراجعة عادية ووجود المراجعة أو الفحص لغرض معين لأن كلا منهما يهدف إلى غرض مختلف¹.

يختلف الفحص لغرض معين عن المراجعة الجزئية لأن المراجعة لغرض معين لا تشترط أن تكون لغرض خاص بنشاطات المنشأة و بناء على طلب من إدارتها، بينما تتم المراجعة الجزئية بناء على طلب من إدارة المنشأة أو مجلس إدارة الشركة، كما يهدف الفحص لغرض معين إلى إظهار جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة بالمنشأة.

إن المراجع لا يعتبر مسؤولاً في المراجعة العادية إذا ما ثبت أنه قد مارس حذره المهني في قيامه بعمله وإعداده للتقرير، أما في حالة الفحص لغرض معين فهو مسؤول عن كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا تعاقدية.

¹ خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، المرجع السابق، ص 32.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج أن عملية المراجعة عرفت عدة مراحل في تطورها لوصولها إلى ما هي عليه الآن، فهي تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقة نتائج عمليات الشركة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ولا بد على المراجع أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك إن فاحترامه تلك المعايير يسهل على المراجع القيام بمهامه، للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية الشركة الحقيقية، ويشترك في الشخص المراجع أن يكون مستقلا عن الشركة وذو خبرة وكفاءة مهنية.

الفصل الثاني

تنظيم مهنة المراجعة بالجزائر

نقهيـد:

إن ظهور التطور العلمي أدى إلى تغير كل الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك، من تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا فلم يعد للمالك أي دخل في تسيير المؤسسة بل له الحق في تعيين شخص مستقل يمثل في تدقيق حسابات المؤسسة، ومن هنا ظهر التدقيق مما أدى إلى ظهور محافظ الحسابات.

إن محافظ الحسابات يباشر مجموعة من الإجراءات الفنية يطلق عليها التدقيق المحاسبي للمستندات والسجلات والقوائم المالية ليتمكن من إبداء ربه الفني والمحايد عن مطابقة تلك البيانات.

وستتناول ما سبق بشكل أكثر تفصيلاً حيث قسمنا الفصل:

المبحث الأول: الإطار التشريعي للمراجعة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: الإجراءات العملية للمراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : الاطار التشريعي للمراجعة الخارجية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف يتم إعطاء نظرة حول محافظ الحسابات ومدى إضافته للموثوقية على القوائم المالية.

المطلب الأول: النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسته للمهنة.

أولا : تعريف محافظ الحسابات.

1. عرف القانون التجاري الجزائري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 4 على أنه:

" الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس المديرين، حسب الحالة في الوثائق المرسلية إلى المساهمين حول الوضعية للمؤسسة و حساباتها، و يصادق على انتظام الجرد و حسابات المؤسسة والموازنة، صحة لذلك ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين " ¹.

2. كما عرفه القانون 01-10 وتحديدا وفقا لنص المادة 22 يعهد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات والهيئات ومطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به " ².

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسة، ويتمتع باستقلالية تامة، ويقوم عادة بتدقيق الحسابات وسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه المحايد.

ثانيا: شروط ممارسة المهنة. لممارسة مهمة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر في الشخص الشروط والمؤهلات الكافية والتمتع بالاستقلالية لأداء مهمته على أكمل وجه والتي تتلخص فيما يلي:

1. الشروط العامة:

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يكون حائزا شهادة جزائرية لمراجع الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بإرتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

¹ العناق مراد ، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي ، جامعة مسيلة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (2013/2014) ، ص 21.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42 ، الجزائر، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010 ، المادة 22 ، ص 07.

- أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية، أن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 6 من قانون 10/01¹.

2. المؤهلات العلمية و العملية² :

أ- **المؤهلات العلمية:** الحصول على شهادة التعليم العالي في التخصص وشهادة المدرسة الوطنية محافظة الحسابات.

ب- **المؤهلات العملية:** التمتع بالخبرة والدراية الكاملة.

3 **الاستقلالية:** وهو عدم وقوع محافظ الحسابات ضمن حالات التنافي والموانع التي نص عليها القانون ومن بينها³:

- ممارسة نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية أو المهنية؛
- القيام بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة التي يراقب حساباتها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى نفس المؤسسة التي يراقبها؛
- الجمع بين ممارسات خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد لنفس المؤسسة؛
- البحث عن الزبائن بتخفيض الإتاوع أو منح تعويضات أو استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

الفرع ثاني: مهام محافظ الحسابات و تعيينه و موانع تعيينه.

أولاً: مهام محافظ الحسابات.

أثناء القيام بمراقبة الحسابات لمؤسسة يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من المهام والتي نصت عليها المادة 23 من القانون 01/10 وهي كالتالي⁴:

أ. **المهام العادية:** حسب المادة 23 و 24 من القانون 01/10 فإن المراجع القانوني يكلف بالمهام التالية:

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10 العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010، المادة 22، ص 07.

² نفس المرجع السابق.

³ العناق مراد، مرجع سابق، ص 26.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المادة 25.24.23، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- المصادقة على الحسابات المدججة أو الحسابات المدعمة من حيث صحتها وانتظامها و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.
- ب- المهام الخاصة :** بالإضافة إلى المهام العامة (العادية) السابقة يقوم المراجع القانوني في الجزائر بمهام أخرى خاصة منها:
 - اطلاع الجمعية العامة العادية في حالة عدم انتظامية ودقة الحسابات. ؛
 - في حالة اكتشاف أي جنحة عليه إخبار السلطات القضائية؛
 - تقدير حصص المساهمين؛
 - إثبات أن الأصول الصافية تساوي على الأقل رأس المال الاجتماعي في حالة تحويل المؤسسة ؛
 - دعوة الجمعية العامة العادية للمساهمين للاجتماع في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك ؛
 - التدخل في حالة تغيير رأس المال الاجتماعي، إلغاء، امتيازات، الاكتتاب في حالة زيادة رأس المال وتغيير أسباب وشروط تغيير رأس المال؛
 - إنشاء مؤسسات فرعية لإسهام جزئي في الأصول؛
 - مهام محدودة وظيفية في مراقبة الحسابات؛
 - أداء مهام خاصة في رقابة حسابات المؤسسات الفرعية أو مؤسسات المساهمة.
- وحسب المادة 25 من القانون 10-01 يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:**
 - تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛

- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدججة، عند الاقتضاء؛

- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛

- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة

الاجتماعية؛

- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

ثانيا: تعيين محافظ الحسابات : عملية اختيار محافظ الحسابات عملية معقدة وشاقة لذلك يجب أن تكون

هناك معايير تستخدم لمفاضلة بينهم وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 32/11 في 27 يناير 2011 وحسب نص المادة 13¹:

- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة فقط؛

- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات من قبل لجنة من مديري المؤسسات اعتمادا على كفاءته؛

- يجب الحصول على قائمة لجميع محافظي الحسابات الذين تقدموا للمنافسة وجمع المعلومات المتكاملة عنهم؛

- يتم اختيار ثمانية محققين من تلك القائمة؛

- يطلب منهم تقديم عرض مبدئي؛

- يتم فحص العروض بدقة كاملة، ويتم التركيز على سمعة المكتب وخبرته السابقة وحجم الأتعاب وفريق

المراجعة؛

- يتم مقابلة محافظي الحسابات الثمانية، وطلب أي معلومات إضافية ويتم تصنيفهم إلى ثلاثة فقط؛

- يسمح لمن تم اختياره لفحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديم عرضة الرسمي المفصل؛

- تتم المفاضلة بين محافظي الحسابات الثلاث بواسطة لجنة الاختبار.

و يجب الإشارة إلى أن اللجنة التي تتم من خلالها تعيين محافظ الحسابات هي التي تقم بعزله أو تغييره

وهذا في جميع المؤسسات لأن عند تعيينه توضع له ضمانات كافية للقيام بعمله في جو يخلو من التهديد وبدون

أي ضغط من القائمين بإدارة المؤسسة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 27 يناير 2011، العدد 7، ص 24 .

ثالثا: موانع تعيين محافظ الحسابات

حسب المادة 65 من القانون 01-10 يمنع مراجع الحسابات من ¹:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من الإنهاء من عهده.

المطلب الثاني : مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات

سنستطرق في هذا المطلب إلى كل من مسؤوليات محافظ الحسابات وكذا أتعابه وذلك فيما يلي :

الفرع الأول : مسؤوليات محافظ الحسابات

حسب قانون 01-10 وتعلق مسؤولياته فيما يلي :

- حسب المادة 59 يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج؛
- حسب المادة 61 يعد مراجع الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه؛
- حسب المادة 62 يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالالتزام قانوني؛
- حسب المادة 63 يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني لمحاسبة حتى بعد إستقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم ².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2010، مرجع سابق، ص 11.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2010، مرجع سابق، ص 10.

الفرع الثاني : أتعاب محافظ الحسابات

حسب المادة 37 من قانون 01-10

تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداوالات، أتعاب مراجع الحسابات في بداية مهمته، ولا يمكن مراجع الحسابات أن يتلقى أي أجر أو إمتياز مهما يكن شكله، بإستثناء الأتعاب والتعويضات المتفق عليها في إطار مهنته؛

ولا يمكن إحتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية¹.

المطلب الثالث: مهام وإنهاء مهام محافظ الحسابات

سوف ندرج في هذا مهام محافظ الحسابات عند أداء مهامه وكذا إنهاءها

الفرع الأول : مهام محافظ الحسابات

حسب المادة 23 من قانون 01-10 يضطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية :

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبيدي رأيه في شكل تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات التابعة أو الهيئات التابعة لها أو بين مؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المديرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المديرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة².
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2010، مرجع سابق، ص 8

² نفس المرجع السابق، ص 7

الفرع الثاني : إنهاء مهام المراجع فإنه يتم كما يلي

فيما يخص إنهاء مهام محافظ الحسابات فإنه يتم كما يلي :

- تنتهي مهامه بعد إجتماع الجمعية العامة العادية التي تفصل في حسابات السنة المالية الثالثة؛
- يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل 10/1 رأس مال الشركات التي تلجأ علينا للإدخار؛ أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر رفض المراجع أو المراجعين الذين عينتهم الجمعية العامة؛
- في حال حدوث خطأ أو مانع ، فإنه يجوز بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو من مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل 10/1 من رأس مال الشركة أو الجمعية العامة ، إنهاء مهام محافظ الحسابات قبل الإنهاء العادي لهذه الوظائف عن طريق الجهة القضائية المختصة¹.

المطلب الرابع : الموثوقية والمعايير المتعلقة بعرض القوائم المالية

من المعروف أن وظيفة المحاسبة الأساسية تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، بشرط أن تكون المعلومات قابلة للفهم و ذات قيمة من خلال عرضها في القوائم المالية.

الفرع الأول: مفهوم الموثوقية وخصائصها

أولاً: مفهوم الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة ، حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

الموثوقية هي "أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها".

ثانيا: خصائصها

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي الصدق في التمثيل وإمكانية التثبت من المعلومات وحيادية المعلومات.

¹ شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-، شهادة دكتوراه، جامعة سطيف الجزائر، 2012.

- **التمثيل الصادق:** يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها بعبارة أخرى أعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

وبعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم عنها التعبير بالقوائم المالية، فقائمة المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمنشأة ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات، وألف رق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية، أما قائمة جدول حسابات النتائج فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة وأدائها المالي.

ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببند القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها، وذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق.

- **إمكانية التحقق:** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب، أما إمكانية الثبوت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على الثبوت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على الثبوت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

- **الحيادية:** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية؛

- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذن المعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات آمنة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات¹.

الفرع الثاني: المعايير المتعلقة بعرض القوائم المالية

أولاً: معيار عرض البيانات المالية (IAS01)

1. الهدف: تعد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتكون مرة واحدة في السنة ويجب أن توضح الصورة الصادقة على المؤسسة ويهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس عرض البيانات المالية بما يضمن إمكانية

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 46.

مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بنفس المؤسسة في فترات سابقة ومع بيانات مالية الخاصة بالمؤسسات أخرى من نفس القطاع وتتكون البيانات المالية من القوائم التالية:

- قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل.

- قائمة تدفقات الخزينة.

- قائمة تغيرات رؤوس الأموال.

- ملاحق البيانات المالية.

2. مدى إعماده في النظام المحاسبي المالي: توفر الكشف المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنة مع

السنة المالية السابقة حيث أن كل فصل من هذه الكشف يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من

السنة المالية السابقة كما يلزم النظام المحاسبي المالي الشركات بعرض بياناتها بإعداد القوائم التالية:

- الميزانية.

- جدول حسابات النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغيير الأموال الخاصة.

- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج¹.

ثانيا: معيار السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية للأخطاء (IAS08)

1. الهدف: يهدف هذا المعيار إلى:

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد

القوائم المالية.

- توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية.

- بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها، العدد 19 ، المؤرخ في 25 مارس 2009 ، الموافق ل 28 ربيع الاول

2- مدى إعماده على النظام المحاسبي المالي: يستند تغيير التقديرات المحاسبية على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على معلومات جديدة تسمح بالحصول على معلومة موثوق بها أكثر، ولا يتم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا كان ذلك يسمح بتحسين عملية عرض القوائم المالية ويزيد من جودتها للمؤسسة بحيث يكون مفروضا من تنظيم أو معيار محاسبي جديد ، يؤدي إلى تغيير في المبادئ والأسس والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة¹.

إضافة إلى ذلك، هناك الأخطاء التي يتم اكتشافها أثناء الدورة والمتعلقة بأخطاء مرتكبة في إعداد القوائم المالية لدورة أو عدة دورات سابقة وبالتالي يعد ذلك إخلالا بمبدأ الصورة الصادقة في إعداد القوائم المالية للدورات السابقة ويؤثر على مقارنة القوائم المالية بين الدورات.

وينص النظام المحاسبي المالي على أن تأثيرات تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء على نتائج الدورات السابقة يتم تحميلها على حساب المحول من جديد ضمن رؤوس الأموال الخاصة للدورة الجارية أي تعديل الرصيد الافتتاحي للنتائج غير الموزعة².

ثالثا: معيار المعلومات المالية المرحلية (IAS34)

1. الهدف: يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي بموجب القانون أو بطلب من السلطات المنظمة أو المؤسسات التي تختار إصدار بيان مالي لفترة اقصر من الدورة المالية الكاملة عادة ما تكون فصل أو ستة أشهر ويهدف المعيار إلى إعداد بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.

2- مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي : يتم تطبيقه من خلال تقديم كشوف مالية تتعلق بفترات أي خلال كل أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية من اجل المزيد من إجراءات الرقابة³.

رابعا: معيار تطبيق معايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (IFRS01)

1- الهدف : يتضمن إعداد القوائم المالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتهدف للاستخدام العام كما يحرص هذا المعيار على أن تحتوي هذه البيانات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المرحلية على معلومات ذات جودة عالية وتكون كما يلي⁴:

- واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة خلال كافة الفترات موضوعة العرض.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74 ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، ص 6.

² Samira merouani, le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, alger, 2007, p84

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص 5.

⁴ خالد الجعارات جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، IFRS/IAS، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والإشهار، 2008 ، ص 50.

- تعرض نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.

2. مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي: إن المؤسسات الجزائرية ملزمة إبتداء من 2010/01/01 بإعداد ميزانية افتتاحية والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي والتي تمثل نقطة البداية للمحاسبة حيث يضع مطلب إعداد الميزانية الافتتاحية وضبط الوقت للانطلاق في ذلك بعض التحديات للإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى ، لان الأمر يحتاج إلى إعادة تعديل بعض البنود في الميزانية الافتتاحية والمؤسسات المعنية به هي المؤسسات الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة حيث ينبغي عليها أن تطبق تلك المعايير في إعداد القوائم المالية¹.

¹ زغدار احمد و سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 2010/2009، جامعة ورقلة، ص 83.

المبحث الثاني: الإجراءات العملية لمراجعة الحسابات في الجزائر.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الإجراءات التمهيدية وكذا إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات متطرقين إلى مراجعة القوائم المالية وفي الأخير سنتناول آخر مرحلة يقوم بها مراجع الحسابات في نهاية مهمته وهي إعداد التقرير.

المطلب الأول: الإجراءات التمهيدية لمراجعة الحسابات

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الإجراءات التالية: قبول المهمة، دخول الوظيفة، التعرف على الشركة محل المراجعة.

الفرع الأول: قبول المهمة

يجب على مراجع الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به، أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية¹:
أولاً: يتأكد مراجع الحسابات، من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية المنصوص عليها، لا سيما في القانون التجاري والقانون 10. 01 المنظم للمهنة.

ثانياً: يطالب المراجع القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة للشركة المراقبة والشركات المنسوبة، وإذا اقتضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينية.

ثالثاً: وفي حالة استشعار بتبديل مراجع الحسابات معزول، عليه أن يتأكد أمام الشركة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفياً.

رابعاً: وفي حالة ما إذا خلف عضواً آخر للمنظمة، عليه بالاستعلام لدى الشركة بأسباب ذهاب سلفه.

خامساً: وفي حالة ما إذا يخلف مراجع الحسابات الذي رفض تجديد توكيله، عليه الاتصال بالزميل المغادر للإستعلام عن أسباب عدم قبول تجديد العمل.

سادساً: يجب على مراجع الحسابات، أن يتأكد من أن كفاءات مكتبه تسمح له بالتكفل وتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة.

سابعاً: كما يجب عليه أيضاً، أن يتأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته، بكل حرية لا سيما إزاء مسيري الشركة.

¹ محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 44.

الفرع الثاني: الشروع في العمل¹.

بعد تلبية الاجتهادات الأولية وقبول المهمة:

أولاً: يجب على مراجع الحسابات، أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه، يمضي القوانين العامة. أما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام عادي، يمضي المحضر مع الملاحظة "قبول التوكيل" "وإذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للشركة كتابيا".

ثانياً: في كل أشكال التعيين، يجب على مراجع الحسابات عند قبوله التوكيل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية.

ثالثاً: يجب على مراجع الحسابات، أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع المنظمة الوطنية بتعيينه.

في ظرف 15 يوم التالية لقبول المهمة.

رابعاً: كما يذكر مسيري الشركة المراقبة إجراءات الإشهار القانونية المكلفين بها لا سيما:

- إعلام مجلس المنظمة الوطنية بتعيين مراجع في ظرف 15 يوما التالية عن طريق رسالة.

- نشر تعيين مراجع أو تحديد توكيل في جريدة الإعلانات الشرعية.

خامساً: قبل البداية في تنفيذ التوكيل، يجب على مراجع الحسابات أن يرسل إلى الشركة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل مراجع الحسابات، وهذه الرسالة تشير إلى: مسؤولية المهمة؛ المتدخلين؛ طرق العمل المستعملة؛ فترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها؛ الآجال القانونية لإيداع التقارير (الأتعاب).

سادساً: عند تنفيذ توكيلهم يجب على مراجع الحسابات الذي تم تعيينه حديثاً أن يتصل بسلفه للحصول على كل معلومة تفيده في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية.

سابعاً: يجب على مراجع الحسابات المغادر، أن يسهل لخلفه الدخول إلى الوظيفة وهذا عملاً بمبدأ التضامن بين الزملاء.

ثامناً: وفي حالة تعدد مراجعي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لمفرده.

¹ بونتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 44.

الفرع الثالث: الحصول على معرفة عامة حول الشركة¹

قد يظن البعض أنه بإمكان المراجع الخارجي فحص حسابات المؤسسة حقل الدراسة مباشرة أيفهمها والحكم عليها لكن، كيف يتسنى لذلك، مهما كانت تجربته وكفاءته، أي الحكم على المنتج النهائي المتمثل في القوائم المالية، إذا لم يجمع مؤشرات، في هذه المرحلة، وجهله لحقائق تقنية، تجارية، قانونية، ضريبية واجتماعية حول المؤسسة التي ينوي مراجعتها، ولن يتمكن من حكم صحيح إذا كان على جهل بالقطاع الذي تنتمي إليه، قوانينه، ومعايره المقارنة ما بين مؤسساته.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

قبل أن نخوض في إجراءات فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية يجدر بنا أن نوضح بصورة مختصرة مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماته وهي كما يلي:

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

عرفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية نظام الرقابة الداخلية بأنه " مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في الشركة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء".

ثانياً: مقومات نظام الرقابة الداخلية تتمثل في الآتي:

1. وجود خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الصلاحيات والمسؤوليات.
2. وجود نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة.
3. وجود ممارسات إدارية سليمة يمكن معها القيام بالمهام والوظائف والواجبات لكل وحدة إدارية.
4. وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.
5. وجود معايير واضحة لجودة الأداء.
6. وجود نظام تدقيق داخلي جيد ومتين على أساس مهني وفعال ومستقل.

ثالثاً: وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

بعد التعرف على نظام الرقابة الداخلية ومقوماته، سنقوم تحديد الخطوات التي يتبعها المراجع في سبيل دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية، وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي:

- جمع الإجراءات؛

- إختبارات التطابق؛

¹ بوترين محمد، مرجع سابق، ص 39، 41.

- تقييم أولي لنظام المراقبة الداخلية؛
- إختبارات الإستمرارية؛
- تقييم نهائي لنظام المراقبة الداخلية¹.

المطلب الثالث: مراجعة القوائم المالية

حتى يقوم المراجع بالتعبير عن رأيه يجب أن يقوم بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها، كما يجب مراعاة ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم مالية ختامية تعكس وضعيتها عناصر حسابات الأصول والخصوم وجدول حساب النتائج، ينبغي على كل عنصر أن يعكس الآتي:

الكمال: يعني كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا.

الوجود: يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية.

الملكية: يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول والتزامها بالنسبة لعناصر الخصوم.

التقييم: أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقييمها بشكل سليم.

التسجيل المحاسبي: يعني كل العمليات تم تسجيلها محاسبيا بشكل سليم.

الفرع الأول: إجراءات مراجعة عناصر الميزانية

سنتناول في هذا البند مراجعة عناصر الميزانية من خلال التطرق إلى النقاط التالية: التحقق من الأصول المخزونات والحقوق والديون والأموال المملوكة.

أولا: التحقق من الأصول الثابتة:

1. **الكمال:** يقوم المراجع في هذا العنصر من التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له، من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر كمعدات النقل مثلا والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد من صحة حساب الاهتلاكات المقابلة لاستعمال العنصر و تسجيلها، ومدى تحميل كل عنصر للمصاريف المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.

¹ بوتين محمد، مرجع سابق، ص70.

2. **الوجود:** يقوم المراجع بالتحقق من الأصول الثابتة التي هي مسجلة في القوائم المالية الختامية، من أنها موجودة فعلا ومستعملة بما لا يتنافى مع إهلاكها، إذ يتم التأكد من هذا الوجود من خلال مقارنة الجرد الفعلي لهذه الأصول بما هو مسجل فعلا في دفاتر وسجلات المؤسسة.

3. **الملكية:** يتحقق المراجع من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية، من خلال فواتير الشراء أو عقود تثبت ملكية المؤسسة للأصل موضوع المراجعة.

4. **التقييم:** يعمل المراجع على التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة، وذلك بالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء الحصول عليه، كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل إهلاكه تبعا للطريقة المحددة (إهلاك ثابت، متزايد أو متناقص) ومراعاة الثبات في طرق الإهلاك من سنة إلى أخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة (التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة التاريخية).

5. **التسجيل المحاسبي:** يعمل المراجع على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة و مرفقة معه.

ثانيا: التحقق من المخزونات: بالنسبة للمخزونات فإن عملية المراجعة تتم من خلال النقاط التالية:

1. **الكمال:** مفاد هذه النقطة أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا ولم يحذف أو ينسى المحاسب أية عملية ليؤكد بعدها صحة هذه المعلومات المستقاة من النظام المولد لها ومدى تمثيلها لحقيقة العنصر موضوع المراجعة.

2. **الوجود:** يعني به تأكد المراجع من الوجود الفعلي للمخزون في المخازن وذلك من خلال القيام بعملية الجرد.

3. **الملكية:** يجب على المراجع أن يتحقق من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.

4. **التقييم:** ينبغي على المراجع التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى.

5. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا و مرفقة معه.

ثالثا: التحقق من الحقوق والديون: فإن عملية المراجعة هذا العنصر تتم من خلال النقاط التالية:

1. **الكمال:** يجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات بغية الوقوف على معلومات صحيحة وصادقة.

2. **الوجود:** يعمل المراجع على التحقق من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية بين ما هو مسجل محاسبيا وبين ما هو مسجل عند الغير.

3. **الملكية:** إن الحقوق والديون المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة ينبغي أن تتعلق بها فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه، أي أن الحقوق حق لها والديون التزام عليها.

4. **التقييم:** يستعمل المراجع المراجعة المستندية والحسابية للوقوف على تقييم سليم لحقوق وديون المؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم.

5. **التسجيل المحاسبي:** يجب التأكد من أن التسجيل المحاسبي للعمليات المحاسبية المتعلقة بالحقوق والديون ومعالجتها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومقبولة قبولا عاما، وأن يستند هذا التسجيل إلى أدلة إثبات كافية لتبرر العملية المحاسبية والتسجيل.

الفرع الثاني: إجراءات مراجعة حسابات التسيير

تعتبر حسابات النواتج والأعباء المكونات الأساسية لجدول حساب النتائج وبتفاعلهما تنتج حسابات التسيير، يتم فحص هذا العنصر من خلال الجوانب التالية:

1. **الكامل:** ينبغي أن تعبر هذه المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أم نواتج، وأن يتم تسجيلها محاسبيا لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحساب، كأن تعالج مجموعة من البيانات التي تتعلق بعمليات بيع مختلفة قامت بها المؤسسة ولم يدرج فيها بيانات أخرى تتعلق بالبيع، فنخلص بعد عملية المعالجة إلى معلومات محاسبية لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للنواتج، لذا وجب تسجيل كافة النواتج والأعباء وتجهيز كل البيانات المتعلقة بالعنصر في الدورة موضوع المراجعة لإعطاء معلومات محاسبية شاملة عن الوضعية.

2. **الوجود:** يعمل المراجع في هذا الإطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة، أي أن تكون طرفا فيها، ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية من حيث أن لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.

3. **التقييم:** تظهر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، لذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها وتقييمها وفقا لطرق واضحة وثابتة من سنة إلى أخرى.

4. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج والتقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، إذ يجب تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقا للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية في الدورة موضوع المراجعة.

المطلب الرابع: إعداد التقرير

الفرع الأول: تعريف التقرير

هو عبارة عن وثيقة مكتوبة من قبل مدقق الحسابات موضحا فيه رأيه المحايد المستقل في القوائم المالية¹.

الفرع الثاني: شروط التي أن يخضع لها مراجع أثناء إعدادة التقرير.

لقد حدد المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 ، المحدد لمعايير تقارير مراجع الحسابات وأشكال أجال إرسالها، بعض الشروط التي يجب أن يأخذها مراجع بعين الاعتبار أثناء إعدادة لتقريره، وتتمثل في نقاط التالية وذلك حسب مضمون المواد التالية²:

أولا: وفقا لما ورد في المادة 03 من المرسوم السابق:

1. أنه يجب أن يعد المراجع تقريره بعد انتهائه من أشغال المراقبة، ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ سابقا لتاريخ وفق الحسابات السنوية من طرف الأجهزة المختصة.

2. يجب أن يعد التقرير قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من انعقاد الجمعية العامة أو الجهاز التداولي المؤهل.

3. يجب أن يتضمن تقرير رقم اعتماد مراجع الحسابات ورقم تسجيله في جدول الغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات وعنوانه وإمضائه وختمه.

ثانيا: أما المادة 04 فقد تناولت شرط الذي يجب توفيره إذا أعد التقرير من طرف شركة مراجعي الحسابات ويتمثل هذا الشرط في أنه يجب توقيع التقرير من طرف ممثل الشركة وممثل أو ممثلو مراجع الحسابات سواء كانوا شركاء أو مساهمين أو مسيرين لهذه الشركة من الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير.

الفرع الثالث: شروط تسليم تقارير مراجع الحسابات³.

أولا: أوردت المادة 05 أن يجب إيداع تقرير مراجع الحسابات بمقر الشركة أو بمقر المديرية الإدارية للشركة المعنية، وذلك حسب أحكام القانون التجاري.

ثانيا: المادة 06 أنه يجب عرض تقرير مراجع الحسابات الجمعية العامة أو الجهاز التداولي المؤهل خلال خمسة عشر (15) يوما قبل تاريخ انعقادها.

1 عدلية لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل الوانين الجديد المتعلق بمحافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، 2014، ص 66.

2 المرسوم التنفيذي 11.202، المؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد لمعايير تقارير مراجع الحسابات وأشكال أجال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 19، 20.

3 المرسوم التنفيذي 11.202، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثالثا: يجب أن توضع مختلف الوثائق الضرورية لإعداد تقارير محافظ الحسابات تحت تصرف هذا الأخير قبل خمسة وأربعين (45) يوما على الأقل من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة.

الفرع الرابع: معايير التقرير في الجزائر.

يترتب على محافظ الحسابات في إعداد تقريره الذي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية ونتائج النشاط للشركة أو الهيئة يقدمه للجمعية العامة المساهمين، وسنتناول من خلال هذا الجزء معايير التقرير المعمول بها في الجزائر وهي كما يلي¹:

- معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية؛
- معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدججة،
- معيار التقرير حول الإتفاقيات المنظمة؛
- معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس (05) أو عشر تعويضات؛
- معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات 05 الأخير والنتيجة حسب السهم أو حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية؛
- معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان؛
- معيار التقرير المتعلق بعملية رفع وخفض رأس المال؛
- معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم المنقولة أخرى؛
- معيار التقرير المتعلق بتحول الشركات ذات الأسهم؛
- معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة؛

1 القرار المؤرخ في 24 جويلية 2013 ، مرجع سبق ذكره، ص 2213.

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية . المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في إتخاذ القرارات من قبل مستخدميها ومن أجل زيادة الإعتمادية والشفافية في المعلومات المحتويات في القوائم المالية المعلنة، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة، فإن الإفصاح في معناه الواسع يعني نشر إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادئ المحاسبية مع إرفاق مجموعة التقارير و الملاحظات والإيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية، بحيث لا تستخدم هذه القوائم كوسيلة للغش أو التضليل.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، وتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية إتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لإتخاذ تلك القرارات.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

أولاً: القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء خزينة المؤسسة في نهاية الدورة¹.

ثانياً : القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها يستمكن الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج².

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

من أهم مستخدمي القوائم المالية:

- المستثمرون؛
- الموظفون؛
- المقرضون؛
- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون؛
- العملاء؛

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص35.

² شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص43.

- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها؛

- الجمهور؛

المطلب الثاني: أهمية ومكونات القوائم المالية:

الفرع الأول : أهمية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أحد أهم مخرجات النظام المحاسبي، وتعود هذه الأهمية إلى أن المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم (إن تم إعدادها حسب الأصول والمعايير المحاسبية) تعكس الصورة الحقيقية والدقيقة عن أوضاع المنشأة (المؤسسة) من مختلف الجوانب وهذه المعلومات سيستفيد منها مجمل الجهات والأشخاص ذوي العلاقة بالمنشأة سواء كانوا مستثمرين أم مقرضين (حاليين أو محتملين) وكذا المجتمع، وجهات حكومية (مؤسسات ضريبية)، وإدارة. وتتفاوت أهمية القوائم المالية، تبعاً لطبيعة المعلومات التي تختص بالإفصاح عنها، وعبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، تفاوتت أهمية القوائم المالية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، بإعتبار أنها تعبر وتعكس المركز المالي للشركة، والأصول المتاحة لسداد إلتزاماتها تجاه الدائنين والمصارف، ولأنها تعكس وجهة نظر القانونية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، والتي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الإلتزامات تجاه الآخرين¹. إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، والذي سبق عرض نشوئه في الفصل ، وإزدياد دور المنظمات والإتحادات المهنية المحاسبية في تنظيم الممارسات المحاسبية تنظيراً وتطبيقاً.

وقد أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية CAP التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أن من المهم جداً عرض صافي الدخل الدوري بشكل دقيق ومتوازن قدر الإمكان، ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل، أخذ ينظر إلى الميزانية كصيلة وصل بين قائمتي دخل متتاليتين. ومنذ لك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في عام 1973، تم التعامل مع قائمة الدخل بإعتبارها أكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهو الضمان الأساسي لسداد القروض وأعبائها. تغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي أعطى درجات أهمية متساوية لمجموعة القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية. ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة إذاً أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، ونتيجة لتطبيق القيد

¹ حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر عمان، 2003، ص: 231.

المزدوج على عمليات المنشأة كافة، وهي متكاملة أيضاً، بمعنى مكملتها لبعضها بعضاً، فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن ذات المنشأة الإقتصادية والعمليات المالية التي تخصها، وبالتالي فإن أية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها، والمستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة .

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية

يجب على كل كيان غير صغير خاضع للنظام المحاسبي المالي أن يعد ويعرض سنوياً قوائمه المالية، وتشمل القوائم المالية على ما يلي¹:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة ؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق الكشوفات المالية؛
- نماذج الكشوفات المالية؛

المطلب الثالث : أنواع القوائم المالية والهدف من مراجعتها

الفرع الأول: أنواع القوائم المالية

بعد ما ذكرنا مفهوم القوائم المالية وأهميتها، سنتطرق الآن إلى أنواع القوائم المالية المتعارف عليها وهي كالآتي:

1. قائمة الدخل: أو كما تسمى بحساب النتائج، وهو عبارة عن حساب يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة، مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة ومحددة بالنسبة للسنة المالية في الغالب. ويتمثل الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعملها بالمعلومات لإتخاذ قرارات إقتصادية بشكل عقلائي وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي²:

- تقييم جدوى الإستثمارات وعوائدها ؛
- تقييم مدى كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛
- تقييم قدرة المؤسسة على أساس الإقتراض من المصارف والمستثمرين والإستقلالية المالية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/2007، ص: 23.

² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص: 314.

2. قائمة المركز المالي أو الميزانية: يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار

الاستثمارات في أصول المؤسسة وإلتزامات المؤسسة لدائنيها، إضافة إلى حقوق الشركاء على المؤسسة، وذلك في الفترة المالية المحددة بالسنة المالية، أي يمكن القول بأنها وثيقة تحمل جانبيين: جانب الأصول أو الموجودات، وجانب الخصوم أو إلتزامات المؤسسة إتجاه الغير، ويجب أن يتحقق التوازن بين جانبي الميزانية¹.

3. قائمة التدفقات النقدية: هي كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية تجاه مؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة أي هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت فيها².

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي أحد أهم القوائم المالية التي تبرز التغيرات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول الشركة، وتمثل حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية).

إن أهمية قائمة الدخل تمكن في الإفصاح عن التغير الذي حدث في قائمة الدخل متمثلاً في أرباح أو خسائر في الدورة المالية، وما نتج عنه من تغير في قائمة الأرباح المحتجزة³.

الفرع الثاني: الهدف من مراجعة القوائم المالية: يتمثل الهدف من قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية في إبداء الرأي عن مدى عدالة كل من المركز المالي، ونتائج التشغيل، والتدفقات النقدية و إتفاق القوائم مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إطار مفهوم الأهمية النسبية.

يؤكد هذا الجزء من نشرات معايير المراجعة على مسألة إبداء الرأي في القوائم المالية، ويتمثل السبب الوحيد في قيام المراجع بجمع أدلة في أن ذلك يمكنه من التوصل إلى إستنتاج عن ما إذا كانت القوائم المالية تعرض بعدالة في ضوء مفهوم الأهمية النسبية كل من المركز المالي ونتائج التشغيل والتدفقات النقدية، وبالتالي يستطيع إصدار تقرير المراجعة الملائم.

وعندما يتوصل المراجع إلى إستنتاج في ضوء الأدلة التي قام بتجميعها بأنه غير المحتمل أن تضلل القوائم المالية، كما يمكن للمراجع أن يصدر رأيه عن المراجعة الذي يشير فيه إلى عدالة القوائم المالية ويضع توقعه في تقرير المراجعة الذي يرتبط بالقوائم المالية، فإذا ظهرت حقائق في وقت لاحق بعد إصدار التقرير تشير إلى عدم عدالة القوائم المالية، يجب على المراجع أن يثبت للمحاكم والهيئات التنظيمية بأنه قد أدى المراجعة على النحو الملائم وتوصل إلى الإستنتاج الملائم والمناسب، وعلى الرغم من أن المراجع لا يعد ضامناً لعدالة القوائم المالية، تقع على المراجع مسؤولية أساسية في إبلاغ المستخدمين عن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها على النحو مناسب، وإذا إقتنع المراجع أن القوائم المالية غير عادلة أولم يستطيع التوصل إلى رأي بسبب نقص الأدلة أو وجود ظروف ما، يقع على المراجع مسؤولية إخبار المستخدمين في تقرير المراجعة⁴.

¹ عبد الإله نعمة جعفر، المحاسبة المالية المبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص: 266.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة: تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

³ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص: 315.

⁴ ألفين أرينز، جيمس لوبك: ترجمة أحمد حجاج ومحمد عبد القادر الديسبي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 195.

خلاصة الفصل :

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن مهنة المراجعة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا منذ تبنيتها لها أول مرة إلى غاية صدور القانون 10-01 المتعلق بمهنة مراجع الحسابات ، الذي أعطى صورة جديدة لممارسي مهنة المراجعة في الجزائر حيث قام بتحديد شروط التي يجب توفرها في شخص المراجع لممارسة هذه المهنة وكما بين المهام التي تندرج تحت هذه المهنة متطرقا أتعاب وحقوقه وواجباته ومسؤولياته والمعايير التي يجب أن يتحلى بها المراجع ، كما صاحب هذا القانون مجموعة من المراسيم والقرارات منها ما أسس لإنشاء المنظمات المتعلقة بالمهنة ومنها ما حدد سلوكيات المهنة وما يجب أن يتحلى به المراجعون، وما هي الشروط التي يجب توفرها الالتحاق بالمهنة، كما أورد هذا القانون مجموعة من النقاط المتعلقة بالجانب العملي لمرجعة الحسابات والتي يجب على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار.

الفصل الثالث

ممارسات المحاسبة الإبداعية ودور محافظ

الحسابات في الحد منها

تمهيد

نظرًا للظروف التي كانت سائدة في عهد الثورة الصناعية وفي عالم الأعمال لجأت الكثير من إدارات منشآت الأعمال إلى تحميل البيانات المالية الخاصة بها سعيًا منها لتحميل صورتها أمام مستخدميها إما من حيث المركز المالي أو الربحية لتحقيق أهداف ذاتية خفية، مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، مما يؤثر سلبيًا على مصداقية تلك القوائم وهو ما يطلق عليه المحاسبة الإبداعية

و يطلق مصطلح المحاسبة الإبداعية على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعيًا وراء إحداث تحسين شكلي إما في ربحها أو مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق بشكل عام أو الاستفادة من تعدد البدائل المتوافرة في السياسات والطرق المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية مما يؤثر في نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي؛ ومن ثم في موثوقية البيانات المالية، ويعد انهيار شركة إنرون نهاية عام 2001 من أبرز الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال.

المبحث الأول: نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية بشكل رئيسي بواسطة الممارسين والصحفيين الماليين للتعليق على نشاط السوق، وجاء هذا الاهتمام من خلال تحليل المعلومات الواردة إلى سوق الأوراق المالية وتفهم دوافع المنشأة لتضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم من خلال قيام الإدارة بعرض ما تريد أن يراها به المستثمر أو المقرض وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح الزائد أو المستقر نسبياً، وقد أطلقت على المحاسبة الإبداعية مصطلحات عديدة مثل التلاعب والخداع والتحريف كما سماها البعض الخداع من خلال المحاسبة أو العبث بالدفاتر أو التقارير التجميلية وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة المحاسبة الإبداعية لتعرف عليها أكثر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية

تعد المحاسبة الإبداعية حدثاً من مواليد الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب إيجاد أرباح ومن أي نوع، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تحرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! فإذا كنت لا تستطيع أن تكتسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها!. وبهذا فقد كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، ولقد إستمر الركود الأخير فترة طويلة وأجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن "مبتدعة" على التصفية، وفي الحقيقة قد يكون هذا هو الركود الوحيد الذي أفلست فيه الكثير من الشركات الكبيرة والمرجحة ظاهرياً¹.

ومن هنا صارت المحاسبة الإبداعية محل تركيز وإهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين وبشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد أحداث إنحيار شركة البترول الأمريكية الكبرى انرون وغيرها من الشركات العالمية الأخرى وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة مراجعة الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها الشركة المسؤولة عن مراجعة حسابات الشركة الأمريكية وكانت جزءاً رئيسياً من مسؤولية إنحيار الشركة وإتهامها

¹ طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها -أثارها النشر الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2011، ص54

التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح¹.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية

يستخدم مفهوم المحاسبة الإبداعية لوصف حالات إظهار الدخل والموجودات والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، وخلال العقود الماضية أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا خلال دارستهم وتحليلهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات تختلف باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب: أولاً : عرفت على أنها "الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، وإعتبارها عملية خداع كبرى".

ثانياً : "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال".

ثالثاً : تناول هذا الموضوع من زاوية مهنة المحاسبة، حيث أشار إلى أن المحاسبة: "تشمل التعامل مع العديد من القضايا التي تتطلب إصدار أحكام، وحل المشكلات بين الأساليب المحاسبية المختلفة لتقديم عرض لنتائج الأحداث والعمليات المالية، وأن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرضاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية لحالة المنشأة، وهذه النشاطات والممارسات التي يرافقها القليل من عناصر الشك في مهنة المحاسبة، يطلق عليها المحاسبة الإبداعية".

وهناك تعريف آخر للمحاسبة الإبداعية بأنها: "عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة، بحيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للمنشأة دون المس بأيٍّ من المبادئ والقواعد المحاسبية"².

1 أنور أحمد الشيراوي، المحاسبة الإبداعية - حل مشاكل التعثر المصرفي - تحقيق الميزة التنافسية - نظام حماية الودائع - إعداد القوائم المالية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2017، ص:312.

2 عماد سليم الأغا ، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد علوم الإدارة جامعة الأزهر، غزة ص7 .

أما في (Accounting Dictionary) فتم تعريفها بأنها "مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات".

ويتضح من مجمل التعريفات التي تناولت المحاسبة الإبداعية، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والإحتيال في مهنة المحاسبة؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية، غالبًا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول: أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: فهي إيجابية، وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على إتخاذ القرارات.

الثانية: فهي سلبية، تتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليف والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة¹.

¹ أنور أحمد الشيراوي، مرجع سابق، ص: 313/314.

المطلب الثالث : أشكال المحاسبة الإبداعية والمنظور الأخلاقي لها

الفرع الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية

للمحاسبة الإبداعية عدة أشكال يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03) : الأشكال المختلفة للمحاسبة الإبداعية

الشكل	التعريف
المحاسبة المتعسفة Aggressive Accounting	اختيار وتطبيق نشاط ومتعمد لمبادئ محاسبية معينة بجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة عادة ما تكون مكاسب جارية أعلى سواءً أكانت الممارسات المتبعة متفقة أو غير متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
إدارة الأرباح Earnings Management	مناورة نشطة للوصول إلى رقم ربح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلامة واستدامة للمكاسب.
تخفيف تقلبات الدخل Income Smoothing	هي شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة الارتفاعات أو الانخفاضات التي تظهر في الدخل على مدار فترات مالية مختلفة وذلك من خلال تخفيض وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في تغطية الدخل في خلال السنوات منخفضة الأداء.
التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent Financial Reporting	وهو عبارة عن تحريف متعمد للقوائم المالية أو إغفال إدراج قيم في القوائم المالية أو عدم الإفصاح عن معلومات ضرورية في القوائم المالية، وهذا الأمر يدخل تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية.
ممارسات محاسبية إبداعية Creative Accounting Practices	وتشمل أي وكل الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتيالية ، وأي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل.

المصدر: طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها -أثارها النشر الدار . الجامعية الإسكندرية ،مصر 2011،ص46

الفرع الثاني: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

تعرف أخلاقيات المهنة بالمبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانوني ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة وخاصة العملية منها مثل: المحاسبة؛ بحيث تتضمن هذه الأنشطة الأسس والواجبات والحقوق التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد¹.

لذلك يمكن القول بأن الالتزامات الأخلاقية تبنى على أساس أهداف المهنة والتي تتضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع إضافة إلى ذلك هناك كثير من الالتزامات الأخلاقية لها أيضا أساس خلقي عام ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يجب تحقق أربع متطلبات أساسية وتشمل:

أولاً. المصداقية : حيث أن هناك حاجة في المجتمع لمصداقية المعلومات ونظم المعلومات.

ثانياً. المهنية : حيث هناك حاجة لأفراد يمكن تحديدهم بوضوح من قبل العملاء وأصحاب العمل والفئات المهتمة الأخرى كأفراد مهنيين في مجال المحاسبة.

ثالثاً. جودة الخدمات : حيث أن هناك حاجة للتأكيد على أن الخدمات التي يقدمها المحاسبون المهنيون تتم على أعلى مستويات الأداء .

رابعاً. الثقة : يجب أن يتمكن مستعملو هذه الخدمة من الشعور بالثقة بوجود إطار من الأخلاق المهنية التي تحكم شروط هذا العمل .

وبالتالي يمكن اعتبار المحاسبة الإبداعية من السلوكيات اللاأخلاقية لما لها من مخلفات جسيمة ينتهجها المحاسبون في مهنتهم، ذلك لأنها تخدم أصحاب المصلحة لفئة معينة عن باقي الفئات الأخرى لذلك وجب على المحاسبين والمدققين و الأطراف ذات العلاقة بالعمل المحاسبي تحمل مسؤولياتهم اتجاه هذه التصرفات والإلزام بأخلاقيات المهنة من أجل الحصول على بيانات مالية على قدر عال من الشفافية والموثوقية².

¹ أحمد حلمي جمعة ، المدخل الى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2012 ص ص 76/77.

² عماد سليم الأغا، مرجع سابق، ص 108.

المبحث الثاني : إستخدامات المحاسبة الإبداعية

تتعدد العوامل والدوافع وراء استخدام أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية وأحد أهم الأسباب هو إظهار الوضع المالي للمنشأة بشكل أفضل مما هو عليه مما يدفع بعض المديرين إلى الاعتقاد بأن المستثمرين يركزون فقط على المكاسب المالية قصيرة الأمد، مما جعلهم يسعون إلى تعديل الأرباح المعلنة باستخدام أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية ، وفي هذا المبحث سنتعرض إلى استخدامات المحاسبة الإبداعية من خلال دوافع الإدارة لإستخدامها، والكشف عن أساليبها ونتائجها .

المطلب الأول : دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية.

تنحصر دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية¹:

الفرع الأول: تعظيم حوافز الإدارة ودعم مركزها الوظيفية

وفقا لنظرية الوكالة فإن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب مصالح الآخرين ، والإدارة بصفتها الطرف الذي يتولى الإدارة التنفيذية للشركة وتنفيذ عملياتها ويعلم جميع المعلومات المحيطة بأعمال الشركة من واقع معاشيتها اليومية ، فإنها تملك في يديها مفاتيح المعلومات واختيار السياسات والطرق المحاسبية. ووضع التقديرات المحاسبية، ومن خلال ذلك تستطيع أن تختار وتطبق وتقدر ما تراها ملائما لمصلحتها، وعادة تعمل الإدارة على تطبيق واختيار السياسات والطرق المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية التي ترفع من أرقام صافي الربح وذلك للحصول على حوافز أكثر ودعم مراكزها الوظيفية.

الفرع الثاني: الاستجابة لضغوط حملة الأسهم

حيث يسعى حملة الأسهم إلى محاولة ربط مصالح الإدارة بمصالحهم من خلال إعطاء الإدارة حوافزها في صورة خيارات أسهم (أي الحق في الحصول على نسبة من الأسهم العادية للشركة) وبذلك يكون من مصلحة الإدارة أن تعمل على رفع قيمة السهم من خلال القوائم المالية التي تعدها وهو الأمر الذي يحقق في نفس الوقت مصلحة للملاك.

الفرع الثالث: تحقيق وفورات ضريبية

حيث تعمل بعض الشركات التي يسيطر عليها ملاكها على سداد ضرائب أقل من خلال انتهاج إستراتيجية تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة وتتبع في ذلك الأساليب والسياسات المحاسبية التي تحقق هذا الهدف.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 39/40.

الفرع الرابع: تخفيض تقلبات الدخل

تزيد المخاطر كلما زاد التقلب في الدخل، فهناك علاقة طردية بين المخاطرة وزيادة التقلب، ولذلك تعمل إدارات الشركات على الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح وإزالة أي ارتفاعات كبيرة أو انخفاضات كبيرة في الربح، وفي سبيل ذلك إذن وجدت سنة فيها أرباح كبيرة عن المعتاد فإنها تعمل على التحفظ بشكل أفضل بحيث تقلل هذه الأرباح وتقوم بتخزينها للسنوات التي ينخفض فيها مستوى الربح عن المستوى العادي. وهو ما يعرف باسم تمهيد الدخل أو تسوية الدخل.

المطلب الثاني : أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية.

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للإختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على إعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، إلا أن إختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثار ومن هنا يمكن إستعراض أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية على النحو التالي¹.

الفرع الأول: أساليب المحاسبة الإبداعية المستعملة في قائمة الدخل

يمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال:

أولاً: الإعتراف المبكر بالإيراد : بمعنى تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك، فحسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد إكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الإعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل إكتمال عملية تبادل المنفعة، وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

¹ طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها -آثارها النشر الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2011، صص 39-40.

ثانياً: زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة : وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل أقل من الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الإستثمار جزءاً من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الإستثمار بإعتباره دخلاً تشغيلياً.

ثالثاً: نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة : إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل: الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تخصم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل: المباني والآلات التي تعد أصولاً يخصم إهلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

رابعاً: نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة : تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية، وعادةً ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصبية، ولكن من المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

خامساً: نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة :

تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقاتاً صعبةً لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات مما يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، ويهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

الفرع الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي¹

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ولذا فإن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والإلتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية.

¹ طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم ، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية ،مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ،العدد 8 ، ديسمبر 2010 ، ص90.

أولاً: الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل: العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل: الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير المبررة في طريق التقييم المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

ثانياً: الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.

ثالثاً: الإستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات مبررة في مخصصات إنخفاض الأسعار.

رابعاً: النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

خامساً: الإستثمارات طويلة الأجل: تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل.

سادساً: الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل: إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

سابعاً: الالتزامات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.

ثامناً: الالتزامات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف إستخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة¹.

تاسعاً: المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

الفرع الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

¹ طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم ، مرجع سابق، ص90.

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها وإستخداماتها خلال فترة زمنية معينة.

وفي ما يلي على سبيل المثال . عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية بإستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، بإعتبارها نفقات إستثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية؛
- وتتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الإستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرع الرابع : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الإستحقاق.

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لإستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه على سبيل المثال.

وأخيراً فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التلاعب الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، **الأول: تلاعب محاسبي، والثاني: تلاعب غير محاسبي** وبين الآتي طرق التلاعب لكل نوع على حده.

أولاً: طرق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال :

1. إستغلال فرصة إختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة مثال:

- طرق تقييم المخزون السلعي؛

- معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية.

2. إستخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل

لأغراض الإهلاك¹.

¹ طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم ، مرجع سابق، ص90.

ثانيا : طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون خلال:

1. تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات.

مثال: بيع الأصل وإعادة إستئجاره إذ أن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

2. تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف

معين.

وهناك العيد من الأساليب للمحاسبة الإبداعية إلا أننا أترنا استعراض أهم تل لك الأساليب في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-03) : أهم الأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية.

الرقم	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات إستثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس
2	تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية	تستطيع المنشأة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية إستثمارية خارجة وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
3	زيادة الايرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في أسعار السوق للإستثمارات المتداولة	تتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب
	نقل المصاريف الى فترة مالية	عدم الإفصاح عن بنود النقدية	التلاعب بالدخل من العمليات

4	سابقة أو لاحقة	المقيدة	المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهما تجارية
5	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للإلتزامات	الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
6	نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل	
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الإلتزامات قصيرة الأجل	
8		إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري	
9		الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

المصدر : طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم ، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في

البيانات المالية ،مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ،العدد8 ، ديسمبر2010 .

المطلب الثالث : نتائج استخدام المحاسبة الإبداعية في المؤسسة

يؤدي استخدام المحاسبة الإبداعية إلى تحقيق بعض المنافع الذاتية للإدارة أو للملاك على المدى القصير

ولكن يسبب العديد من التداعيات السلبية على أداء الشركة في المدى الطويل، ومن أهمها ما يلي¹:

¹ كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم ، أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،كلية التجارة السودان، المجلد 5 العدد 20، 2016 ص 15.

الفرع الأول: فجوة الثقة والمصداقية في التقرير المالي: تتضمن المعلومات المحاسبية التي تتعرض لتحريف زيادة (أو نقصان) صورية في الإيرادات والأرباح وبالتالي تتأثر قيمة ربحية السهم العادي مما يُفقد المعلومات المحاسبية أهم مقوماتها مثل التمثيل الصادق والموضوعية والمصداقية.

الفرع الثاني: سوء توزيع الموارد: تعتمد القرارات الاستثمارية على العائد المتوقع تحقيقه جراء الاستثمار، والذي يعتمد بدوره على توقعات النمو المستقبلية للشركة والطلب على منتجاتها .

الفرع الثالث: الأثر على أسعار الأسهم: بأسعار أعلى للسهم يدفعه المستثمرون نظير القدرة الكسبية للمنشأة وتخفيض التقلب في سعر السهم.

الفرع الرابع: الأثر على تكلفة الإقراض: المكاسب الكبيرة المفصح عنها بالتقارير المالية وحجم الأصول الأكبر والخصوم الأقل وقيم حقوق المساهمين الأعلى المصاحبة لمكاسب الكبيرة يمكن أن يبعث انطباعاً بتحسين نوعية الائتمان ويعطي مرتبة أعلى لمدينون ويقدم رسالة ترويج جيدة لمقرضين أو المستثمرين في السندات، أي أنه يؤدي بوجه عام إلى تحسين نوعية الائتمان والحصول على ترتيب ائتماني أعلى وتكلفة إقراض أقل واتفاقيات مالية أقل تقييد.

الفرع الخامس: الأثر على التكلفة السياسية: تسعى المنشآت كبيرة الحجم لمحاولة تخفيف آثار المكاسب الكبيرة التي تتحصل عليها بإتخاذ خطوات وممارسات من شأنها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات بغرض تخفيض الدخل المعلن لكي تتلافى قيام سلطات الدولة باللجوء إلى تقسيمها بغرض زيادة المنافسة أو تطبيق عليها قوانين مكافحة الإحتكار، ومن ثم خفض تكاليف التنظيم الحكومي وتجنب معدلات أعلى للضرائب .

المبحث الثالث : مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

سبق و أن عرفنا التدقيق بأنه عملية فحص الدفاتر والسجلات والمستندات من قبل شخص فني محايد للخروج برأي حول عدالة القوائم المالية وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : مسؤولية المدقق اتجاه المحاسبة الإبداعية

تهدف عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية وذلك من خلال تقرير المدقق حيث إنه يعتبر رسالة المدقق لمستخدمي القوائم المالية . ويرافق تقرير مدقق الحسابات القوائم المالية المدققة مما يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف ذوي العلاقة في محتويات هذه التقارير، و لذلك فعلى المدقق أن يعرف ماهية مسؤولياته اتجاه تلك التلاعبات فيمكن أن نلخص مسؤوليات المدقق فيما يلي¹:

- اكتشاف الغش ؛

- اكتشاف الأخطاء المحاسبية؛

- اكتشاف الأعمال الغير قانونية.

في الغش المحاسبي يجب التمييز بين نوعين منه وهما إساءة استخدام الأصول وإعطاء قوائم مالية خاطئة أي معلوماتها مغلوطة ، والتي تؤثر على المستثمرين والمقرضين ومستخدمي القوائم المالية بشكل سلبي حيث يحصلون على قراراتهم بناء على هذه المعلومات .

أما الأخطاء المحاسبية فتكون أخطاء في الاحتساب لمبالغ معينة ، حذف حساب معين ، أخطاء في التسجيل و هذه الأخطاء يمكن اكتشافها بسهولة ويجب على المدقق في هذه الحالة إعلام الإدارة بتصحيح الأخطاء ، وإذا لم يفعلوا ذلك فعليه أن يذكر ذلك في تقريره .

¹ رأفت محمود سلامة وزملائه، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الاولى 2011 ،ص ص: 126/127.

أما بالنسبة للأعمال غير القانونية فعلى المدقق أن يذكرها مثل رفع دعاوى قضائية على الشركة أو مخالفة قوانين معينة مثل قوانين الضرائب التي تؤثر تأثيراً مباشراً على القوائم (قائمة الدخل والميزانية والتدفقات النقدية والأرباح المحتجزة).

ولذلك فإن مسؤولية المدقق تكون كبيرة في اكتشاف الغش والأخطاء والممارسات الاحتيالية كما يجب عليه إن يؤدي عمله بكل مهارة وعناية وفقاً للأصول المهنية وعند وجود أي إهمال من طرفه تتم مسألتة كونه مسؤولاً عن عملية التدقيق.

المطلب الثاني: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات والأساليب التي ينتهجها المراجع الخارجي لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها فيما يلي¹:

الفرع الأول: الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة: إن وجود معايير مراجعة عالية الجودة سوف يساهم في زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، كما ينبغي على المراجع أن يكون على دراية بالأساليب المختلفة لتطبيق مبادئ المحاسبة، وأن لا يخضع لأي ابتزاز من جانب الإدارة لتمرير ممارسات محاسبية خاطئة أو عدم تقديم إفصاحات عنها.

الفرع الثاني: تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية: لاشك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية مثل جهات وضع المعايير والالتزام بها والهيئة العامة لسوق المال وإدارة البورصة ومصلحة الشركات والبنك المركزي ومصلحة الضرائب وغيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض المحاسبة الخاطئة².

المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية

إن مهمة المدقق هو إبداء رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية للقيام بعمله يستخدم مجموعة من الإجراءات والاختبارات يمكن ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الإجراءات التي يمكن للمدقق الخارجي تطبيقها للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على الميزانية نذكر منها

¹ طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 8

ديسمبر 2010، ص 91

² طارق عبد العال، مرجع سابق، ص، ص 246/243.

أولاً: النقدية: يقوم المدقق بالإفصاح عن النقدية المقيدة في حالة عدم الإفصاح عليها من طرف المؤسسة ويقوم باستبعادها عند احتساب السيولة.

ثانياً: التثبيتات المتداولة: يقوم المدقق بالتحقق من تقييم الاستثمارات المتداولة بأسعار السوق الصحيحة.

ثالثاً: الذمم المدينة: يعد مدقق الحسابات كشفاً بأعمال المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي المدينين.

رابعاً: المخزون السلعي: فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن واستبعاد البضاعة التالفة والمتقادمة.

خامساً: الأصول طويلة الأجل: التحقق من نسب الامتلاك وتعديل مصروف الاستهلاك .

سادساً: الاستثمارات طويلة الأجل: المدقق يطالب بالأوراق التي تثبت امتلاك المؤسسة للاستثمارات طويلة الأجل.

سابعاً: الأصول غير الملموسة: يتحقق مدقق الحسابات من احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة استناداً للمعدلات المتعارف عليها وإجراء التعديلات اللازمة.

ثامناً: المطلوبات المتداولة: التحقق من إدراج إقساط قروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة¹:

تاسعاً: المطلوبات طويلة الأجل: يتحقق المدقق من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي.

الفرع الثاني: هناك العديد من الاختبارات التي يمكن للمدقق الخارجي تطبيقها لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على جدول حسابات النتائج نذكر منها²:

أولاً: رقم المبيعات: التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ثانياً: تكلفة البضاعة المباعة: التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست وهمية.

ثالثاً: مصروفات التشغيل: يتحقق المدقق من مدى توفر شروط الرسملة في المصاريف التشغيلية

رابعاً: نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة : يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة النشاط التشغيلي.

¹ حولة ثليب، دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2011، ص: 55/56.

² حولة ثليب، نفس المرجع السابق، ص 54.

خامساً: البنود الاستثنائية والبنود غير العادية: يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية.

الفرع الثالث: من بين الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من أثار المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية نذكر منها ما يلي¹

- التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لمصاريف التشغيل؛
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة؛
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول الغير ملموسة؛
- إعادة احتساب مصروف الإهلاك و الإطفاء وفقاً لمعدلات الامتلاك والإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

¹ حولة ثليب، نفس المرجع السابق، ص 55.

خلاصة الفصل :

نستخلص من خلال هذا الفصل أن مفهوم المحاسبة الإبداعية أصبح محل تركيز وإهتمام من قبل المراجعين بشكل كبير جدًا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك البعض يرغب بتحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك المنشآت أو أصحاب المصالح، الأمر الذي يدفعهم أحيانًا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق إبتكار طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه بـ " المحاسبة الإبداعية" وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصغون إليها من أجل تحميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة، وكذلك مركزها المالي،.ولهذا فإن على محافظ الحسابات السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك لكشفها ومن ثم محاولة الحد منها.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

(عرض وتحليل الإستبيان)

تمهيد

بعد التطرق في الجانب النظري إلى بعض مفاهيم عامة حول المراجعة الخارجية وكذا المحاسبة الإبداعية وإبرز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية هذه الأخيرة كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على عينة من خبراء ومحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وكذا من وجه نظر من إطارات محاسبين أو أكاديميين، بالإضافة إلى أساتذة جامعيين من ذوي الاختصاص في المحاسبة والمراجعة ووجهة نظر مهنية متمثلة في مسيري المؤسسات وهذا من أجل إعطاء وجهات نظرهم حول مدى مساهمة محافظي الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال توزيع إستمارة إستبيان تحتوي على أسئلة مندرجة وتحت محاور محددة التي يمكن من خلالها الإجابة على الفرضيات وذلك بالإستعانة ببرنامج SPSS حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الإستبيان و تحليل النتائج.

المبحث الأول: الطرق و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تمثلت الدراسة الميدانية بشكل أساسي في دراسة و تحليل دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع بيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية .

المطلب الأول: عرض الاستبيان

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان ثم هيكله ومحتواه.

الفروع الأول: خطوات إعداد إستمارة الإستبيان

1. مرحلة بناء الإستمارة: وهي الخطوة الأولى في عملية إعداد الاستبيان و فيها تم جمع البيانات والمعلومات اعتماداً على الجانب النظري من الدراسة وذلك حسب إستطلاعنا على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول المراجعة الخارجية و المحاسبة الإبداعية و بعدها تم صياغة مجموعة من الأسئلة أخذين بعين الاعتبار إشكالية و فرضيات الدراسة كما راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

صياغة الأسئلة بطريقة بسيطة وإستعمال اللغة السليمة بالإضافة إلى ترتيبها و تسلسلها مع ربطها بأهداف الدراسة الميدانية.

ثم بعد ذلك تم عرض هذا الاستبيان على مجموعة من الأساتذة من ذوي الإختصاص في مجال المحاسبة و المراجعة وهذا بغية التأكد من صحة و سلامة بناء الإستمارة من حيث دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات والوقوف على مشكلة التصميم و المنهجية كل هذا لتفادي الأخطاء التي قد تؤدي إلى عدم الوصول إلى الأهداف المرجوة.

2. مرحلة التصميم النهائي: وفي هذه المرحلة يتم إجراء التعديلات اللازمة بناء على ملاحظات و التوصيات الواردة في المراحل السابقة ثم تصميم الاستبيان بشكل نهائي.

3. مرحلة توزيع و إسترجاع استمارة الإستبيان:

قمنا بتوزيع وإسترجاع إستمارة الإستبيان بالإعتماد على :

- التسليم المباشر لأفراد العينة عن طريق إجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان و بهذا تمكنا من ضمان عدد مقبول من الإجابات والبيانات .
- أما بالنسبة للإستبيان الإلكتروني فاعتمدنا في توزيع الإستبيان بتوجيه رسائل إلكترونية لأفراد العينة عن طرق البريد الإلكتروني لهم تتضمن الدعوة للمشاركة في الإستبيان.
- أما فيما يخص عملية إسترجاع الإستبيان فقد واجهت مشكلة بحيث أن أغلب أفراد العينة لا يقومون بالرد أنياً إلا بعد الإرسال مرة أخرى و الطلب الملح للإجابة على الإستبيان .

الفرع الثاني: محتوى الإستبيان

تضمن الإستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع و تعريفهم بالهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة فيه، لذلك تم تقديم الدراسة على أساس أنها في إطار أكاديمي كما بينا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا للأغراض البحث العلمي، وتم تقديم تعريف المحاسبة الإبداعية كونها مصطلح غير واضح لبعض العمال كما إحتوى الإستبيان على 5 صفحات تتضمن 54 سؤالاً مقسمة إلى جزئين:

الجزء الأول: يبين البيانات و المعلومات المتعلقة بأفراد العينة وتضم 4 أسئلة والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج .

الجزء الثاني: و يتكون هذا الإستبيان من ثلاث محاور مقسمة على النحو التالي:

المحور الأول: يتضمن 16 أسئلة عن تأثير التلاعب على مصداقية الميزانية.

المحور الثاني: يتضمن 19 أسئلة عن أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج .

المحور الثالث: يحتوي على 15 أسئلة عن دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية .

الجدول رقم (04-05): محاور الإستبيان وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
1	تأثير التلاعب على مصداقية الميزانية	16
2	أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج	19
3	دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية	15
المجموع		50

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجتمع الدراسة و كذلك عينته

الفرع الأول : مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من إطارات و أكاديميين من أساتذة ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة و المالية والمراجعة والمهنيين من محافظي الحسابات المحاسبين وكذلك الخبراء المحاسبين وكذا محاسبين معتمدين بولاية الوادي .

الفرع الثاني: عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع إستمارة الإستبيان حيث قمنا بتوزيع حوالي 75 إستمارة على أفراد العينة، وإسترداد 60 إستمارة صالحة و خاضعة للدراسة بعد إستبعاد الإستبيانات الملغاة نظراً لعدم تحقيق الشروط المطلوبة منها و نقص في الإجابات .

الجدول رقم (06-04): توزيع الإستمارات الموزعة على مجتمع الدراسة

الإستبيان		البيان
النسبة المئوية (%)	العدد	
100%	75	عدد الإستمارات الموزعة
12%	09	عدد الإستمارات غير المستلمة
8 %	06	عدد الإستمارات الملغاة
80 %	60	عدد الإستمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على إستمارات الإستبيان

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية في معالجة البيانات المجمعة من الإستبيان.

- إختبار ثبات الإستبيان بطريقة ألفا كرومباخ : لاختبار صدق وثبات الإستبيان والتأكد من

مصدقية المستجوب على أسئلته ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل ألفا كرومباخ.

بحيث يأخذ قيمة تكون محصورة بين الصفر والواحد (0-1) ولكل منها دلالة.

- نتائج إختبار الثبات: عندما قمنا بتطبيق ألفا كرومباخ الإجمالية (أي بإحتساب جميع متغيرات

الدراسة) من أجل اختبار الصدق والثبات في إجابات عينة الدراسة المكونة من (54) فراد تحصلنا على القيمة

ألفا (0.973) وهذا يدل على أن الارتباط بالإجابات جيد ومقبول إحصائي وبجذرها تحصلنا قيمة (0.986)

وهذا يدل على أن المقياس مقبول إحصائياً وصالح للقياس .

الجدول رقم (06-04): قيمة ألفا كرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,973	54

الجدول يوضح أن قيمة معامل ألفا كرومباخ تساوي 0.973 وهي مرتفعة جداً وأن عدد العناصر هو أربعة وخمسون عنصراً

تم استخدام (LIKERT) الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك للقياس إستجابات المبحثن لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (07-04): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: عاشور سمير كامل، سالم سامية أبو الفتوح، " العرض والتحليل الإحصائي باستخدام SPSS Win المدخل والأساسيات"، بدون ناشر، الجزء الأول، 2002، ص: 25.

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1 = 4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا (5/4 = 0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04-08) : إجابات الأسئلة ودلالاتها

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36 %
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	36 % أقل من 52 %
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	52 % أقل من 68 %
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	68 % أقل من 84 %
موافق بشدة	5	4.2 فأكثر	84 % فأكثر

المصدر : عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص: 540

وقد اشتملت قائمة الاستبيان على جزأين هما:

- الجزء الأول خاص بالبيانات التعريفية الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة وتشمل السن، الشهادة العلمية، المهنة أو الوظيفة، الخبرة المهنية .
- الجزء الثاني خاص بالأسئلة المتعلقة بالمحاور الرئيسية للموضوع وتشمل ثلاثة محاور وهي متغيرات الدراسة التي هي موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم (04-09) : أبعاد (محاور) الدراسة التطبيقية

رقم المحور	أبعاد (محاور) الدراسة التطبيقية
1	تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية
2	أساليب التلاعب المؤثرة على جدول حساب النتائج
3	دور المرجعة الخارجية في الحد من أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية

المصدر: من إعداد الطلية بناء على محاور الاستبيان

قد تم ترميز أسئلة قائمة الاستبيان وهذا من خلال تعريف متغيرات الدراسة عن طريق إعطاء رمز للأقسام والعبارات الفرعية كما يلي :

A - ترمز للمحور الأول العبارة الأولى؛

B - ترمز للمحور الثاني العبارة الأولى؛

C - ترمز للمحور الثالث العبارة الأولى.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

سنقوم في هذا الصدد بمعالجة كل المحاور المتضمنة للاستبيان و تحليلها وإستخلاص النتائج منها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم 21، بحيث يعتبر هذا البرنامج مصدرا لكل الجداول المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة كذلك الإستعانة بالمتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لتحليل كل محور من محاور الاستبيان.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة

نحاول في هذ المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية:

1. السن
2. الشهادة العلمية
3. المهنة أو الوظيفة
4. الخبرة المهنية

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

يبين جدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب السن :

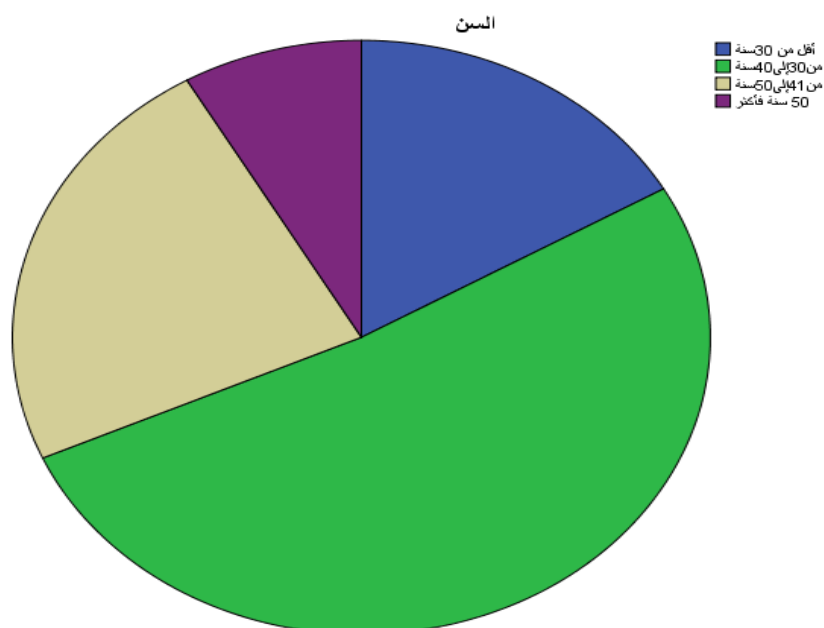
جدول رقم (04 - 10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

المجموع	50 سنة فأكثر	40 - 50	30 - 40	أقل من 30	
العدد	5	14	31	10	60
النسبة	8.3%	23.3%	51.7%	16.7%	100%

المصدر: من إعداد الطلية بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن ما نسبته (16.7%) من عينة الدارسة أعمارهم أقل من (30) سنة، و 51.7 % أعمارهم تتراوح بين [30- 40] سنة، و 23.3% أعمارهم تتراوح بين [40- 50] سنة وأن ما نسبته 8.3 % أعمارهم 50 سنة فأكثر، وهذا يدل على أن أغلبية العينة من الفئة العمرية أقل من 50 سنة وهي من الفئة يمكن أن يكونوا قادرين على الإجابة على الاستبانة.

الشكل رقم (04 - 03): يمثل التوزيع لأفراد العينة حسب السن



المصدر: الإعتماد على مخرجات برنامج SPSS - الإصدار رقم 21.

3- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

يبين جدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية :

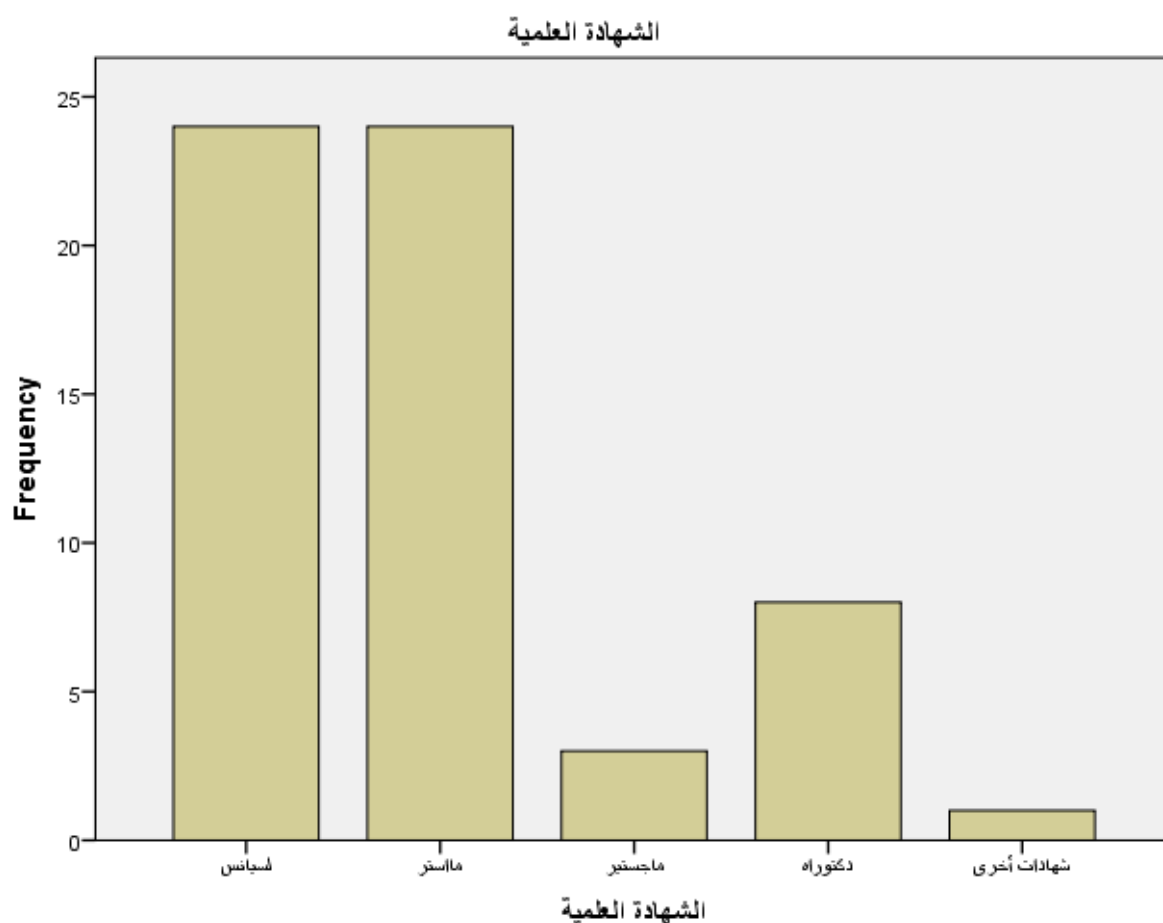
جدول رقم (04 - 11) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية

المجموع	شهادات أخرى	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس	
60	1	8	3	24	24	العدد
%100	%1.7	%13.3	%5	%40	%40	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن معظم عينة الدراسة متساوية بين حملة شهادة الماستر وكذا حملة ليسانس ونسبتهم 40 %، وأن 13.3% هم من حملة درجة العليا الدكتوراه، وأن 5% من حملة ماجستير، وأن نسبة 1.7% من حملة شهادة أخرى .

الشكل رقم (04 - 04): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية



المصدر: الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS - الإصدار رقم 21.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة

يبين جدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المهنة أو الوظيفة:

جدول رقم (04 - 12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة أو الوظيفة

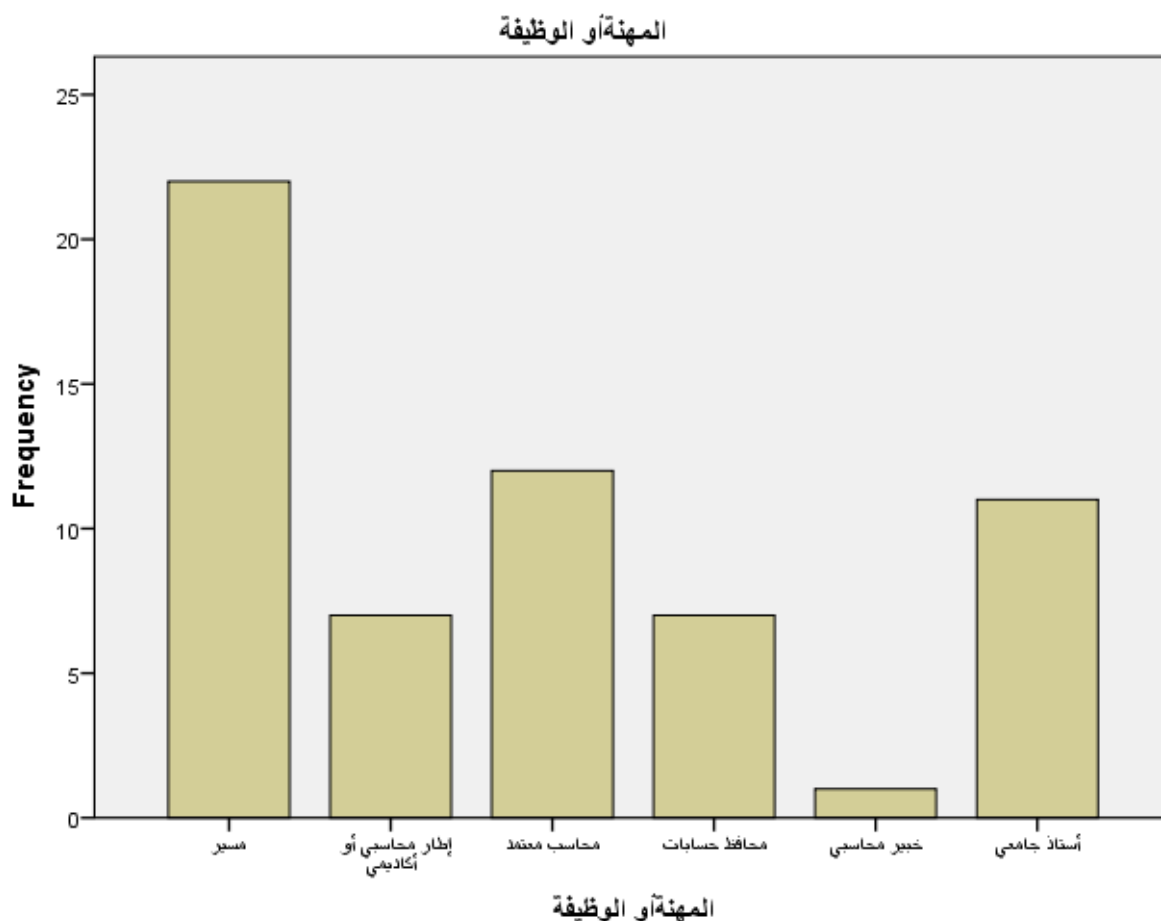
المجموع	أستاذ جامعي	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب معتمد	إطار أو أكاديمي	مسير	
60	11	1	7	12	7	22	العدد
%100	% 18,3	%1.7	%11.7	% 20	%11.7	%36.7	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن ما نسبته 36.7 % من عينة الدراسة هم من مسيرين في الإدارة العامة، وما نسبته 20 % من هم يعملون في محاسبين معتمدين، وما نسبته 18.3% هم من أساتذة جامعيين، وما نسبته 11.7% هي نسبة متساوية

بين كلا من محافظي الحسابات وكذا إطارات أو أكاديميين في مجال المحاسبة، وأخيرا وما نسبته 1.7% من عينة الدراسة من خبير محاسبي.

الشكل رقم (04 - 05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة



ثالثا : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يبين جدول التالي (4-10) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية :

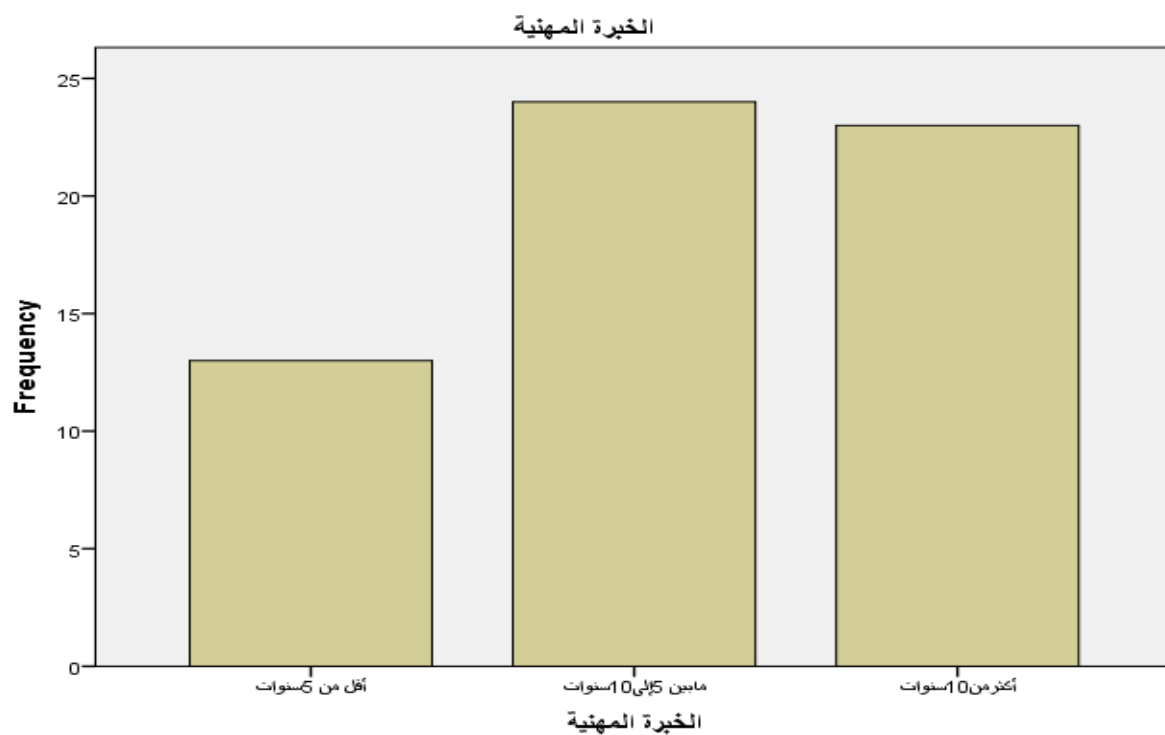
جدول رقم (4-13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المجموع	10 سنة فأكثر	ما بين 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	
60	23	24	13	العدد
%100	%38.3	%40	%21.7	النسبة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن ما نسبته 40% من عينة الدراسة هم من ذو خبرة مهنية ما بين (5 إلى 10) وتعتبر الفئة الغالبة في هذه الحالة ، بينما ما نسبته 38.3% هم من ذو خبرة مهنية 10 سنوات فأكثر، وما نسبته 21.7% هم من الفئة ذو خبرة مهنية أقل من 5 سنة.

الشكل رقم (04 - 06) : يمثل التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS - الإصدار 21.

المطلب الثاني : تحليل نتائج المحور الأول من الإستبيان

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل نتائج المحور الأول والتي تتمحور حول تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية .

والجدول التالي يوضح نتائج المحور الأول:

الفرع الأول : عرض نتائج (تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية)

الجدول رقم (14-04): نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الأول

المحور الأول		المقياس			المؤشر الإحصائي				
الترتيب	الدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحايبي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
2	موافق	1.133	3.73	12	35	3	5	5	عدم الكشف عن الأرصدة الكبيرة للديون غير المتحركة أو المشكوك في تحصيلها
				20.0	58.3	5.0	8.3	8.3	
									%
4	موافق	1.255	3.68	16	27	5	6	6	إظهار رصيد المدينين بأكثر من حقيقته بتضمينه ديون على الشركات التابعة أو فروعها
				26.7	45.0	8.3	10.0	10.0	
									%
12	موافق	1.307	3.45	13	25	4	12	6	التلاعب في تصنيف الإلتزامات من خلال إعتبار الإلتزامات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل
				21.7	41.7	6.7	20.0	10.0	
									%
8	موافق	1.172	3.50	12	24	9	12	3	التلاعب في تصنيف الذمم بإعتبار طويلة الأجل على أساس أنها قصيرة الأجل لغرض تحسين السيولة
				20.0	40.0	15.0	20.0	5.0	
									%
7	موافق	1.186	3.53	13	25	5	15	2	إخفاء بعض الإلتزامات لغرض تحسين الوضع المالي للشركة
				21.7	41.7	8.3	25.0	3.3	
									%

1	موافق	1.230	3.75	18	26	3	9	4	التكرار	تأجيل قيد المبالغ المسلمة
				30.0	43.3	5.0	15.0	6.7	النسبة %	عن دفعات مقدمة بهدف تحسين الوضع المالي في الشركة
13	موافق	1.477	3.43	18	18	7	6	11	التكرار	تسجيل البضاعة التالفة بقيمة عالية ضمن المخزون السلعي
				30.0	30.0	11.7	10.0	18.3	النسبة %	
5	موافق	1.196	3.60	14	25	8	9	4	التكرار	المبالغة في تقييم المخزون السلعي من أجل زيادة الموجودات المتداولة لتحسين الوضع المالي للشركة
				23.3	41.7	13.3	15.0	6.7	النسبة %	
3	موافق	1.154	3.70	14	29	6	7	4	التكرار	عدم شطب الأصول التالفة أو المتهلكة والإبقاء على قيمتها الدفترية أو التاريخية
				23.3	48.3	10.0	11.7	6.7	النسبة %	
10	موافق	1.255	3.48	14	22	7	13	4	التكرار	إعادة تقييم الموجودات الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية وإعتبار الفرق كخسائر
				23.3	36.7	11.7	21.7	6.7	النسبة %	
6	موافق	1.170	3.57	13	25	8	11	3	التكرار	المبالغة في تقييم الموجودات الثابتة من أجل تحسين قائمة الميزانية
				21.7	41.7	13.3	18.3	5.0	النسبة %	
16	محايد	1.342	3.22	14	12	14	13	7	التكرار	عدم الإفصاح عن الحجز على الموجودات الثابتة لضمان القروض أو غيرها
				23.3	20.0	23.3	21.7	11.7	النسبة %	
14	موافق	1.266	3.42	14	19	9	14	4	التكرار	الإعتراف بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل بالرغم من عدم شراءها
				23.3	31.7	15.0	23.3	6.7	النسبة %	
15	محايد	1.297	3.25	10	21	11	10	8	التكرار	الإعتراف بموجودات

				16.7	35.0	18.3	16.7	13.3	النسبة %	نقدية غير مؤكدة التحصيل مثل احتمال كسب دعوى قضائية
9	موافق	1.214	3.50	13	24	6	14	3	التكرار	عدم تسجيل الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة
				21.7	40.0	10.0	23.3	5.0	النسبة %	
11	موافق	1.142	3.48	12	22	11	13	2	التكرار	عدم الإفصاح عن الالتزامات الطارئة كالتعويضات القضائية بحساب مستقل
				20.0	36.7	18.3	21.7	3.3	النسبة %	
	موافق	1.3105	3.51	متوسط إجمالي المتوسطات						

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على SPSS 21

نلاحظ من خلال المحور الأول بأن أعلى رتبة كانت للفقرة الأولى (06) بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري بـ (1.23) والتي نصت على تأجيل قيد المبالغ المسلمة عن دفعات مقدمة بهدف تحسين الوضع المالي في الشركة.

وفي حين حازت الفقرة (12) على أدنى متوسط وبلغ (3.22) وانحراف معياري بـ (1.342) والمتعلقة بـ : عدم الإفصاح عن الحجز على الموجودات الثابتة الضمان القروض او غيرها .

مناقشة النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ توجع التلاعب على مصداقية الميزانية وذلك لأن معظم الأسئلة كانت في الاتجاه الموافق وهذا ما لوحظ من خلال وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- عدم الكشف عن الأرصدة الكبيرة للديون غير المتحركة او المشكوك في تحصيلها .
- إظهار رصيد المدنيين بأكثر من حقيقته بتضمينه ديون على الشركات التابعة أو فروعها.
- التلاعب في تصنيف الالتزامات من خلال إعتبار الالتزامات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل.
- التلاعب في تصنيف الذمم بإعتبار طويلة الأجل على أساس أنها قصيرة الأجل لغرض تحسين السيولة.
- إخفاء بعض الالتزامات لغرض تحسين الوضع المالي للشركة.
- تأجيل قيد المبالغ المسلمة عن دفعات مقدمة بهدف تحسين الوضع المالي في الشركة.
- تسجيل البضاعة التالفة بقيمة عالية ضمن المخزون السلعي.

- المبالغة في تقييم المخزون السلعي من أجل زيادة الموجودات المتداولة لتحسين الوضع المالي للشركة.
- عدم شطب الأصول التالفة أو المهتلفة والإبقاء على قيمتها الدفترية أو التاريخية.
- إعادة تقييم الموجودات الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية وإعتبار الفرق كخسائر.
- المبالغة في تقييم الموجودات الثابتة من أجل تحسين قائمة الميزانية.
- عدم الإفصاح عن الحجز على الموجودات الثابتة لضمان القروض أو غيرها.
- الإعتراف بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل بالرغم من عدم شراءها.
- الإعتراف بموجودات نقدية غير مؤكدة التحصيل مثل احتمال كسب دعوى قضائية.
- عدم تسجيل الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة.
- عدم الإفصاح عن الإلتزامات الطارئة كالتعويضات القضائية بحساب مستقل.
- في حين رأى المستجوبين الفقرتين (12) و (14) كانتا في الاتجاه المحايد .

الفرع الثاني : عرض نتائج (تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية)

الجدول رقم (04-15): نتائج الاستبيان المتعلقة بالمحور الثاني

المؤشر الإحصائي				المقياس					العبارة	
الرتبة	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحايي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
3	موافق	1.254	3.57	15	24	5	12	4	التكرار	تسجيل عمليات بيع وهمية في نهاية السنة ثم إلغائها في بداية السنة اللاحقة بهدف تضخيم أرباح السنة الحالية
				25.0	40.0	8.3	20.0	6.7	النسبة %	
6	موافق	1.214	3.50	14	22	6	16	2	التكرار	الاعتراف بالإيراد قبل إكمال تقديم الخدمة مثل إعتبار البضاعة المرسله إلى وكلاء البيع كمبيعات
				23.3	36.7	10.0	26.7	3.3	النسبة %	
3	موافق	1.280	3.57	14	27	4	9	6	التكرار	عدم الإعتراف بالإيراد بالرغم من تقديم الخدمة مثل عدم تسجيل مبيعات في آخر الفترة بهدف التهرب الضريبي
				23.3	45.0	6.7	15.0	10.0	النسبة %	

5	موافق	1.157	3.52	12	25	7	14	2	التكرار	إحتساب قيمة مبيعات الشهر الأول من السنة اللاحقة ضمن مبيعات السنة الحالية
				20.0	41.7	11.7	23.3	3.3	النسبة %	
8	موافق	1.139	3.42	10	24	9	15	2	التكرار	عدم تثبيت قيمة المبيعات في آخر السنة لغرض ترحيلها للسنة اللاحقة
				16.7	40.0	15.0	25.0	3.3	النسبة %	
	محايد	1.368	3.17	13	15	8	17	7	التكرار	تسجيل مبلغ القروض على أنها إيرادات
				21.7	25.0	13.3	28.3	11.7	النسبة %	
3	موافق	1.110	3.57	12	26	7	14	1	التكرار	عدم الإفصاح عن أرباح الشركات التابعة أو فروعها لأجل إعتبارها من أرباح الشركة الأم
				20.0	43.3	11.7	23.3	1.7	النسبة %	
3	موافق	1.095	3.57	13	22	12	12	1	التكرار	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركات التابعة أو فروعها
				21.7	36.7	20.0	20.0	1.7	النسبة %	
7	موافق	1.142	3.48	11	25	8	14	2	التكرار	عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها
				18.3	41.7	13.3	23.3	3.3	النسبة %	
11	محايد	1.036	3.33	9	17	20	13	1	التكرار	تخفيض بنسبة كبيرة لأسعار المنتجات في أيام معدودة من أجل زيادة أرباح السنة الحالية
				15.0	28.3	33.3	21.7	1.7	النسبة %	
4	موافق	0.999	3.53	11	21	17	11	00	التكرار	زيادة فترة الإئتمان على المبيعات الآجلة لفترة طويلة من أجل زيادة المبيعات
				18.3	35.0	28.3	18.3	00	النسبة %	
8	موافق	1.124	3.42	9	26	8	15	2	التكرار	الإعتراف بخسائر قبل تحققها بالرغم من ضعف الدليل المادي على تحقيقها
				15.0	43.3	13.3	25.0	3.3	النسبة	

									%	
2	موافق	1.022	3.65	11	29	9	10	1	التكرار	معاملة المصروفات الرأسمالية على أساس أنها مصروفات جارية
				18.3	48.3	15.0	16.7	1.7	النسبة %	
1	موافق	1.010	3.72	12	28	14	3	3	التكرار	رسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترات لاحقة
				20.0	46.7	23.3	5.0	5.0	النسبة %	
11	محايد	1.398	3.33	14	21	4	13	8	التكرار	التلاعب في احتساب الإهلاك إما بزيادتها أو تخفيضها
				23.3	35.0	6.7	21.7	13.3	النسبة %	
9	موافق	1.167	3.40	9	26	9	12	4	التكرار	المبالغة في احتساب مخصصات مؤونات
				15.0	43.3	15.0	20.0	6.7	النسبة %	
10	محايد	1.162	3.35	8	27	6	16	3	التكرار	تغيير الطريقة المتبعة في تسعير المخزون من أجل زيادة تكلفة المخزون المستهلك أو تخفيضه
				13.3	45.0	10.0	26.7	5.0	النسبة %	
3	موافق	1.095	3.57	12	24	12	10	2	التكرار	تضمين الأرباح التشغيلية إيرادات عن بنود غير عادية كتسجيل أرباح بيع الأصول على أساس أنها إيرادات تشغيلية
				20.0	40.0	20.0	16.7	3.3	النسبة %	
7	موافق	1.281	3.45	12	25	8	8	7	التكرار	التلاعب في تصنيف الإيرادات بإظهار أنواع أخرى لها من أجل إظهار قدرة غير حقيقية للشركة في خلق الإيرادات
				20.0	41.7	13.3	13.3	11.7	النسبة %	
موافق		1.160	3.48	المجموع الإجمالي						

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على SPSS 21

نلاحظ من خلال الجدول في المحور الثاني إن أعلى متوسط كان للفقرة (14) بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري بلغ (1.010) والتي تنص على معاملة المصروفات الراسمالية على أساس أنها مصروفات جارية .
وفي حين ان الفقرة (06) على ادنى متوسط حسابي والذي بلغ (3.17) وانحراف معياري (1.368) والمتعلقة ب :
تسجيل مبلغ القروض على أنها إيرادات .

مناقشة النتائج :

من خلال الجدول نلاحظ بُلْدُ التلاعب في احتساب الإهلاك إما بزيادتها أو تخفيضها والمبالغة في احتسابها ،
وذلك لأن معظم الأسئلة كانت في الإتجاه الموافق وهذا ما لوحظ من خلال وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى
ذلك المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.48) و الانحراف المعياري العام (1.160) وذلك من خلال المؤشرات
التالية :

- تسجيل عمليات بيع وهمية في نهاية السنة ثم إلغائها في بداية السنة اللاحقة بهدف تضخيم أرباح السنة
الحالية

- الاعتراف بالإيراد قبل إكمال تقديم الخدمة مثل إعتبار البضاعة المرسله إلى وكلاء البيع كمبيعات
- عدم الإعتراف بالإيراد بالرغم من تقديم الخدمة مثل عدم تسجيل مبيعات في آخر الفترة بهدف التهرب
الضريبي

- احتساب قيمة مبيعات الشهر الأول من السنة اللاحقة ضمن مبيعات السنة الحالية
- عدم تثبيت قيمة المبيعات في آخر السنة لغرض ترحيلها للسنة اللاحقة
- تسجيل مبلغ القروض على أنها إيرادات
- عدم الإفصاح عن أرباح الشركات التابعة أو فروعها لأجل إعتبارها من أرباح الشركة الأم
- عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركات التابعة أو فروعها
- عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها
- تخفيض بنسبة كبيرة لأسعار المنتجات في أيام معدودة من أجل زيادة أرباح السنة الحالية
- زيادة فترة الإئتمان على المبيعات الآجلة لفترة طويلة من أجل زيادة المبيعات
- الإعتراف بخسائر قبل تحققها بالرغم من ضعف الدليل المادي على تحقيقها
- معاملة المصروفات الراسمالية على أساس أنها مصروفات جارية
- رسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترات لاحقة
- التلاعب في احتساب الإهلاك إما بزيادتها أو تخفيضها

- المبالغة في احتساب مخصصات مؤونات
- تغيير الطريقة المتبعة في تسعير المخزون من أجل زيادة تكلفة المخزون المستهلك أو تخفيضه
- تضمين الأرباح التشغيلية إيرادات عن بنود غير عادية كتسجيل أرباح بيع الأصول على أساس أنها إيرادات تشغيلية.
- التلاعب في تصنيف الإيرادات بإظهار أنواع أخرى لها من أجل إظهار قدرة غير حقيقية للشركة في خلق الإيرادات .
- في حين رأى المستجوبين فيما يخص الفقرات (06) و(10) و(15) و(17) كانت في الاتجاه المحايد .

الفرع الثالث : عرض نتائج (دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية)

الجدول رقم (04-16): نتائج الاستبيان المتعلقة بالمحور الثالث

العبارة		المقياس							المؤشر الإحصائي		
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحاي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة	
التكرار	فهم المراجع الخارجي لواجباته ومسؤولياته عند القيام بعملية المراجعة المتأنيّة من كفاءته وخبرته المهنية .	1	1	3	32	23	4.25	0.773	موافق بشدة	2	
	النسبة %	1.7	1.7	5.0	53.3	38.3					
التكرار	يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها حتى يتسنى لمراجع الحسابات تأدية مهامه دون ضغوط.	00	4	1	29	26	4.28	0.804	موافق بشدة	1	
	النسبة %	0.0	6.7	1.7	48.3	43.3					
التكرار	يعمل مكتب مراجعة الحسابات على فهم طبيعة عمل الشركة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء و إكتشاف الغش.	00	3	4	30	23	4.22	0.783	موافق بشدة	3	
	النسبة %	0.0	5.0	6.7	50.0	38.3					
التكرار	يعمل المراجع الخارجي على تصميم إختبارات المراجعة اللازمة التي تتوافر مع طبيعة وحجم الكيان الإقتصادي لإكتشاف التحريفات المترتبة على غش الإدارة.	00	5	5	29	21	4.10	0.877	موافق	4	
	النسبة %	0.0	8.3	8.3	48.3	35.0					
التكرار	يبدل المراجع جهد للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن بعض التسجيلات المحاسبية من طرف القائمين بالإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش.	3	3	7	25	22	4.00	1.074	موافق	6	
	النسبة %	5.0	5.0	11.7	41.7	36.7					
التكرار	يفحص مراجع الحسابات كشوف جرد المخزون ويستبعد البضاعة التالفة.	2	12	7	26	13	3.60	1.138	موافق	14	
	النسبة %	3.3	20.0	11.7	43.3	21.7					

13	موافق	1.049	3.68	14	24	12	9	1	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الأخطاء إن وجد.
				23.3	40.0	20.0	15.0	1.7	النسبة %	
9	موافق	0.971	3.85	13	34	6	5	2	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.
				21.7	56.7	10.0	8.3	3.3	النسبة %	
5	موافق	0.936	4.07	20	30	6	2	2	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن تقييمها.
				33.3	50.0	10.0	3.3	3.3	النسبة %	
12	موافق	0.981	3.77	16	21	16	7	00	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار.
				26.7	35.0	26.7	11.7	0.0	النسبة %	
11	موافق	0.924	3.83	12	34	7	6	1	التكرار	يفحص مراجع الحسابات نسب الإستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة.
				20.0	56.7	11.7	10.0	1.7	النسبة %	
10	موافق	1.028	3.83	17	24	13	4	2	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.
				28.3	40.0	21.7	6.7	3.3	النسبة %	
8	موافق	1.013	3.92	16	32	6	3	3	التكرار	يتحقق مراجع الحسابات من عدم إدراج أرباح سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة وإستبعادها من جدول حساب النتائج.
				26.7	53.3	10.0	5.0	5.0	النسبة %	
7	موافق	1.142	3.98	22	27	3	4	4	التكرار	يقوم المراجع بإتباع عدة أساليب وطرق للكشف عن العمليات المتضمنة أساليب غش من طرف الإدارة.
				36.7	45.0	5.0	6.7	6.7	النسبة %	
15	محايد	1.422	3.33	15	18	9	8	10	التكرار	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد

				25.0	30.0	15.0	13.3	16.7	النسبة %	صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.
	محايد	0.785	3.09	متوسط إجمالي المتوسطات						

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على SPSS 21

نلاحظ من خلال الجدول في المحور الثالث بُلد أعلى رتبة كانت للفقرة (02) بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري بـ (0.804) وكانت تتعلق بـ أن يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها حتى يتسنى لمراجع الحسابات تأدية مهامه دون ضغوط.

وأن أقل الفقرة (06) بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (1.422) وكانت تتعلق بـ : في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.

من خلال الجدول نلاحظ الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الخارجية في الحد وتحسين من اساليب المحاسبة الابداعية ، وذلك لان معظم الأسئلة كانت في اتجاه موافق ، وهذا ما لوحظ من خلال وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير ذلك المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.914) وانحراف المعياري العام (0.994) وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- فهم المراجع الخارجي لواجباته ومسؤولياته عند القيام بعملية المراجعة المتأتية من كفاءته وخبرته المهنية .
- يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها حتى يتسنى لمراجع الحسابات تأدية مهامه دون ضغوط.
- يعمل مكتب مراجعة الحسابات على فهم طبيعة عمل الشركة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء و إكتشاف الغش.
- يعمل المراجع الخارجي على تصميم إختبارات المراجعة اللازمة التي تتوافر مع طبيعة وحجم الكيان الإقتصادي لإكتشاف التحريفات المترتبة على غش الإدارة.
- يبذل المراجع جهد للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن بعض التسجيلات المحاسبية من طرف القائمين بالإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش.

- يفحص مراجع الحسابات كشوف جرد المخزون ويستبعد البضاعة التالفة.
- يتحقق مراجع الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الأخطاء إن وجد.
- يتحقق مراجع الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.
- يتحقق مراجع الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن تقييمها.
- يتحقق مراجع الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار.
- يفحص مراجع الحسابات نسب الإستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة.
- يتحقق مراجع الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.
- يتحقق مراجع الحسابات من عدم إدراج أرباح سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة وإستبعادها من جدول حساب النتائج.
- يقوم المراجع بإتباع عدة أساليب وطرق للكشف عن العمليات المتضمنة أساليب غش من طرف الإدارة.
- في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.
- وفي حين رأى المستجوبين فيما يخص الفقرة (15) في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة كانت في الاتجاه المحايد .

الخلاصة

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤولية مراجع الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يقوم بها مراجع الحسابات والمتمثلة في فحص القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة و إبداء رأيه المهني فيها حول مطابقتها لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وتعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة.

والملاحظ مما سبق أن الدراسة كانت متمثلة في إستبيان، وزع على عينة من المجتمع تشمل مسيرين إدارات

محاسبين أو أكاديميين ومحاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين وأساتذة جامعيين من ذوي

التخصص في مجال المراجعة والمحاسبة على إختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وذلك من أجل معرفة آرائهم

حول مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذا كفاءة و فعالية محافظ

الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تنتهجها بعض المؤسسات لتظهر بصورة غير تلك التي هي

عليها وهذا لتحقيق أهداف تخدمها.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم الوصول إلى :

- إتفاق شبه كلي على أن المراجعة الخارجية لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية و تقليلها وبالتالي

زيادة موثوقية القوائم المالية لدى المستفيدين ومساعدتهم على إتخاذ القرارات السليمة؛

- تؤثر العوامل المرتبطة بمراجع الحسابات على أدائه في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؛

- يمارس مراجعو الحسابات خلال عملية مراجعة البيانات إجراءات و الإختبارات اللازمة للكشف عن

أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات؛

- يواجه مراجعو الحسابات خلال عملية مراجعة البيانات مشاكل ومعوقات تؤثر في قيامه بأدائه مسؤوليته

المهنية.

الخاتمة

تلعب المراجعة الخارجية دور رئيسي في مراقبة عمل المحاسب وتوفير معلومات صحيحة ومساعدة عدة أطراف في إتخاذ قرارات سليمة بناء على معلومات مؤكدة وصحيحة.

ومما لا شك فيه أن كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- أن المراجعة الخارجية تركز على الدليل والبرهان الذي أساسه التوثيق لتعزيز البيانات المالية .
- من دوافع إستخدام الإدارة للمحاسبة الإبداعية هو التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق وزيادة الإقتراض من البنوك.
- توجد صعوبات في ضبط وتحديد ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .
- إن فقدان موثوقية البيانات المالية نتيجة لإشباع أساليب المحاسبة الإبداعية الناتجة عن عدم الإهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والإكتفاء فقط بالشكل القانوني.
- توجد وسائل عدة لكشف أساليب التلاعب أو الحد منها ومن أبرزها تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في مواجهة التلاعب في القوائم المالية.
- إن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم إنطباع "مضلل" عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك.

ثانياً: التوصيات

- الإهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات وتطوير أدائهم وإستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب المراجعة لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في عالم العمال.
- العمل على زيادة الوعي والإدراك لأضرار ممارسات المحاسبة الإبداعية .

- إصدار قوانين حازمة تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، وفرض عقوبة شديدة على معدي القوائم المالية الذين يقومون بممارسات المحاسبة الإبداعية.
- على مكاتب المراجعة زيادة الإهتمام بمراجعة التقارير المالية والتعرف على المؤشرات الدالة على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وتشديد العقوبات.

آفاق الدراسة

- دور معايير المراجعة الدولية في الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة.
- دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

1. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
2. الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، دروس و تطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
3. أحمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 1992.
4. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، 2000.
5. أنور أحمد الشبراوي، المحاسبة الإبداعية - حل مشاكل التعثر المصرفي - تحقيق الميزة التنافسية - نظام حماية الودائع - إعداد القوائم المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2017.
6. أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2012.
7. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية (معايير والقواعد)، دار الكتاب الحديث، بدون بلد نشر، 2008.
8. إبراهيم شاهين، مفهوم معايير الأداء المهني في المراجعة المالية الخارجية، مجلة المحاسبين، الكويت، العدد 05 سنة 1995.
9. بوتي محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2005.
10. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
11. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
12. حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر عمان، 2003.
13. خالد راغب اطيح، خليل حمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن، 1998.
14. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، دار وائل النشر، عمان، 2000.
15. خالد الجعارات جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، IFRS/IAS الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والإشهار، 2008.
16. رؤوف عبد المنعم، سين الشاذلي، مبادئ المراجعة بين الفكر وتطبيق، الفاروا الحديثة للطباعة والنشر، مصر، 1987.
17. رأفت محمود سلامة وزملائه، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2011.
18. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 1998.
19. زاهر توفيق، عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
20. طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها -أثارها النشر الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2011 .
21. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت).
22. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
23. عبد الإله نعمة جعفر، المحاسبة المالية المبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
24. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
25. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير و التطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
26. معهود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000.
27. معجد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2005.
28. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

ثانيا: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

29. أشرف عبد الحليم محمود كراجة، مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004.
30. العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، جامعة مسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (2013/2014).
- 31.
32. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-، شهادة دكتوراه، جامعة سطيف الجزائر، 2012.
33. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
33. صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
34. عديلة لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل الوانين الجديد المتعلق بمحافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، 2014.
35. عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد علوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة.
36. خولة ثليب، دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2011.
37. عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد علوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة.
38. فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية / نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2003/2004.
39. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

ثالثا : المجالات

40. زغدار احمد و سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 2010/2009، جامعة ورقلة.
41. طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2010.
42. كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح ابراهيم، أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية التجارة السودان، المجلد 5 العدد 20، 2016.

رابعا : التقارير والجرائد الرسمية

43. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الموافق ل 27 أبريل 1993.
44. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010، المادة 22، ص07.
45. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 27 يناير 2011.
46. المرسوم التنفيذي 202.11، المؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد لمعايير تقارير مراجع الحسابات وأشكال أجال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2011.

47. Samira merouani, le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage.
48. mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce,alger,2007.

الملاحق

ملحق 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

ماستر محاسبة

استبيان

سيدي/سيديتي:

في إطار التحضير لمذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة للسنة الجامعية 2018/2017 الموسومة بعنوان: "فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية"، تم إعداد هذا الاستبيان الذي يُستخدم لجمع وتحليل البيانات حول موضوع الدراسة. ونحيطكم علما أن هذه المعلومات والبيانات المقدمة من طرفكم تحظى بالسرية التامة، ويتم إستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط .

ملاحظة:

- يرجى الإجابة على كل الفقرات المدرجة بالاستمارة وذلك بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة في كل فقرة.

تقبلوا سيدي/سيديتي، فائق الإحترامو التقدير.

إشراف الدكتور :

بالقاسم بن خليفة

إعداد الطلبة:

- المولدي محبوب

- محمد الصالح فرجاني

- محمد الصغير عوني

الاستبيـان:

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

I/ أسئلة المعلومات العامة (معلومات شخصية)

1 - السن:

- أقل من 30 سنة ☐ - من (30 إلى 40) سنة ☐ - من (41 إلى 50) سنة ☐
- 50 سنة فأكثر ☐

2 - الشهادة العلمية:

- ليسانس ☐ - ماستر ☐ - ماجستير ☐ - دكتوراه ☐ - شهادات أخرى ☐

أذكرها:

3 - المهنة أو الوظيفة:

- مسير ☐ - إطار محاسبي أو أكاديمي ☐ - محاسب معتمد ☐
- محافظ حسابات ☐ - خبير محاسبي ☐ - أستاذ جامعي ☐

4 - الخبرة المهنية:

- أقل من 5 سنوات ☐ - ما بين (5 إلى 10) سنوات ☐ - أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول : تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية.

الرقم	التفاصيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	عدم الكشف عن الأرصدة الكبيرة للديون غير المتحركة أو المشكوك في تحصيلها					
02	إظهار رصيد المدينين بأكثر من حقيقته بتضمينه ديون على الشركات التابعة أو فروعها					
03	التلاعب في تصنيف الإلتزامات من خلال إعتبار الإلتزامات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل					
04	التلاعب في تصنيف الذمم بإعتبار طويلة الأجل على أساس أنها قصيرة الأجل لغرض تحسين السيولة					
05	إخفاء بعض الإلتزامات لغرض تحسين الوضع المالي للشركة					
06	تأجيل قيد المبالغ المسلمة عن دفعات مقدمة بهدف تحسين الوضع المالي في الشركة					
07	تسجيل البضاعة التالفة بقيمة عالية ضمن المخزون السلعي					
08	المبالغة في تقييم المخزون السلعي من أجل زيادة الموجودات المتداولة لتحسين الوضع المالي للشركة					
09	عدم شطب الأصول التالفة أو المهتلكة والإبقاء على قيمتها الدفترية أو التاريخية					
10	إعادة تقييم الموجودات الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية وإعتبار الفرق كخسائر					
11	المبالغة في تقييم الموجودات الثابتة من أجل تحسين قائمة الميزانية					
12	عدم الإفصاح عن الحجز على الموجودات الثابتة لضمان القروض أو غيرها					
13	الإعتراف بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل بالرغم من عدم شراءها					
14	الإعتراف بموجودات نقدية غير مؤكدة التحصيل مثل احتمال كسب دعوى قضائية					
15	عدم تسجيل الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة					
16	عدم الإفصاح عن الإلتزامات الطارئة كالتعويضات القضائية بحساب مستقل					

المحور الثاني : أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج.

الرقم	التفاصيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تسجيل عمليات بيع وهمية في نهاية السنة ثم إلغاؤها في بداية السنة اللاحقة بهدف تضخيم أرباح السنة الحالية					
02	الاعتراف بالإيراد قبل إكمال تقديم الخدمة مثل إعتبار البضاعة المرسلة إلى وكلاء البيع كمبيعات					
03	عدم الإعتراف بالإيراد بالرغم من تقديم الخدمة مثل عدم تسجيل مبيعات في آخر الفترة بهدف التهرب الضريبي					
04	إحتساب قيمة مبيعات الشهر الأول من السنة اللاحقة ضمن مبيعات السنة الحالية					
05	عدم تثبيت قيمة المبيعات في آخر السنة لغرض ترحيلها للسنة اللاحقة					
06	تسجيل مبلغ القروض على أنها إيرادات					
07	عدم الإفصاح عن أرباح الشركات التابعة أو فروعها لأجل إعتبارها من أرباح الشركة الأم					
08	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركات التابعة أو فروعها					
09	عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها					
10	تخفيض بنسبة كبيرة لأسعار المنتجات في أيام معدودة من أجل زيادة أرباح السنة الحالية					
11	زيادة فترة الإئتمان على المبيعات الآجلة لفترة طويلة من أجل زيادة المبيعات					
12	الإعتراف بخسائر قبل تحققها بالرغم من ضعف الدليل المادي على تحقيقها					
13	معاملة المصروفات الرأسمالية على أساس أنها مصروفات جارية					
14	رسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترة لاحقة					
15	التلاعب في إحتساب الإهلاك إما بزيادتها أو تخفيضها					
16	المبالغة في إحتساب مخصصات مؤونات					
17	تغيير الطريقة المتبعة في تسعير المخزون من أجل زيادة تكلفة المخزون المستهلك أو تخفيضه					
18	تضمين الأرباح التشغيلية إيرادات عن بنود غير عادية كتسجيل أرباح بيع الأصول على أساس أنها إيرادات تشغيلية					
19	التلاعب في تصنيف الإيرادات بإظهار أنواع أخرى لها من أجل إظهار قدرة غير حقيقية للشركة في خلق الإيرادات					

المحور الثالث : دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية.

الرقم	التفاصيل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	فهم المراجع الخارجي لواجباته ومسؤولياته عند القيام بعملية المراجعة المتأنية من كفاءته وخبرته المهنية .					
02	يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها حتى يتسنى لمراجع الحسابات تأدية مهامه دون ضغوط.					
03	يعمل مكتب مراجعة الحسابات على فهم طبيعة عمل الشركة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء و إكتشاف الغش.					
04	يعمل المراجع الخارجي على تصميم اختبارات المراجعة اللازمة التي تتوافر مع طبيعة وحجم الكيان الإقتصادي لإكتشاف التحريفات المترتبة على غش الإدارة.					
05	يبدل المراجع جهد للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن بعض التسجيلات المحاسبية من طرف القائمين بالإدارة بتحريف القوائم المالية بمهدف الغش.					
06	يفحص مراجع الحسابات كشوف جرد المخزون ويستبعد البضاعة التالفة.					
07	يتحقق مراجع الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الأخطاء إن وجد.					
08	يتحقق مراجع الحسابات من مدى توفر شروط الرملة في المصروفات المختلفة.					
09	يتحقق مراجع الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن تقييمها.					
10	يتحقق مراجع الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار.					
11	يفحص مراجع الحسابات نسب الإستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة.					
12	يتحقق مراجع الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.					
13	يتحقق مراجع الحسابات من عدم إدراج أرباح سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة وإستبعادها من جدول حساب النتائج.					
14	يقوم المراجع بإتباع عدة أساليب وطرق للكشف عن العمليات المتضمنة أساليب غش من طرف الإدارة.					
15	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.					

ملحق 02

جداول التكرارات

Statistics

	السن	العلمية الشهادة	الوظيفة أو المهنة	المهنية الخبرة
N	Valid 60	60	60	60
	Missing 0	0	0	0
Mean	2,23	1,97	2,85	2,17
Std. Deviation	,831	1,073	1,858	,763

السن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 30 سنة	10	16,7	16,7	16,7
من 30 إلى 40 سنة	31	51,7	51,7	68,3
Valid من 41 إلى 50 سنة	14	23,3	23,3	91,7
50 سنة فأكثر	5	8,3	8,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

الشهادة العلمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ليسانس	24	40,0	40,0	40,0
ماستر	24	40,0	40,0	80,0
Valid ماجستير	3	5,0	5,0	85,0
دكتوراه	8	13,3	13,3	98,3
شهادات أخرى	1	1,7	1,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المهنة أو الوظيفة

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مسير	22	36,7	36,7	36,7
إطار محاسبي أو أكاديمي	7	11,7	11,7	48,3
محاسب معتمد	12	20,0	20,0	68,3
Valid محافظ حسابات	7	11,7	11,7	80,0
خبير محاسبي	1	1,7	1,7	81,7
أستاذ جامعي	11	18,3	18,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	13	21,7	21,7	21,7
Valid ما بين 5 إلى 10 سنوات	24	40,0	40,0	61,7
أكثر من 10 سنوات	23	38,3	38,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المحور الأول : تأثير أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية

عدم الكشف عن الأرصدة الكبيرة للديون غير المتحركة أو المشكوك في تحصيلها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	8,3	8,3	8,3
موافق غير موافق	5	8,3	8,3	16,7
محايدة	3	5,0	5,0	21,7
موافق	35	58,3	58,3	80,0
موافق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

إظهار رصيد المدنين بأكثر من حقيقته بتضمينه ديون على الشركات التابعة أو فروعها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	10,0	10,0	10,0
غير موافق	6	10,0	10,0	20,0
محايد	5	8,3	8,3	28,3
موافق	27	45,0	45,0	73,3
موافق بشدة	16	26,7	26,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

التلاعب في تصنيف الإلتزامات من خلال إعتبار الإلتزامات قصيرة الأجل على أنها طويلة

الأجل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	10,0	10,0	10,0
غير موافق	12	20,0	20,0	30,0
محايد	4	6,7	6,7	36,7
موافق	25	41,7	41,7	78,3
موافق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

إخفاء بعض الإلتزامات لغرض تحسين الوضع المالي للشركة
تسجيل البضاعة التالفة بقيمة عالية ضمن المخزون السلعي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	11	18,3	18,3	18,3
غير موافق	6	10,0	10,0	28,3
محايد	7	11,7	11,7	40,0
موافق	18	30,0	30,0	70,0
موافق بشدة	18	30,0	30,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

تأجيل قيد المبالغ المسلمة عند فعات مقدمة بهدف تحسين الوضع المالي في الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موافق	9	15,0	15,0	21,7
محايد	3	5,0	5,0	26,7
موافق	26	43,3	43,3	70,0
موافق بشدة	18	30,0	30,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المبالغة في تقييم المخزون السلعي من أجل زيادة الموجودات المتداولة لتحسين الوضع
المالي للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موافق	9	15,0	15,0	21,7
محايد	8	13,3	13,3	35,0
موافق	25	41,7	41,7	76,7
موافق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم شطب الأصول الثالفة أو الممتلكة والإبقاء على قيمتها الدفترية أو التاريخية

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موفق	7	11,7	11,7	18,3
محايد	6	10,0	10,0	28,3
موفق	29	48,3	48,3	76,7
موفق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

التلاعب في تصنيف الذمم بإعتبار طويلة الأجل على أساس أنها قصيرة الأجل لغرض
تحسين السيولة

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موفق	12	20,0	20,0	25,0
محايد	9	15,0	15,0	40,0
موفق	24	40,0	40,0	80,0
موفق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

إعادة تقييم الموجودات الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية وإعتبار الفرق كخسائر

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موفق	13	21,7	21,7	28,3
محايد	7	11,7	11,7	40,0
موفق	22	36,7	36,7	76,7
موفق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المبالغة في تقييم الموجودات الثابتة من أجل تحسين قائمة الميزانية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موافق	11	18,3	18,3	23,3
محايد	8	13,3	13,3	36,7
موافق	25	41,7	41,7	78,3
موافق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم الإفصاح عن الحجز على الموجودات الثابتة لضمان القروض أو غيرها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	11,7	11,7	11,7
غير موافق	13	21,7	21,7	33,3
محايد	14	23,3	23,3	56,7
موافق	12	20,0	20,0	76,7
موافق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

الإعتراف بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل بالرغم من عدم

شراءها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موافق	14	23,3	23,3	30,0
محايد	9	15,0	15,0	45,0
موافق	19	31,7	31,7	76,7
موافق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

الإعتراف بموجودات نقدية غير مؤكدة التحصيل مثل احتمال كسب دعوى قضائية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	13,3	13,3	13,3
غير موافق	10	16,7	16,7	30,0
محايد	11	18,3	18,3	48,3
موافق	21	35,0	35,0	83,3
موافق بشدة	10	16,7	16,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم تسجيل الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موافق	14	23,3	23,3	28,3
محايد	6	10,0	10,0	38,3
موافق	24	40,0	40,0	78,3
موافق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم الإفصاح عن الإلتزامات الطارئة كالتعويضات القضائية بحساب مستقل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موافق	13	21,7	21,7	25,0
محايد	11	18,3	18,3	43,3
موافق	22	36,7	36,7	80,0
موافق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المحور الثاني : أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج

تسجيل عمليات بيع وهمية في نهاية السنة ثم إلغائها في بداية السنة اللاحقة بهدف تضخيم أرباح السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موفق	12	20,0	20,0	26,7
محايد	5	8,3	8,3	35,0
موفق	24	40,0	40,0	75,0
موفق بشدة	15	25,0	25,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

الاعتراف بالإيراد قبل إكمال تقديم الخدمة مثل إعتبار البضاعة المرسله إلى وكلاء البيع كمبيعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	16	26,7	26,7	30,0
محايد	6	10,0	10,0	40,0
موفق	22	36,7	36,7	76,7
موفق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم الإعراف بالإيراد بالرغم من تقديم الخدمة مثل عدم تسجيل مبيعات في آخر الفترة بهدف التهرب الضريبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	6	10,0	10,0	10,0
غير موفق	9	15,0	15,0	25,0
محايد	4	6,7	6,7	31,7
موفق	27	45,0	45,0	76,7
موفق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

إحتساب قيمة مبيعات الشهر الأول من السنة اللاحقة ضمن مبيعات السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	14	23,3	23,3	26,7
محايد	7	11,7	11,7	38,3
موفق	25	41,7	41,7	80,0
موفق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم تثبيت قيمة المبيعات في آخر السنة لغرض ترحيلها للسنة اللاحقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	15	25,0	25,0	28,3
محايد	9	15,0	15,0	43,3
موفق	24	40,0	40,0	83,3
موفق بشدة	10	16,7	16,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

تسجيل مبلغ القروض على أنها إيرادات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	7	11,7	11,7	11,7
غير موفق	17	28,3	28,3	40,0
محايد	8	13,3	13,3	53,3
موفق	15	25,0	25,0	78,3
موفق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم الإفصاح عن أرباح الشركات التابعة أو فروعها لأجل إعتبارها من أرباح الشركة الأم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موفق	14	23,3	23,3	25,0
محايد	7	11,7	11,7	36,7
موفق	26	43,3	43,3	80,0
موفق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركات التابعة أو فروعها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موفق	12	20,0	20,0	21,7
محايد	12	20,0	20,0	41,7
موفق	22	36,7	36,7	78,3
موفق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	14	23,3	23,3	26,7
محايد	8	13,3	13,3	40,0
موفق	25	41,7	41,7	81,7
موفق بشدة	11	18,3	18,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

تخفيض بنسبة كبيرة لأسعار المنتجات في أيام معدودة من أجل زيادة أرباح السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موفق	13	21,7	21,7	23,3
محايد	20	33,3	33,3	56,7
موفق	17	28,3	28,3	85,0
موفق بشدة	9	15,0	15,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

زيادة فترة الائتمان على المبيعات الآجلة لفترة طويلة من أجل زيادة المبيعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	11	18,3	18,3	18,3
غير موفق	17	28,3	28,3	46,7
محايد	21	35,0	35,0	81,7
موفق	11	18,3	18,3	100,0
موفق بشدة	60	100,0	100,0	

الإعتراف بخسائر قبل تحققها بالرغم من ضعف الدليل المادي على تحقيقها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	15	25,0	25,0	28,3
محايد	8	13,3	13,3	41,7
موفق	26	43,3	43,3	85,0
موفق بشدة	9	15,0	15,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

معاملة المصروفات الرأسمالية على أساس أنها مصروفا تجارية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موفق	10	16,7	16,7	18,3
محايد	9	15,0	15,0	33,3
موفق	29	48,3	48,3	81,7
موفق بشدة	11	18,3	18,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

رسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترات لاحقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موفق	3	5,0	5,0	10,0
محايد	14	23,3	23,3	33,3
موفق	28	46,7	46,7	80,0
موفق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

التلاعب في إحتساب الإهلاك إما بزيادتها أو تخفيضها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	8	13,3	13,3	13,3
غير موفق	13	21,7	21,7	35,0
محايد	4	6,7	6,7	41,7
موفق	21	35,0	35,0	76,7
موفق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المبالغة في إحتساب مخصصات مؤونات

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موفق	12	20,0	20,0	26,7
محايد	9	15,0	15,0	41,7
موفق	26	43,3	43,3	85,0
موفق بشدة	9	15,0	15,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

تغيير الطريقة المتبعة في تسعير المخزون من أجل زيادة تكلفة المخزون المستهلك أو تخفيضه

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موفق	16	26,7	26,7	31,7
محايد	6	10,0	10,0	41,7
موفق	27	45,0	45,0	86,7
موفق بشدة	8	13,3	13,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

تضمن الأرباح التشغيلية إيرادات عن بنود غير عادية كتسجيل أرباح بيع الأصول على أساس أنها إيراد
التشغيلية

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موفق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موفق	10	16,7	16,7	20,0
محايد	12	20,0	20,0	40,0
موفق	24	40,0	40,0	80,0
موفق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

التلاعب في تصنيف الإيرادات بإظهار أنواع أخرى لها من أجل إظهار قدرة غير حقيقية للشركة في خلق الإيرادات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	11,7	11,7	11,7
غير موافق	8	13,3	13,3	25,0
محايد	8	13,3	13,3	38,3
موافق	25	41,7	41,7	80,0
موافق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المحور الثالث : دور المراجعة الخارجية في الحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية

فهم المراجع الخارجي لواجباته ومسؤولياته عند القيام بعملية المراجعة المتأنيبة من كفاءته وخبرته المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موافق	1	1,7	1,7	3,3
محايد	3	5,0	5,0	8,3
موافق	32	53,3	53,3	61,7
موافق بشدة	23	38,3	38,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها حتى يتسنى لمراجع الحسابات تأدية مهامه دون ضغوط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موافق	1	1,7	1,7	8,3
محايد	29	48,3	48,3	56,7
موافق	26	43,3	43,3	100,0
موافق بشدة	60	100,0	100,0	

يعمل مكتب مراجعة الحسابات على فهم طبيعة عمل الشركة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز من قدرته على

متابعة الأداء واكتشاف الغش

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موافق	4	6,7	6,7	11,7
محايد	30	50,0	50,0	61,7
موافق	23	38,3	38,3	100,0
موافق بشدة	60	100,0	100,0	

يعمل المراجع الخارجي على تصميم اختبارات المراجعة اللازمة التي تتوافر مع طبيعة وحجم الكيان الإقتصادي
لاكتشاف التحريفات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	8,3	8,3	8,3
غير موافق	5	8,3	8,3	16,7
Valid محايد	29	48,3	48,3	65,0
موافق	21	35,0	35,0	100,0
موافق بشدة	60	100,0	100,0	

يبدل المراجع جهد للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن بعض التسجيلات المحاسبية من طرف القائمين بالإدارة
بتحريف القوائم المالية بهدف الغش

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موافق	3	5,0	5,0	10,0
Valid محايد	7	11,7	11,7	21,7
موافق	25	41,7	41,7	63,3
موافق بشدة	22	36,7	36,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يفحص مراجع الحسابات كشوف جرد المخزون ويستبعد البضاعة التالفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موافق	12	20,0	20,0	23,3
Valid محايد	7	11,7	11,7	35,0
موافق	26	43,3	43,3	78,3
موافق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الأخطاء إن وجد

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موافق	9	15,0	15,0	16,7
محايد	12	20,0	20,0	36,7
موافق	24	40,0	40,0	76,7
موافق بشدة	14	23,3	23,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من مدى توفر شروط الرسمة في المصروفات المختلفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موافق	5	8,3	8,3	11,7
محايد	6	10,0	10,0	21,7
موافق	34	56,7	56,7	78,3
موافق بشدة	13	21,7	21,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن تقييمها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موافق	2	3,3	3,3	6,7
محايد	6	10,0	10,0	16,7
موافق	30	50,0	50,0	66,7
موافق بشدة	20	33,3	33,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	11,7	11,7	11,7
غير موافق	16	26,7	26,7	38,3
Valid محايد	21	35,0	35,0	73,3
موافق	16	26,7	26,7	100,0
موافق بشدة	60	100,0	100,0	

يفحص مراجع الحسابات نسب الإستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1,7	1,7	1,7
غير موافق	6	10,0	10,0	11,7
Valid محايد	7	11,7	11,7	23,3
موافق	34	56,7	56,7	80,0
موافق بشدة	12	20,0	20,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3,3	3,3	3,3
غير موافق	4	6,7	6,7	10,0
Valid محايد	13	21,7	21,7	31,7
موافق	24	40,0	40,0	71,7
موافق بشدة	17	28,3	28,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يتحقق مراجع الحسابات من عدم إدراج أرباح سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة وإستبعادها من جدول حساب النتائج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5,0	5,0	5,0
غير موافق	3	5,0	5,0	10,0
محايد	6	10,0	10,0	20,0
موافق	32	53,3	53,3	73,3
موافق بشدة	16	26,7	26,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

يقوم المراجع باتباع عدة أساليب وطرق للكشف عن العمليات المتضمنة أساليب غش من طرف الإدارة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	6,7	6,7	6,7
غير موافق	4	6,7	6,7	13,3
محايد	3	5,0	5,0	18,3
موافق	27	45,0	45,0	63,3
موافق بشدة	22	36,7	36,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	10	16,7	16,7	16,7
غير موافق	8	13,3	13,3	30,0
محايد	9	15,0	15,0	45,0
موافق	18	30,0	30,0	75,0
موافق بشدة	15	25,0	25,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

ملحق 03

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (الخاص بأسئلة المعلومات الشخصية)

Statistics					
		السن	العلمية الشهادة	الوظيفة أو المهنة	المهنية الخبرة
N	Valid	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0
Mean		2,23	1,97	2,85	2,17
Std. Deviation		,831	1,073	1,858	,763

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بأسئلة المحور الأول: أساليب التلاعب على مصداقية الميزانية : (A)

Statistics					
		A1	A2	A3	A4
N	Valid	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0
	Mean	3,73	3,68	3,45	3,50
	Std. Deviation	1,133	1,255	1,307	1,172

Statistics					
	A5	A6	A7	A8	
N	Valid	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0
Mean		3,53	3,75	3,43	3,60
Std. Deviation		1,186	1,230	1,477	1,196

Statistics					
	A9	A10	A11	A12	
N	Valid	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0
Mean		3,70	3,48	3,57	3,22
Std. Deviation		1,154	1,255	1,170	1,342

Statistics

	A13	A14	A15	A16
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	3,42	3,25	3,50	3,48
Std. Deviation	1,266	1,297	1,214	1,142

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بأسئلة المحور الثاني : أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج : (B)

Statistics

	B1	B2	B3	B4
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	3,57	3,50	3,57	3,52
Std. Deviation	1,254	1,214	1,280	1,157

Statistics

	B5	B6	B7	B8
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	3,42	3,17	3,57	3,57
Std. Deviation	1,139	1,368	1,110	1,095

Statistics

	B9	B10	B11	B12
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	3,48	3,33	3,53	3,42
Std. Deviation	1,142	1,036	,999	1,124

Statistics

	B13	B14	B15	B16
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	3,65	3,72	3,33	3,40
Std. Deviation	1,022	1,010	1,398	1,167

Statistics

	B17	B18	B19
N Valid	60	60	60
Missing	0	0	0
Mean	3,35	3,57	3,45
Std. Deviation	1,162	1,095	1,281

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بأسئلة المحور الثاني : أساليب التلاعب المؤثرة على مصداقية جدول حساب النتائج (C)

Statistics

	C1	C2	C3	C4
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	4,25	4,28	4,22	4,10
Std. Deviation	,773	,804	,783	,877

Statistics

	C5	C6	C7	C8
N Valid	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0
Mean	4,00	3,60	3,68	3,85
Std. Deviation	1,074	1,138	1,049	,971

Statistics

	C9	C10	C11	C12
N Valid	60	60	60	60
N Missing	0	0	0	0
Mean	4,07	3,77	3,83	3,83
Std. Deviation	,936	,981	,924	1,028

Statistics

	C13	C14	C15
N Valid	60	60	60
N Missing	0	0	0
Mean	3,92	3,98	3,33
Std. Deviation	1,013	1,142	1,422